www.quranonlinelibrary.com

@Tafsircenter

دراسة الانفرادات الواردة في "النّشر" من طريق الأزرق عن ورش

عثمان بن علي بندو

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

www.quranonlinelibrary.com

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

ملخص البحث:

ألّفَ ابنُ الجزري كتابَ النشر جامعًا فيه كلَّ ما صحّ من قراءة الأئمة العشرة زيادةً على ما في الشاطبية من القراءات السّبع وعلى ما في الدرة المضيئة من القراءات الثلاث، وقد تميّز كتاب النشر بتفصيل المسائل وبيان الأحكام، والعزو إلى كلّ مصدر بما نقل، وكثير من الأحكام متّفق عليها، وبعض الأحكام تميّزت بورود عدّة أوجه فيها؛ فمِن المصادر مَن أخذ بوجهٍ، ومنهم مَن أخذ بالوجوه جميعًا، فيوضّح ابن الجزري ذلك؛ كقوله في مدّ البدل: «فإنّ ورشًا من طريق الأزرق مَدّ ذلك كلَّه على اختلافٍ بين أهل الأداء في ذلك»، فيبيّن اختلافهم، وبعض المصادر شذّت عن هذا كلّه، فنقلت وجوهًا غريبة مخالفة للإجماع، فأثبتَ ابن الجزري بعضها وهي قليلة جدًّا، وحَكم على كثير منها بالضعف والشذوذ ولم يُثبتها في طيبة النشر التي هي عمدة الرواية، وخالفه المغاربة في بعضها فأثبتوه روايةً، فصار في حكم المقروء به بمجموع الطُّرق، فيرتفع عنه وصف الشذوذ والضعف.

وكذلك خالف المغاربةُ سائر الناس في بعض الأحكام وانفردوا بروايتها نصًّا وأداءً؛ وذلك لعدّة عوامل تاريخية وجغرافية، فإنهم كانوا إلى زمن قريب لم يطّلعوا على مذهب ابن الجزري وكُتبه، وكانوا أشدّ عنايةً بالقراءات العشر الصغرى من طرقهم، وهم أشدّ الناس اعتناءً بقراءة نافع، وقد اطّلع ابن الجزري على كتبهم ولكن فاتته الرحلة إلى المغرب الإسلامي.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وبعض الانفرادات التي ذكرها ابن الجزري ضعيفة جدًّا، أو ليست برواية أصلًا، ولكنه ذَكَرها للتنبيه عليها؛ فلعلّهم كانوا يقرؤون بها في زمنه على أنها صحيحة ثابتة.

وهذا البحث يدرس هذه المسائل التي انفرد بها القومُ مبيِّنًا ما يَثبُت وما لا يَثبُت، مقتصرًا على طريق الأزرق عن ورش عن نافع، وعلى اللهِ اعتمادي، وصلى اللهُ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه.

www.quranonlinelibrary.com

مقدمة:

أَلّفَ ابنُ الجزري كتاب النشر في القراءات العشر ليوثّق صحة هذه القراءات وتواترها في المشرق والمغرب، معتمدًا على مصادر لأئمة القراءات القرآنية، مبيِّنًا ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من مسائل، محرِّرًا ومصحِّحًا ومنقِّحًا، فكان بحقّ خاتمة أهل الأداء المحقِّقين.

وما عدا المسائل التي اتّفقت عليها المصادر أو اختلفت فيها -إِذْ فيها أكثر من وجه واحد- أشار ابن الجزري إلى بعض المسائل التي ألبسها لباس الانفراد أو الضعف أو الشذوذ، وهي التي خالف فيها مصدرٌ معيّن بقيّةَ المصادر، أو خالف فيها طريقٌ معيّن بقيةَ الطرق، مخالفةً خرجت عن الإجماع، لكنه اكتفَى بذِكْر عدد قليل من الانفرادات، فإنّ كتب القراءات فيها كَمٌّ هائل منها، ولم يفعل ذلك إلا لاعتماده على معايير معيّنة.

وأحيانًا يذكر انفرادًا من أحد مصادره المسندة وأحيانًا من مصادر أخرى أو طرق أخرى؛ ككتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلّام.

وقد ظنّ بعض المحرِّرين أنّ ابن الجزري أخطأ بعدم استيعابه لكلّ الانفرادات، وأنه ذَكَرَ انفرادات ثم تبيّن عندهم أنها ليست كذلك، وكلّ ذلك سنحاول بيانه -إن شاء الله تعالى- في موضعه، أمّا أنَا فأرَى أنّ ابن الجزري اكتفَى بذِكْر الانفرادات التي كان القرّاء يقرؤون بها في زمانه -فضلًا عن عامّة الناس- على أنها صحيحة، وهو ما صَرّح به في مواضِعَ من النشر، وتنبيهاته في

www.quranonlinelibrary.com

المقدّمة الجزرية خيرُ دليل؛ فإنّه نبّه إلى أخطاء هي في زمننا هذا يصعب تصديق حدوثها، كتنبيهه على خطأ تفخيم الهمز في «أعوذ، والحمد، واهدنا».

ولو ألزمَ نفسه باستيعاب كافة الانفرادات لخرج النَّشْر عن غايته، فكتابٌ كالمغني في القراءات للنوزاوازي، وجامع الروذباري، والمنتهى للخزاعي، وجامع البيان للداني، والكامل للهذلي، والمصباح للشهرزوري، وغيرها من المصادر المسندة أو غير المسندة؛ مليئة بالانفرادات.

وقد شذّ بعض المحرِّرين فعمدوا إلى تخطئة ابن الجزري بزعمهم أنه ذَكَر انفرادات هي صحيحة على شرطه، فقرؤوا بها وأقرؤوا، ثم منعوا وجوهًا حَكَمُوا بعدم صحّتها، غفر اللهُ لنا ولهم.

وبعضهم رأى أنّ انفراداته عن الهذلي التي أثبتها في النشر ضعيفة، بل وصَفَ في تحقيقه لكتاب الكامل أنّ هذا الكتاب لا يُعتمَد عليه.

وانفرد أهل المغرب الإسلامي بالحفاظ على أربع روايات مشهورة عن نافع: رواية ورش من ثلاثة طرق، ورواية قالون من ثلاثة طرق، ورواية إسماعيل من طريقين، ورواية إسحاق المسيبي من طريقين، فإذا قارنّا رواية ورش وقالون من طرقهم مع طريق الشاطبية وطريق طيبة النشر وجدنا خلافًا وانفرادات وجَبَ التنبيه عليها.

www.quranonlinelibrary.com

إشكالية البحث:

الإشكالية التي نطرحها هي: **كيف نتعامل مع الانفرادات التي نَبّه عليها ابن الجزري في النشر من طريق الأزرق عن ورش؟**

أهداف البحث:

- دراسة الانفرادات التي نبّه عليها ابن الجزري في النشر من طريق الأزرق عن ورش.
- معرفة الانفرادات التي قرأ بها في طيبة النشر رغم وصفها بأنها انفرادة.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها ابن الجزري وأثبتها المغاربة رواية.
- دراسة الانفرادات التي انفرد بها المغاربة دون المشارقة.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

- معرفة معايير اختيار ابن الجزري لهذه الانفرادات دون غيرها.
- صحّة بعض الانفرادات من طريق المغاربة وقد منع ابن الجزري القراءة بها في طيبة النشر.

منهج البحث:

منهجي في هذا البحث تحليلي، أدرس الانفرادات مرتّبة كما جاءت في النشر، وأذكر أحيانًا ما يوافقها في المصادر، وأحيانًا أخرى أقارنها بطرق المغاربة، وذلك حسب كل انفراد.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

الدراسات السابقة:

سبقني إلى دراسة هذه الانفرادات الدكتور رضوان البكري في رسالته للدكتوراه بعنوان: (انفرادات طرق القراءات العشر في كتاب النشر لابن الجزري)، ولكنّ منهجي في دراسة الانفرادات مختلف عن منهجه:

- دَرَس الانفرادات من حيث الدراية وذلك بتتبّع المصادر التي وافقت صاحب الانفراد من طريق الأزرق أو من مختلف الطرق عن نافع إن وُجدت، ولم أعتمد على المصادر لإثبات الموافقة بل لإثبات شهرة الوجه؛ لأنّ الانفراد عند ابن الجزري هو ذلك الوجه المخالف للرواة، الشاذّ عن الجماعة، المقروءُ به في زمنه عند أقوام على أنه صحيح.

- دَرَس الانفرادات من حيث الرواية، وذلك بتتبّع حكم ابن الجزري عليها في طيبة النشر التي هي عمدة الرواية، فما أورده فيها فهو صحيح وما تركه فهو ضعيف، وهذا ما أشرتُ إليه، إلا أني زدتُ على هذا ما ضعّفه ابن الجزري في طيبة النشر وصحّ من طرق المغاربة من العشر النافعية.

- بيّنتُ الانفرادات التي انفرد بها ابن الجزري عن سائر المحقّقين.

- بيّنتُ الانفرادات التي انفرد بها المغاربة عن سائر الناس.

- بيّنتُ ما انفرد المحرِّرون بإثباته أو منعه خلافًا لابن الجزري.

- دَرَس الدكتور الانفرادات الصريحة في النشر وأغفل بعضها؛ كانفراد الداني بسند التحقيق، وانفراد السخاوي في باب تقليل ذوات الياء.

www.quranonlinelibrary.com

- للأمانة العلمية فإني جمعت المادة العلمية الخاصّة بالانفرادات من كتاب النشر مادّةً مادّةً قبل أن أكتشف رسالة الدكتور رضوان البكري، ولم أعتمد على كتابه لاختلاف مَنْهَجَيْ الباحِثَيْن كما ذكرتُ.

وألّفَت الدكتورة دانا الزغول كتابًا بعنوان: (انفرادات القراء عند ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر: أبواب الأصول من باب الاستعاذة إلى باب ياءات الزوائد؛ جمعًا ودراسة)، ولكنّي لم أظفر بنسخة منه لأطّلع على محتواه[(١)]، والله أعلم.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة، وستة عشر مبحثًا، وخاتمة، وقائمة للمصادر.

المبحث الأول: انفراد الداني عن الأزرق بسند التحقيق.

المبحث الثاني: باب الاستعاذة.

المبحث الثالث: باب البسملة.

المبحث الرابع: أحكام المدّ.

المبحث الخامس: الهمزتان من كلمة.

---

(١) والكتاب صادر عام ٢٠٢٠م، عن دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث السادس: الهمزتان من كلمتين.

المبحث السابع: أحكام النقل.

المبحث الثامن: الإظهار والإدغام.

المبحث التاسع: أحكام النون الساكنة والتنوين.

المبحث العاشر: باب الفتح والإمالة.

المبحث الحادي عشر: إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف.

المبحث الثاني عشر: باب الراءات.

المبحث الثالث عشر: باب اللامات.

المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط.

المبحث الخامس عشر: ياءات الإضافة.

المبحث السادس عشر: فرش الحروف.

أسأل الله التوفيق والقبول، والحمد لله في أوله وآخره، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الأول: انفراد الداني عن الأزرق بسند التحقيق:

وهذا الإسناد مما انفرد به الداني من طريق الأزرق عن ورش، وهو عزيز كما قال الداني، قال ابن الجزري في النشر: «التحقيق، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وقتيبة عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام، وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان، كما هو مقرّر في كتب الخلاف مما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

قرأتُ القرآن كلّه على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق، وقرأ هو على محمد بن أحمد المعدل التحقيق، وقرأ على عليّ بن شجاع التحقيق، وقرأ على الشاطبي التحقيق، وقرأ على ابن هذيل التحقيق، وقرأ على أبي داود التحقيق، وقرأ على أبي عمرو الداني التحقيق، وقرأ على فارس بن أحمد التحقيق، وقرأ على عمرو بن عراك التحقيق، وقرأ على حمدان ابن عون التحقيق، وقرأ على إسماعيل النحاس التحقيق، وقرأ على الأزرق التحقيق، وقرأ على ورش التحقيق، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة التحقيق، وأخبره الخمسة أنهم قرؤوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أُبيّ بن كعب التحقيق، قال: وأخبرني أُبَيّ أنه قرأ على رسول الله ﷺ التحقيق، قال: وقرأ النبي ﷺ على جبريل التحقيق.

www.quranonlinelibrary.com

قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد، وقال في كتاب التجريد بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين، وهو أصلٌ كبيرٌ في وجوب استعمال قراءة التحقيق، وتعلم الإتقان والتجويد؛ لاتصال سنده، وعدالة نقَلته، ولا أعلمه يأتي متّصلًا إلا من هذا الوجه، انتهى.

وقال بعد إيراده له في جامع البيان: هذا الحديث غريب لا أعلمه يُحفظ إلا من هذا الوجه، وهو مستقيم الإسناد، والخمسة الذين أشار إليهم نافع، هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، كما سمّاهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع».

وقد أجمع الأئمة المحقّقون على القراءة بالتحقيق لورش من طريق الأزرق ولحمزة، قال أبو عليّ الأهوازي في الوجيز: «كان أبو عمرو يؤثِر التخفيف والتسهيل... وأمّا نافع فكذلك أيضًا إلا ورشًا عنه فإنّي قرأت على الحذّاق من أصحابه بالتجويد والتمطيط، وإشباع الحركات، ومراعاة تشديد المشدّد، وتخفيف المخفّف، واستيفاء حروف المدّ وتصحيح الهمزات، وتعديل المدّات، وإشباع الضمّ قبل الواو -وهذا شاذّ كما ذكر المحقّقون-...

www.quranonlinelibrary.com

وبترتيل الحروف والتوقّف على الحروف، وإخراجها من مخارجها بلا تكلّف، وإعطاء كل حرف منه حقّه من البيان والإخفاء والإدغام والتشديد والتخفيف والحركة والسكون... وأمّا حمزة فإني قرأتُ عنه بالتحقيق...»[(١)].

ومما يُستنبط من هذه الانفرادة استقلال علم القراءات عن غيره من العلوم، فما لِقياس نحوي في القراءة مدخل، ولا عبرة بما قرّره بعض المحدِّثين والفقهاء والأصوليين في مسائل التواتر وسُنّة التكبير عند الختم، وغير ذلك.

ولهذا قال محقّق كتاب (أحاسن الأخبار) بعد أن ذكَرَ إسناد البزي حديث التكبير: «وقد تكلّم بعض الحفّاظ في حديث التكبير هذا وضعّفوه»، ثم أضاف معلّقًا: «فإن كان مرادهم تضعيف الحديث الوارد في ذلك، فقد يسلم إليهم هذا لأنهم أهل الحديث وهذا اختصاصهم، وإن كان مرادهم تضعيف الأخذ بالتكبير للبزي فما أنصفوا في ذلك؛ لأن البزي رواه مع قراءته بإسناده عن ابن كثير بإسناده في القراءة إلى ابن عباس وغيره، فالتكبير جزء من القراءة لا يتجزأ عنها، مرويّ مع رواية الحروف، والبزي مقبول في القراءة حُجّة فيها، فيلزم من ذلك قبول التكبير والأخذ به»[(٢)].

---

(١) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ٢٠٠٦، ص١٠٢.

(٢) أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، عبد الوهاب المزي، تحقيق: أحمد السلّوم، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٤، ص١٤٢.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

إنّ علم القراءات متميّز عن غيره من علوم الشريعة، وهذا لا ينفي وجود علاقة بين علم القراءات والرسم والفقه والعقيدة والتفسير وغير ذلك، والله تعالى أعلم.

وكذلك أرى أنّ سجود التلاوة جزء لا يتجزّأ من علم القراءات القرآنية، فإنه متعلّق بالقراءة، فإذا كان في الصلاة فذلك شأنٌ آخر، وكذلك يظهر اختلاف الفقهاء في السجود بغير وضوء، أمّا أن يُقال: وأسقطَ الشافعي سجدة (ص) واعتبرها سجدة شكر، ولم يَرَ مالكٌ السجود في النجم والانشقاق والعَلَق، ولم يَرَ أبو حنيفة ومالك ثانية الحج من العزائم؛ فهذا فيه نظر، وقد بحثتُ في كتب القراءات عن هذه المسألة، وهل للقوم فيها إسناد متواتر كأسانيدهم في عدد آي القرآن وأسانيدهم في التكبير عند الختم وغيرها؛ فلم أجده، ولعلّ الله يوفقني أو غيري لدراسة هذه المسألة، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني: باب الاستعاذة:

القول المختار في الاستعاذة هو (أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ) كما جاء في سورة النحل، قال ابن الجزري في طيبة النشر:

وَقُـلْ أَعُـوذُ إِنْ أَرَدتَ تَقْـرَا كَالنَّحْلِ جَهْرًا لِجَمِيعِ الْقُرَّا

ورُويت ألفاظ أخرى متواترة لم يمنع ابنُ الجزري الأخْذَ بها شرط أن تكون مروية عن الأئمة كما ذكرنا، فقال:

وَإِنْ تُغَيِّـرْ أَوْ تَـزِدْ لَفْظًـا فَـلَا تَعْدُ الَّذِى قَدْ صَحَّ مِمَّا نُقِلَا

ولهذا ذكر ابن الجزري في النشر ما نقله الهذلي في كامله عن شبل بن حميد -يعني ابن قيس-: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)، وحُكي أيضًا عن أبي زيد عن أبي السمّاك: (أعوذ بالله القويّ من الشيطان الغويّ)، ثم قال: «وكلاهما لا يصحّ».

وذكر ألفاظ الزيادة في الاستعاذة مما صحّ عن القرّاء، منها: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)، قال: «ورواه الخزاعي عن أبي عديّ عن ورش أداءً».

وأمّا لفظ: (أعوذُ باللهِ العظيمِ من الشيطانِ الرجيمِ)، فقال: «ورواه الأهوازي عن المصريين عن ورش»، وأيضًا: «ورواه أبو العزّ أداء عن أبي عدي عن ورش» وهنا إشكال؛ فأبو العزّ لم يدرك أبَا عديّ ولم يُسند إليه فيما أعلم، وقرأ أبو العزّ على شيخه أبي عليّ عن الأصبهاني عن ورش كما في الكفاية

www.quranonlinelibrary.com

الكبرى[١]، فيُحتمل ورود سهو من المؤلِّف أو الناسخ، أو لعلّه كما قال الدكتور السالم الجكني في تحقيقه للنشر: «فلعلّه في الإرشاد الكبير»[٢].

أو لعلّه «ورواه الخزاعي أداء عن أبي عدي عن ورش»، قال الخزاعي في المنتهى: «وقرأتُ على أبي بكر بن الشارب، عن أبي بكر الزينبي عن قنبل، وعلى أبي عديّ: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم»[٣]. وقد روى ابن الباذش عن الخزاعي «إنّه قرأ على أبي عدي لورش: أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، وهي رواية أهل مصر عن ورش فيما ذكر الأهوازي»[٤]، فهذا يقرّب صحة احتمالنا، والله أعلم.

وأمّا لفظ: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم»، فقال في النشر: «وروياه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش»، فدلّ هذا على صحّته في رواية ورش من غير طريق أبي عديّ، وكذلك رواية ورش من طريق الأصبهاني، والله أعلم.

---

(١) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص٧٤.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: السالم الجكني، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، (٣/ ٦٤٠).

(٣) المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة، محمد الخزاعي، تحقيق: محمد رباني، مجمع الملك فهد، الملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، (١/ ٥٣٥).

(٤) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، سورية، ١٩٨٣ (١/ ١٤٩).

www.quranonlinelibrary.com

وأمّا لفظ: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم)، فقال ابن الجزري: «وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش».

فهذه هي ألفاظ الاستعاذة التي انفردت بها بعض الطرق عن ورش أداء، بينما اقتصر جمهور المحقّقين والنَّقَلة على ما ورد في سورة النحل.

وخلاصة ما ذكرنا أن اللفظ المختار هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وهناك ألفاظ ذُكرت بزيادة كما جاء في النشر، أو بنقصان مثل: (أعوذ بالله من الشيطان)، قال ابن الجزري: «وأمّا النقص فلم يتعرّض للتنبيه عليه أكثر أئمّتنا، وكلام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقتضي عدمه، والصحيح جوازه لِمَا ورَدَ»، والباب واسع كما ذكر الهذلي: «وليس للاستعاذة حدّ يُنتهَى إليه؛ إذ الاستعاذة ليست من القرآن، مَن أعجَبَه لفظٌ ذَكَرَه»، أي: أنها اختيارات من الأئمة تدور كلّها في نفس المعنى، غير أنه لا بدّ من ضبط هذا الباب بالرواية والنقل عن الأئمة، فإنهم اختاروا هذه الألفاظ فَهْمًا من القرآن الكريم أو استنباطًا من السُّنّة النبوية، وإلا خرج الأمر عن مُراده وصار إلى غير غايته، ولهذا قال ابن الجزري بعد أن ذَكَر الزيادة والنقص في لفظها: «فقد نصّ الحلواني في جامعه على جواز ذلك، فقال: وليس للاستعاذة حدّ يُنتهَى إليه، مَن شاء زادَ ومن شاء نقص، أي: بحسب الرواية»، فجعل ذلك مقترنًا بصحة ما نُقل عن الأئمة والشيوخ.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الثالث: باب البسملة:

وقد ورَدَت فيه انفرادات كثيرة؛ منها ما كان روايةً، ومنها ما كان اختيارًا، وسنبيّنه إن شاء الله.

المطلب الأول: مسألة الأربع الزهر:

اختار بعضُ أهل الأداء لورش إذا قرأ بالسَّكْت البسملةَ بين أربع سور: بين المدثر والقيامة، والفجر والبلد، والانفطار والمطففين، والعصر والهمزة. فإذا قرأ بالوصل اختاروا له السَّكْت بينها، قال ابن الجزري في النشر: «ولم يمكنهم البسملة له؛ لأنه ثبت عنه النصّ بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النصّ بالاختيار، وذلك لا يجوز».

وانفرد بعض المحقِّقين بزيادة مواضع غير هذه الأربع، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعًا خامسًا وهو البسملة بين الأحقاف والقتال عن الأزرق، وتبعه في ذلك أبو الكرم»، وأضاف: «وكذلك انفرد صاحب التذكرة باختيار الوصل لِمَن سَكَتَ من أبي عمرو وابن عامر وورش في خمسة مواضع، وهي: الأنفال وبراءة، والأحقاف بالذين كفروا، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بإيلاف قريش. قال: لِحُسْن ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها».

www.quranonlinelibrary.com

وهذه كلّها اختيارات، فإنّ شارح الحصرية بعد أنْ ذَكَرَ مذهب ابن غلبون، قال: «قلتُ: ولو وصل آخر الحجر بالنحل لكان حسنًا، وهذا كلّه اختيار، ليس فيه خلاف رواية ولا شبهة اعتراض لذي دراية»(١).

وعلّق محقّق الكتاب على هذا بقوله: «أورد كلامَ الشارح هنا ابنُ القاضي في الفجر، ونظم ذلك بقوله:

وابن الطفيل حسّن الوصل لدَى حِجر وللسكت ذا حكم بَدَا
وابن الطفيل زاد وصل الحِجر بسورة النحل فكُن ذا حِجر

ونقل ذلك عنه الجعبري مع إبهامه له، وقال: وغيره -ابن غلبون- اختار وصل الحجر بالنحل».

وزاد صاحب الإعانة موضعًا آخر زيادةً على اختيار ابن غلبون، قال: «ورُوي البرية بالزلزلة، وذلك استحسان لا غير»(٢).

---

(١) منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، محمد بن عظيمة الإشبيلي، تحقيق: توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة ١، ٢٠٠٨، ص٢٥١.

(٢) الإعانة على اختلاف القراء في القراءات السبع، إبراهيم المالكي، الطالبة: مشاعل باجابر، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص١٢٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وترك الخزاعي موضع العصر والهمزة، قال ابن الباذش: «ولم يذكر عنه الخزاعي -أي: عن ابن مجاهد- العصر والهمزة»[(١)].

واختار الشيخ الثعالبي في شرحه للدرر اللوامع السكتَ لورش لِمَن وصَل في هذه المواضع لا البسملة؛ لأنه يرى أنّ البسملة ليست رواية عن الأزرق بل عن عبد الصمد العتقي والأصبهاني، ولهذا قال: «فالانتقال إلى السَّكْت أَوْلَى؛ لأنه مرويّ، وليست البسملة فيهن رواية، فالمصير إلى وجه مرويّ أَوْلَى؛ ولأنّ قبح اللفظ موجود أيضًا مع البسملة، لأنّ وصفه (الرحيم) معتبر»، والصحيح أنّ البسملة رواية وإن كان الفصل بها بين الأربع الزهر للواصل اختيارًا.

ورغم أنّ الداني قال في التيسير: «وليس في ذلك أثر يُروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ»، وقال ابن الجزري في النشر: «والأكثرون على عدم التّفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب الهادي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وصاحب المستنير والإرشاد والكفاية، وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحقِّقين، والله تعالى أعلم»، إلا أنّ العمل استمر على هذا، وبعض العلماء اختاروا اختيارًا مناسبًا كما ذكر الشيخ المارغني في النجوم الطوالع: «والحاصل أنّ التفرقة بين هذه السور وغيرها بما ذكروه ضعيفة، ومذهب

(١) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، ص١٦٢.

www.quranonlinelibrary.com

الأكثرين عدم التّفرقة، لكن الذي استقرّ عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللفظ في السور الأربع تبعًا للقائلين به، إلا أنّا لا نفصل بالبسملة، بل الساكت يجري على أصله، والواصل له السكت فقط، والمبسمِل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة، وهذا هو الذي يقتضيه كلام النَّاظِم، وهو المأخوذ به كما يُعْلَم من غيث النفع».

فدلّ كلام المارغني على الاقتصار على المواضع الأربعة دون غيرها من الزيادات، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: البسملة أول الفاتحة:

أجمعَ القرّاء على وجوب البسملة في أوّل سورة الفاتحة، وكذلك إن وصلوا آخر سورة الناس بأوّل سورة الفاتحة، لا خلاف بينهم في ذلك، غير أنّ هناك مَن انفرد وشذّ، قال ابن الجزري: «وأمّا ما رواه الخرقي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أوّل الفاتحة، فالخرقي هو شيخ الأهوازي، وهو محمد بن عبد الله بن القاسم مجهولٌ لا يُعرف إلا من جهة الأهوازي، ولا يصحّ ذلك عن ورش، بل المتواتر خلافه، قال الحافظ أبو عمرو في كتابه الموجز: اعلم أنّ عامة أهل الأداء عن مشيخة المصريين رووا أداءً عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كلّ سورتين في جميع القرآن إلا في أوّل فاتحة الكتاب فإنه يُبَسمِل في أوّلها؛ لأنها أوّل القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها، هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلًا».

ومن اللطائف هاهنا أنّ ردّ ابن الجزري على ما جاء في كتاب الموجز للأهوازي كان بما جاء في كتاب الموجز للداني، والذي في موجز الأهوازي: «وكلُّهم يُسَمُّون في أُمّ الكتاب إلا ورشًا عن نافع، فإنه لا يسمِّي فيها كسائر القرآن»[(١)].

(١) موجز في القراءات، الحسن الأهوازي، الطالب: حافظ محمود الحسن، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧، ص١٢٨.

www.quranonlinelibrary.com

ومَدار هذا الانفراد على شيخ الأهوازي، وقد نقل الروذباري هذا الحكم ونسبه مباشرة إلى ابن سيف من قراءته على شيخه أبي عليّ الأهوازي عنه، قال: «وأقرأني أبو عليّ عن عبد الله بن مالك بن سيف عن الأزرق عن ورش... بترك التسمية في أوّل فاتحة الكتاب»(١)، والأهوازي لم يقرأ على ابن سيف، وإنما قرأ على الخرقي عن ابن سيف كما جاء في أسانيد الروذباري: «وقرأتُ القرآن كلَّه على أبي عليّ الأهوازي قال: قرأت على أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم ابن القاسم الخرقي بالأهواز، قال: قرأتُ على أبي بكر عبد الله بن مالك بن سيف بمكة على الأزرق على ورش»(٢)، هذا هو الصحيح، فهل ترك ذِكْر الخرقي عمدًا لجهالته كما ذكر ابن الجزري؟

وقد أثنى العلماء على الأهوازي، ولكنه تعرّض لانتقادات؛ أهمّها أنه كان يُكثر من الروايات ويركّب الأسانيد، وأنه قرأ على جماعة لا يُعْرَفون إلا من جهته، منهم محمد بن القاسم الخرقي، ومَن أراد المزيد في هذا الباب فليطّلع على كتاب (الأهوازي وجهوده في علوم القراءات) للدكتور عمر يوسف حمدان، والخلاصة أنّ انفرادًا كهذا لا يبرّر اتهام الرجل بالكذب والتدليس، فقد

(١) جامع القراءات، محمد الروذباري، تحقيق: حنان العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٧، (٢/ ٢٧٥).

(٢) جامع الروذباري، محمد الروذباري، (١/ ٢٩٦).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

نقل الدكتور عمر حمدان قول الذهبي ردًّا على مَن اتهم الأهوزاي بالكذب: «أمّا وضع حروف أو متون فحَاشَا وكَلّا، ما أُجَوِّزُ ذلك عليه، وهو بحر في القراءات، تلقّى المقرئون تواليفَه ونَقْلَه للفنّ بالقبول.. أضاف صاحب الكتاب: بذلك يؤكّد الذهبي على صحّة متون كتبه في القراءات التي تلقّاها طلبة القراءات في عصره بالقبول وتداولها علماء القراءات من بعده بالرواية أعصرًا مديدة.

لكن من جهة أخرى لا يمكن تجاهل حقيقة صعبة تكشف عنها هذه الانتقادات بمجملها هي آفة الإغراب في الأسانيد التي ابتُلي بها الأهوازي لكثرة الشَّرَهِ في استكثار شيوخه، كما هو الحال عند كثير من العلماء»[(١)].

ولا يخلو كتاب في القراءات كَثُرت فيه الطرق والروايات من غرائب وانفرادات وشذوذ، وقد أجمعت الأمة على وجوب البسملة في أوّل الفاتحة، إلا ما شذّ من القراءات مما نُسب إلى الحسن البصري والزهري والأعمش، قال الأهوازي في الإقناع: «وقرأتُ عن الحسن والزهري والأعمش بترك التسمية في فاتحة الكتاب، وبين السور، وحيث ابتدؤوا بالقراءة في القرآن أجمع»[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) الأهوازي وجهوده في علوم القراءات ومعه قطعة من كتاب الإقناع وقطعة من كتاب التفرد والاتفاق للأهوازي، عمر يوسف حمدان، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٩، ص٧٢.

(٢) الأهوازي وجهوده في علوم القراءات، عمر يوسف حمدان، ص٢٥٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وقد نبّه ابن الجزري على هذا الانفراد لكثرة وروده في كتب المصنِّفين ولو على سبيل التنبيه، فقد وردَ في المفتاح للقرطبي: «وأجمع القُرّاء على إجهار البسملة في أوّل أُمّ القرآن، إلا ما رَوَى بعض المصريين عن ورش عن نافع»[(١)]، ووردَ في غيره من الكتب إلى زمن ابن الجزري، والله أعلم.

وتركُ التسمية هل يعني تَرْكَها بالكلية أم إخفاءَها؟ ففي عبارة الأهوازي الترك بالجملة، وفي عبارة القرطبي الإخفاء الذي هو ضدّ الجهر، ورُوي الإخفاء في البسملة عن المسيبي، قال ابن غازي في تفصيل العقد:

والسرّ في التيسير للمسيبي بذا وزيد ذي وكله أُبِي

أي: رُوي إخفاء الاستعاذة والبسملة للمسيبي عن نافع، ولكن أهل الأداء لم يأخذوا به، وكلّهم مجمعون على جواز الإسرار بها في قراءة السرّ، هذا مما لا خلاف فيه، والله أعلم.

(١) المفتاح في اختلاف القرأة السبعة المسمين بالمشهورين، عبد الوهاب القرطبي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦، ص٢٥.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث: الابتداء بالأجزاء:

اشتهر التخيير عند القُرّاء عند الابتداء بأجزاء السور؛ فمنهم من اختار الابتداء بالاستعاذة وحدها، ومنهم من اختار الابتداء بالاستعاذة والبسملة، ومنهم من أطلق الوجهين معًا.

إلا أنّ مِن القُرّاء مَن فصّل في مثل هذا مُعتمدًا على أساس الفصل بين السورتَيْن، والصحيح أنّ هذه مسألة تتعلّق بالابتداء لا بالفصل بين السورتَيْن، قال ابن الجزري: «ومنهم مَن ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر، وهو التفصيل، فيأتي بالبسملة عمّن فصَل بها بين السورتَيْن كابن كثير وأبي جعفر، ويتركها عمّن لم يفصِل كحمزة وخلف، وهو اختيار سبط الخياط وأبي عليّ الأهوازي وأبي جعفر بن الباذش، يُتبعون وسط السورة بأوّلها».

وقد اخترت عبارة الأهوازي في الموجز لبيان هذا التفصيل، قال: «وأبو عمرو وحمزة وورش عن نافع يتركون التسمية بين السور ورؤوس الأجزاء وحيث ابتدؤوا بالقراءة، الباقون بالتسمية بين السور وفي رؤوس الأجزاء وحيث ابتدؤوا بالقراءة، هكذا قرأتُ عنهم من هذه الطرق»[(١)].

وهذا التفصيل الذي ذكره الأهوازي وغيره في رؤوس الأجزاء صحيح إذا قُرئ به، لكن لا يُلزم به القارئ على أنه رواية؛ فإنّ الأمر هاهنا متروك على وجه الاختيار، فبأيّ وجه قرأ القارئ جاز له، حتى لو خالف في ابتدائه بالأجزاء ما فُصل به بين السورتَيْن، والله أعلم.

(١) موجز في القراءات، الحسن الأهوازي، ص١٢٨.

وقد كان المتقدّمون يختارون وجهًا يرونه الأصحّ أو الأقوى أو يلتزمون به؛ لأنهم هكذا قرؤوا على شيوخهم فلا يختارون غيره وإن علموا بصحته، قال ابن الجزري: «ولذلك كان بعض المحقِّقين لا يأخذ منها إلا بالأصحّ الأقوى، ويجعل الباقي مأذونًا فيه، وبعضٌ لا يُلْزِم شيئًا، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها؛ إِذْ كلّ ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه».

وجمهور المحقّقين مُجْمِعُون على التخيير عند الابتداء برؤوس الأجزاء بين البسملة وعدمها، فالأمر فيه سعة، وإنما وردَ هذا الانفراد لأنه متعلّق بأوجه الفصل بين السورتين لورش، حتى لا يتوهّم القارئ أنه رواية، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء، والله أعلم.

واختار بعض أهل الأداء استثناء موضعين في وسط السورة فيُبتدَأُ فيهما بالبسملة، ذكره الفاسي في اللآلئ الفريدة وغيره، وهما: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾، و﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾؛ وذلك لتجنّب قبح اللفظ إذا وصل هذه المواضع بالاستعاذة، ثم عمّموا ذلك على كلّ ابتداء بلفظ الجلالة أو ضميره، ومنهم من اكتفى بالاستعاذة مع الوقف عليها، وكلّ ذلك اختيار؛ فإنّ جمهور المغاربة يتركون البسملة عند الابتداء بالأجزاء، قال الشيخ عبد الهادي حميتو: «وقد مال أكثر المتأخرين في المدرسة المغربية إلى الاكتفاء فيها بالتعوذ مع الوقف عليه، كما أشار إليه المدغري في التكميل»[(١)].

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ٢٠٠٣، (٥/ ٤٦).

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الرابع: أحكام المدّ:

وبعض أحكام المدّ مما انفرد به الأزرق عن سائر القُرّاء، وقد رُويت في باب المدّ انفرادات كثيرة لا تصح سنبيّنها إن شاء الله.

المطلب الأول: مراتب المدّ:

اختلف العلماء في مقدار المدّ، سواء كان لازمًا أم متصلًا أم منفصلًا، ولهم في العارض واللّين ثلاثة أوجه، وفي البدل واللّين المهموز لورش الخلاف المشهور، إلا أنّ ابن الجزري اختار الإشباعَ في اللازم واتفاقَ المحققين على عدم قَصْر المتّصل، فتفاوتت مراتب المتّصل والمنفصل، واستقرّ العمل على أنّ لورش وحمزة الإشباع فيهما.

وانفرد الهذلي عن ورش بمراتب في المدّ المنفصل، قال ابن الجزري: «وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله وزاد مرتبة سابعة وهي إفراط، وقدّرها ستّ ألفات، وانفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون والحداد -يعني إسماعيل بن عمرو-، وقد وَهِمَ عليهم في ذلك.

ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القرّاء، واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل ألبتة، وأنه عندهما كالمتّصل في التيسير، والله أعلم».

www.quranonlinelibrary.com

فهذه أوّل الانفرادات، منعهما قصر المنفصل كمنعه في المتّصل، والقرّاء متّفقون على صحة القصر في المنفصل خلافًا للمتّصل، ثم زيادة مرتبة سابعة فوق الإشباع.

وزاد الهذلي وابن مهران مرتبة أخرى، قال في النشر: «والمرتبة السادسة... قدّرها الهذلي بخمس ألفات، ونُقل ذلك عن ابن غلبون... وهو في الكامل للهذلي.. ولورش غير الأصبهاني... وفي مبسوط ابن مهران لورش...».

قال ابن الجزري لمّا ذكر المرتبة الخامسة التي هي مرتبة الإشباع: «إِذْ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السَّكْت في المشهور»، فيكون كلّ ما زِيد عليها غير صحيح، وقد أعاد ابن الجزري التنبيه على المرتبة السابعة للهذلي ومَن نسبها إليهم، ثم قال: «وقد وَهِمَ عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة وشذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلّهم سوّى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة».

وذكر النوزاوازي في المغني مثل ذلك، فقال: «فأطولهم مدًّا ورش طريق أبي يعقوب الأزرق، ومدّه مقدار ستّ ألفات، قال ابن هاشم: هذا إفراط، بل هو مقدار خمس ألفات كالبخاري»[(١)].

(١) المغني في القراءات، محمد النوزاوازي، تحقيق: محمود الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٨، (١/ ٣٣٨).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

فوصف صاحب النّشر ما زِيدَ على الإشباع بالإفراط، وحكم عليه بالشذوذ، والذي جرى عليه العمل اليوم نظريًّا هو الأخذ بالإشباع لورش وحمزة، غير أنّ أداء القُرّاء فيه نظر، فإنهم يخلطون بين مراتب التلاوة ومراتب المدّ، وأغلب مَن يمدّون المتّصل والمنفصل يزيدون زيادة مُفرطة، يبرّرون ذلك بأنّ ورشًا أطول مدًّا، ويحتجّون بأنه الإشباع، ومَن أمعن في مقدار الألف ومقدار ثلاث ألفات أو أربع لوَجَدَ أنّ مرتبة الإشباع اليوم تفوق مرتبة الهذلي السابعة وتزيد عليها زيادة قبيحة، نسأل الله العافية، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: مدّ البدل:

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: مراتب مدّ البدل:

وهي عند ورش ثلاث مراتب: القصر، والتوسط، والطول، إلا ما زاده الهذلي، قال ابن الجزري: «فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المدّ المنفصل كما تقدّم، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي وأبي الحسين يعني الخبازي عن أبي محمد المصري يعني عبد الرحمن بن يوسف أحد أصحاب ابن هلال».

وهذه المسألة مرتبطة بمذهب المصريين والمغاربة، وقد كان المصريون عن ورش يمكّنون مدّ البدل ثم اختاروا التوسط، هكذا ذَكَر الداني عن ابن خاقان في جامع البيان، وإنما كانوا يُفرطون في المدّ من أجْلِ الرياضة والتدريب، حتى قال صاحب المغني: «فإن كان في أوّل الكلمة، نحو: ءادَم وءامَن وءاتَى، فالهواري وعراك ويحيى بن مطير والقروي والمصري يمدّونه مدًّا مشبعًا مفرطًا»[(١)].

(١) المغني في القراءات، محمد النوزاوازي، (١/ ٣٣٧).

www.quranonlinelibrary.com

ثم انفرد المغاربة بالإشباع وتمسّكوا به، وأنكره بعض العلماء، وحُجّتهم في ذلك أنّ الداني أنكره، ولا بد من التفريق هنا بين مرتبة الإفراط ومرتبة الإشباع، فلو كان الإشباع غير صحيح ما أخذ به الشاطبي والصفراوي، وقد أنصف ابن الجزري فأَخَذَ به كأَخْذِه بالقصر والتوسّط، وقد فصّل الداني هذه المسألة في جامع البيان؛ فذكر أولًا اختياره وهو التوسّط، ثم ذكر قراءته على ابن غلبون بالقصر، ثم بَيّن وجود خلاف بين المصريين عن ورش في الأخذ بالقصر أو بالتمكين، وأنّ الإشباع هدفه التدريب والرياضة، «وقال آخرون: إنما كان المشيخة من المصريين يأخذون بالتحقيق والإفراط في المدّ على المبتدئين على وجه الرياضة لهم، وهذا يدلّ على أنّ البالغ الإشباع الزائد في هذا الفصل ليس من مذهب نافع ولا اختياره ولا من رواية ورش ولا أدائه، وأنه استحسان واختيار من أهل الأداء عن أصحابه، من حيث استعملوه وأخذوه على المبتدئين على وجه الرياضة فقط»[(١)].

وقد كان للداني منهج خاصّ لخّصه بقوله: «أرادوا هناك إثبات حرف المدّ بعد الهمزة لا الزيادة في مدّه»، واختيار الداني لوجه لا يعني أنّ غيره غير صحيح، وجمهور المغاربة بل أكثر الرواة الذين نقلوا رواية ورش من طريق الأزرق

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص٤٨٢.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

يروون الإشباع، «فالقصر من كتبِ التذكرة والإرشاد وقراءة الداني على أبي الحسن وهو أحد وجهي تلخيص العبارات وأحد الثلاثة في الشاطبية، والتوسط من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح، وهو الثاني في تلخيص العبارات والشاطبية، والإشباع من التبصرة والهداية والكافي والعنوان والتجريد والكامل والمجتبى وطريق أبي معشر والثالث في الشاطبية»[(١)]، فهذه المصادر كلها نقلت الإشباع، فكيف يُنكَر؟!

ولم يأخذ الحصري بسواه في قصيدته، حيث قال:

وإن تتقدّم همزة نحو آمنوا وأوحي فامدد ليس مدّك بالنّكر

وسمّاه مدًّا مفرطًا في اللين المهموز وهو يقصد الإشباع لا الإفراط، فقال:

وفي مدّ عين ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر

فقال أُناس مدّه متوسط وقال أُناس مُفرط وبه أُقري

فعدم أخذ الداني بالإشباع لا يعني أنه إفراط، ولا يعني أنه وجه غير صحيح، والأخذ بالإشباع لا يلزم أن يكون من طرق الداني، فقد نُسب إليه الإشباع من جامع البيان، وليس كذلك، فطرق الإشباع كثيرة والحمد لله، ولهذا ردّ العلماء على المنتوري انفرادَه وشيخِه القيجاطي حين نسَبَا الإشباع للداني،

(١) السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، دار الفضيلة، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦، ص٤١.

www.quranonlinelibrary.com

واعتمد المنتوري على نصوص الداني في غير التيسير وجامع البيان، حيث عرض نصوصًا كثيرة من (التلخيص)، و(إيجاز البيان)، و(الاقتصاد)، و(التمهيد)، و(إرشاد المتمسّكين)، وغيرها، وقال عن الإشباع: «وبذلك قرأتُ وبه آخُذُ، وقد سأل شيخَه: تأخذ لورش من طريق الداني بالمدّ المشبع وقد أنكره، وردّ مَن أخَذَ به؟ فقال له: رَوَى لنا الداني المدّ عن ورش وظاهره الإشباع، وتأوّله بزيادة، قال في بعض كتبه: يسيرة، وقال في آخر: متوسطة على مذهبه في التحقيق، فنحن نأخذ بروايته لا بتأويله؛ لأنّ تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنّفين»[(١)].

وهذه النقول التي اعتمد عليها المنتوري هي حُجّة لمذهب التوسّط لا الإشباع، وتأمّل قول الأستاذ عبد الهادي حميتو: «ومن مجموع هذه النقول التي أفادنا بها الإمام المنتوري يمكننا أن نتمثّل جيدًا الرتبة التي يعنيها أبو عمرو، ويزول الإبهام واللَّبْس فيما ذكر في جامع البيان وغيره من التنظير بين هذا الضرب وبين ما تقدّمت فيه أحرف المد على الهمزات دون تعرّض للنظر إلى مذهبه بالقياس إلى مذهب غيره، وقد تبيّن من التمهيد وإرشاد المتمسّكين إنما هي زيادة يسيرة على مذهب غيرهن أنه يعني مقدارًا معيّنًا لا يصل إلى الإشباع،

(١) شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، محمد المنتوري القيسي، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢٠١.

وذلك أنّ مذهب غيره في هذا الضرب هو القصر وحده كما تقدّم، أي ما يعبّر عنه بمدّ الصيغة لا غير، ولما كان مدّ الصيغة عنده فيه زيادة تمكين بالقياس إلى مذهب غيره في روايته بطريق التحقيق، فإنّ الزيادة التي زادها في هذا الضرب مضافة إلى تلك الزيادة التي زاد بها على غيره في مدّ الصيغة تصل بنا إلى مرتبة الوسط المعبّر عنه عند الإمام الشاطبي بقوله: (ووسّطه قومٌ)، فلا يبقى مكان لاعتراض مَن اعترض عليه، وهو نفس ما فهمه أبو الحسن بن بري من أقواله حين قال في منظومته:

وبعدها ثبتت أو تغيّرتْ فاقصر وعـــن ورش توسّـــط ثبـــتْ

ولقد عبّر أبو عمرو عن هذا بأجْلَى بيان في قوله السابق: (مع الإجماع على أن الزيادة لحرف المدّ مع تقدّم الهمزة كشطر الزيادة في التقدير له مع تأخّرها)، فهذا يدلّ دلالة واضحة على أن مذهب أبي عمرو في هذا الضّرب التوسط»[(١)].

المسألة الثانية: استثناء كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾:

انفرد الإمام الشاطبي في الحرز -حسب ابن الجزري- بإطلاق الخلاف في مدّ البدل في كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾، قال في النشر: «وكأنّ الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظنّ بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: وبعضهم يؤاخذكم... أي: وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وليس كذلك، فإنّ

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، (٥/ ٨٤).

www.quranonlinelibrary.com

رواة المدّ مجمِعُون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره، قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألِف في قوله: ﴿يُؤَاخِذكُمُ﴾... حيث وقع، قال: وكأنّ ذلك عندهم من (واخذت) غير مهموز».

وقد أطلتُ الحديث في كتابي (الأودق جامع ما تفرّق من أصول رواية ورش من طريق الأزرق) في هذه المسألة، والتمس الدكتور سامي عبد الشكور المخارج للإمام الشاطبي، حيث قال[1]: «قلتُ: والحقّ أنّ الإمام الشاطبي لم يُرِد خلفًا بقوله: (وبعضهم) فكلّ ما قصده الشاطبي هو أنّ الإمام الداني لما انتهى من ذكر المستثنى في الباب في كتابه التيسير ولم يذكر بعض الكلمات استدرك الإمام الشاطبي عليه ذلك فذكر (يؤاخذ) و(آلان) و(عادًا الأُولى) فقال: (وبعضهم)، أي: وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع غير مذكورة في التيسير، لا أن يكون المعنى: وبعضهم، أي: الخلف لورش».

ثم ذكر كلام الإمام السخاوي تلميذ الشاطبي: «وما بعد همز الوصل معطوف على ما قبله فهو داخل في المستثنى، وأمّا (يؤاخذ) و(ءالآن) و(عادًا الأُولى) فهي من زيادات القصيد».

(١) ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، سامي عبد الشكور، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العدد الثامن، ٢٠٠٩، ص٤١.

www.quranonlinelibrary.com

أي أنّ الشاطبي لمّا ذكر باب المستثنيات ككلمة إسرائِيل ومَسْؤولًا وغيرهما أضاف أنّ بعض أهل الأداء قد استثنوا أيضًا كلمة: (يؤاخذ وءالآن وعادًا الأُولى)؛ وقد ذكرها بهذا اللفظ لأنها لم تكن في التيسير، ومثل ذلك ذكر العلّامة ابن شامة: «(وبعضهم)، أي: وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع أُخَر ليست في كتاب التيسير».

وخلاصة ما ذكره الشيخ أنّ كلمة (يؤاخذ) لا يوجد فيها خُلْف أصلًا ولم يقرأ به أحد، فهل يكون الشاطبي قد ابتدع وجهًا لم يقرأ به لورش؟ وكفى بعدم ثبوت أصل هذا الخلف دليلًا على عدم إرادة الشاطبي الخلف.

والذي يُحتمل هو أنّ للخلاف أصلًا وإن كان ضعيفًا، ولا يخفى ذلك على الشاطبي، وقد نقل المهدوي في التحصيل الخلاف، فقال: «وذكر بعض الرواة أنه خالف أصله في ﴿يُؤَاخِذكُمُ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ و﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ فلم يمدّ»[(١)]، وقال في بستان الهداة: «وفي التجريد المدّ ليس له غيره فيهنّ»[(٢)]، لعلّه يقصد أنها تدخل في باب المدّ المغيّر فتُمدّ جميعًا.

(١) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، أحمد المهدوي، تحقيق: محمد شعبان من معه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة ١، ٢٠١٤، (٥/ ٢٩٥).

(٢) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، الطالب: حسين العواجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥، ص١٢٢.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

أَم أنّ الخلاف منشؤه عدم ذكرها في التيسير فقط؟ ثم اختلف المحقّقون في تفسير ذلك، قال الخراز في شرح الدرر: «على أنّ ظاهر قول أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المدّ إِذْ لم يستثنه فيهما، وباعتبار مجموع النصَّيْن ذكر النّاظم -عفا الله عنه- هذا الخلاف»(١)، وقال الموصلي في مفردة نافع: «واختلفوا في يؤاخذكم وءالآن وعادًا الأُولى، فصاحب التيسير أبو عمرو الداني يجريها على ما فيه الخلاف من المدّ والتوسط، وغيره يأخذ بالقصر في هذه الكلمات الثلاث، أمّا ﴿يُؤَاخِذكُمُ﴾ فمَن جعل فيها الخلاف بالمدّ فهي عنده من (آخذ يؤاخذ) بإبدال الهمزة واوًا لانضمام ما قبلها، فيصير باب الهمز المغيّر بالبدل، وأمّا من لا يجيز مدّها فهي عنده من (واخذ يواخذ) ليس للهمز فيه أصل، والمدّ إنما هو مراعاة للهمز وليس في الكلمة همز»(٢).

أَم أنّ منشأ الخلاف نحوي واجهه القرّاء؟ والقراءة سُنّة متبعة، وما لقياس في القراءة مدخل، فبقي أثر الخلاف يُنَبَّهُ إليه، واتفق أهل القراءات على القصر، وإن كان عدم استثناء ثلاث كلمات جملة واحدة (يؤاخذ وءالآن وعادًا الأُولى) في الاقتصاد والتيسير واستثناؤها في جامع البيان فيه نظر، والله أعلم.

---

(١) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، محمد الخراز، محمد التلميدي، دار الفنون، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٣، ص١٤٠.

(٢) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، الطالبة: مرام اللهيبي، جامعة أُم القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص١٠٦.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: استثناء مدّ البدل في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾:

وهو انفراد انفرد به ابن شريح، قال صاحب النشر: «وانفرد صاحب الكافي فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾، فخالف سائرَ أهل الأداء الرّاوين مدّ هذا الباب عن الأزرق».

والمحقّقون مُجمعون على أنّ هذا لم يرِد عن ابن شريح لا في الكافي ولا في مفردة نافع، وابن الجزري كان أعلم أهل زمانه بالقراءات، ولعلّ ابن شريح عامل المد في ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ كمعاملته المدّ في ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ و﴿مَسْـُٔولًا﴾ فلم يفرّق بينها، وليس هذا غريبًا فقد ورَدَ عن بعض القراء أوجه أغرب، فها هو الداني ينقل في جامع البيان استثناء المدّ في ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ونحوه، ثم يقول: «وحكى المصريون عن ورش وأصحابه أنهم كانوا يمدّون ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ ونحوه أكثرَ من مدّ نافع، وبالأوّل قرأت»[1]، فدلّ هذا على أنّ مثل هذه الانفرادات مُحتملة، خاصة أنّ المصريين عن ورش كانوا يبالغون في المدّ عنه، ويرون ذلك مطابقًا لمنهجه في التحقيق، والله أعلم.

المسألة الرابعة: انفرادات أخرى:

وهي انفرادات لم يذكرها ابن الجزري في النشر أختارُ منها انفراد الأهوازي بالتفريق بين المفتوح منه والمضموم والمكسور، قال الروذباري:

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص٤٨١.

www.quranonlinelibrary.com

«وسمعت الأهوازي يقول: سمعت اللالكي يقول: وكان أبو بكر الشذائي يكره المدّ ويختار القصر فيما كانت الهمزة منه مفتوحة فقط مثل: ﴿ءَامَنَ﴾ ونحوه، قال: لأنْ لا يلتبس بالاستفهام»[(١)].

وانفرد أيضًا المالكي في الإعانة بالمدّ في الألِف المبدلة من التنوين، بل ونقلَ الاتفاق على ذلك فقال: «واتفقوا على تمكين الألِف المبدلة من التنوين عند الوقف إذا جاءت بعد همزة نحو: ﴿خِطْـًٔا﴾ أو ﴿مَلْجَـًٔا﴾ أو ﴿غُثَآءً﴾ أو ما أشبهه»[(٢)]، وهذا غريب جدًّا لم أجده في أيّ مما اطّلعت عليه من كتب القراءات، والله أعلم.

والانفرادات كثيرة، جاءت في الكتب المسندة وغيرها، في هذه المسألة أو في غيرها من المسائل، وإنما أتيتك بهذه الانفرادات لتعلم أنه ليس كلّ انفراد استحقَّ أن يُثبَت في النشر، بل أثبت ابن الجزري ما رأى أنه لا بد من التنبيه إليه، والله أعلم.

المسألة الخامسة: الاعتداد بالعارض:

ولا بد من التنبيه إلى هذه المسألة، فالجمهور متّفقون على عدم التفريق بين مدّ البدل الثابت والمغيّر بتسهيل أو بنقل أو نحوهما، قال ابن الجزري:

---

(١) جامع القراءات، أبو بكر الروذباري، ص٥٩.

(٢) الإعانة على اختلاف القراء في القراءات السبع، إبراهيم المالكي، ص١٣٣.

www.quranonlinelibrary.com

«ولكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كلّه، سوى ما استثنى من ذلك فيما تقدّم، وبه قرأت وبه آخذ»، ولكنه لم يمنع الاعتداد بالعارض لوروده، فقال: «ولا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصًا من طرق مَن ذكرت، والله أعلم».

وأكثر القرّاء صرّحوا بعدم التفريق بين البدل الثابت والمغيّر، والباقون سكتوا، فسكوتهم حُجّة على عدم التفريق؛ إِذْ لو أرادوا التفريق بينهما لوجب التنبيه إلى ذلك، والله أعلم.

المطلب الثالث: انفراد المغاربة بمدّ نحو ﴿ءَأَلِدُ﴾ و﴿جَآءَ أَحَدُ﴾:

وقد فصّلت هذه المسألة في كتابي (الأودق) وغيره، وسأبيّنها هنا باختصار، فإنّ ابن الجزري لم يُجز في الهمزة المبدلة التي بعدها متحرك سواء المفتوحتين في كلمة أو المتفقتين من كلمتين إلا القصر، ففي كتاب أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية أجاب عن سؤالين في هذا الباب:

المسألة الخامسة والثلاثون: كيفية قراءة ﴿ءَأَلِدُ﴾ و﴿ءَأَمِنتُم﴾ لورش؟ فهل تمدّ وتوسّط للأزرق أم لا يجوز ذلك؟

الجواب: بل الذي في ذلك وجه واحد وهو المدّ قدر ألِف وهي الألِف المبدلة كما بيّناه في النشر، وكذلك الحكم في نحو ﴿إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ في وجه الإبدال للأزرق[(١)].

ثم ذكر: القول في نحو (جاءَ أَحد) للأزرق: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن﴾، ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، ﴿ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾، حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ كما يجوز له مدّ نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾، (إِيمَان)، و﴿أُوتِيَ﴾؛ لعروض حرف المدّ بالإبدال وضعف السبب

(١) أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، عبد العزيز الزعبي، مؤسسة الضحى، لبنان، ٢٠١٦، ص١١٥.

www.quranonlinelibrary.com

بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ، وذلك أنّ إبداله على غير الأصل من حيث أنه على غير قياس، والمدّ أيضًا غير الأصل، فكافأ القصر الذي هو الأصل البدل الذي هو على غير الأصل فلم يُمدّ[(١)].

وقال صاحب تحصيل المنافع في باب الهمزتين من كلمة «وإن كان بعدها حركة مدّت مدًّا متوسطًا على المشهور ويجوز القصر والإشباع»[(٢)]. وذكر مثله في باب الهمزتين من كلمتين: «وثلاثة أقوال قبل الحركة نحو: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾، والمشهور التوسط»[(٣)].

وقد ذكرت هذا الانفراد لتعلم صحّته من غير طريق ابن الجزري، وأنّه ما زال متواترًا، فصحّته ثابتة بالنصّ والأداء، فتذكّر ذلك، فإني سأعرض عليك مسائل مما حكم عليه ابن الجزري بالضعف والشذوذ فأصرّ بعض المحرّرين من بعدِه على صحّته لوجوده في الكتب، حتى قيل: إنه صحيح على شرط ابن الجزري؛ لأنه ثابت إسنادًا، فكلُّ كتاب أسند إليه ابن الجزري تُؤخذ منه الأحكام لأنه أسند إليه جميعًا -حسبهم- ولا أدري ما الفائدة من تأليف كتاب النشر إذًا؟!

---

(١) أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، عبد العزيز الزعبي، ص١٣٤.

(٢) تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، السملالي الشنقيطي، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١. ص١٤٢.

(٣) تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، السملالي الشنقيطي، ص١٤٨.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع: مدّ حروف فواتح السور:

والصحيح هو أنّ الحروف المقطّعة التي في فواتح السور لا يُمدّ منها ما كان في كلمتي (حيّ طهر)، وتُمدّ الأخرى مدًّا لازمًا مخففًا أو مثقّلًا، إلا ما انفرد به صاحب الكافي، قال في النشر: «وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في الكافي بمدّ ما كان على حرفين في فواتح السور، فحُكي من رواية أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كلّه، واستثنى الراء من الر والمر والطاء والهاء من طه.

قلتُ: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدرًا بحسب الأصل، وذلك شاذّ لا نأخذ به، والله أعلم».

ومعنى قول ابن الجزري أنه يقدّرون الحرف حسب أصله، فيقرؤون ﴿حمّ﴾ حاء ميم فيمدّونه اعتدادًا بأصله، وكذلك هاء ياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

وقد نسبَ ابن الباذش مثل هذا إلى أبي عبد الله الطرفي صاحب كتاب البديع في شرح القراءات السبع، فقال: «قسم هجاؤه على حرفين، نحو: (ها وحا ويا وطا) فهذا لا إشباع مدٍّ فيه، إنما هو التمكين الذي لا يخلو منه حرف المدّ فقط، إلا أنّ أبا عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع إتْباعًا لما التقى فيه ساكنان، ولم أرَ ذلك لغيره»[(١)]، فيظهر أنّ ابن

(١) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، ص٤٧٨.

www.quranonlinelibrary.com

الباذش لم يطّلع على قول ابن شريح، ثم إنّ الطرفي لم يستثنِ ما استثناه ابن شريح فجعل المدّ لهم في ذلك جميعًا، وليس بين يديّ كتاب الطرفي في القراءات السبع، والله المستعان.

والظاهر أنّ هذا الاختيار عن ابن شريح اشتهر كاشتهار إشباع الكسرة إذا لقيتها ياء مفتوحة نحو: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، وإشباع الضمّة إذا لقيتها واو مفتوحة، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾، فقد ذكره كثير من المحقِّقين تنبيهًا على عدم صحّته؛ ولهذا قال صاحب الإعانة لمّا ذكر هذه الحروف التي لا تُمدّ: «ورُوي عن ورش مدّ ذلك كلّه إلا الراء من الر والمر والطاء والهاء من طه، والأوّل أشهر»[(١)]، أي: عدم المدّ هو الصحيح المشهور، وكذلك نبّه إلى هذه المسألة الإشبيلي في شرحه للقصيدة الحصرية، فقال: «فهذا أيضًا لا زيادة مدٍّ فيه إلا ما رَوَى أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كله، إلا را الر والمر، وطا وها من طه؛ ففيه نظر»[(٢)].

ووصف المهدوي في التحصيل هذه الرواية بالشذوذ، فقال: «ما جاء على حرفين من حروف التهجّي في أوائل السور، فرُويت عن ورش فيه رواية شاذة:

(١) الإعانة على اختلاف القراء في القراءات السبع، إبراهيم المالكي، ص١٣٥.

(٢) منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، محمد بن عظيمة الإشبيلي، ص٢٧٩.

www.quranonlinelibrary.com

أنه يمدّه كما يمدّ ما جاء على ثلاثة أحرف، ويترك المدّ، قرأت ذلك له»[(١)]، فدلّ كما ذكرنا على انتشار هذه الرواية والإقراء بها رغم تنبيه العلماء إلى عدم صحتها، والله أعلم.

وقد بيّن المهدوي بعد ذلك العلّة من المدّ، فقال: «فأمّا ما جاء على حرفين فلا وجه لمدّه أكثر من مجاورته ما جاء على ثلاثة أحرف، فمُدّ لتجري حروف التهجي على سَنَنٍ واحد، وقال بعض القرّاء: مُدّ لأنّ الهمزة تلحقه في قولك: ياء، راء»، وذلك كما بيّنت، ثم قال: «وليس المدّ فيه بمستعمل».

وفي هذا الباب موضعان وجبَ التنبيه إليهما، وهما: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾، و﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾، فإنّ لجمهور أهل الأداء الوجهين: الإشباع اتّباعًا للأصل، والقصر اعتدادًا بالعارض، ومنهم من قصر في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾، ومدّ في ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾...

إلّا أنّ المغاربة انفردوا بوجه التوسط، قال ابن الجزري: «وأمّا قول أبي عبد الله الفاسي -ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهًا- فإنه تفقّه وقياس لا يساعده نقل».

وقد فصّل الشيخ البوجليلي في التبصرة المسألة، وبيّن فيها أوّلًا أنّ الخلاف يصحّ عن الجميع في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾، والخلاف لورش وحده في ﴿الٓمٓ

(١) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، أحمد المهدوي، (٥/ ٢٩٦).

www.quranonlinelibrary.com

أَحَسِبَ﴾، ثمّ أثبتَ الوجوه الثلاثة القصر والتوسط والطول، إلّا أنّ ظاهر تفصيله على تضعيف وجه التوسّط، حيث قال في فاتحة آل عمران: «الكلام على إشباع ﴿الٓمٓ﴾ طولًا يكاد يفيد الاقتصار عليه، ويليه القصر في القوة أو يساويه فيها، وأمّا التوسط فيقتضي كلامه ضعفه جدًّا جدًّا فانظر، وليس الخبر كالعيان».

غير أنّ جمهور المغاربة يأخذون بالتوسط، كالرحامني في تكميل المنافع حيث قال: «﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ فيه للجماعة: التوسط والإشباع والقصر في الوصل، وكذا لورش في ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾»[(١)].

ونبّه محقّق الكتاب إلى أنّ أوّل مَن ذَكَر التوسّط هو الفاسي، وكذلك الأزروالي في تقريب النشر إنما اعتمد على قول الفاسي، فدلّ ذلك أنّ مرجع المغاربة في ذلك هو الفاسي، وكذلك نسب ابن الجزري هذه الانفرادة إلى الفاسي، وعبارة الفاسي تدلّ على أنه ودّ لو كان كذلك، ولو أراد إثباتًا لفعل، والله أعلم.

(١) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧. ص٨٥.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الخامس: انفراد الأزرق في مدّ اللين:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مدّ اللين المهموز:

قال ابن الجزري: «وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك، وهما: (مَوْئِلًا والموءُودَة)، فلم يزِد أحد فيهما تمكينًا على ما فيهما من الصيغة، وانفرد صاحب التجريد بعدم استثناء (مَوْئِلًا) فخالف سائر الرواة عن الأزرق».

والظاهر أنّ ابن الفحام لم ينفرد بذلك وحده، بل وافقه أبو معشر الطبري في سوق العروس، قال: «أمّا أهل مصر والغرب يمدّون الياء من ﴿شَيْءٍ﴾ كيف جاء لورش، وكل ياء قبلها فتحة إذا كان بعدها همزة، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا﴾ وبابه، و﴿كَهَيْئَةَ﴾ و﴿مَوْئِلًا﴾ و﴿سَوْءَاتهمَا﴾، ونحو ذلك»[(١)].

وقد اختصّ بعض الرواة عن ورش بمدّ باب (شَيْء) وحده، فيقصرون (كَهَيْئَة وسَوْءَة)، كما يقصرون (مَوْئِلًا والمَوْءُودَة).

غير أنّ المهدوي ذكر ما يحتمل وجود الخلاف في (مَوْئِلًا) و(المَوْءُودَة) كالذي في (سَوْءَات) أي بين القصر والتمكين في الواو، قال: «وذكر بعض رواة

---

(١) جامع أبي معشر المعروف بسوق العروس، عبد الكريم الطبري، الطالب: محمد القبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣، ص٣٢٣.

المدّ أنه خالف أصله في الواو من (سَوْءَاتهمَا) و(سَوْءَاتكُم) و(مَوْئِلًا) و(المَوْءُودَة) فلم يمدّ»[(١)].

فإذا علم القارئ هذا فإنه لن يدّعيَ أنه أعرفُ من ابن الجزري، فلو لم ينبّه ابن الجزري عليها في النشر لقالوا فيها خلاف فإنّا وجدناها في التجريد وسوق العروس، وهي صحيحة على شرط ابن الجزري، وإنّه ينبغي على القارئ أن يكون حاذقًا.

ومن الانفرادات التي لم يذكرها ابن الجزري ما ذكره أبو معشر عن الأهوازي أنه كان يمدّ الواو المنفصلة عن الهمزة من كلمتين، نحو: ﴿أَلْفَوْا ءَابَاءَهُم﴾ و﴿نَبَأَ ابْنَيْ ءَادَم﴾ و﴿ذَوَاتَيْ أُكلٍ﴾، قال: «ولا يُتصوّر المدّ في هذه الكلمات في رواية ورش؛ لأنه ينقل الهمز فيهن إلى الساكن الذي قبلهن، فما يبقى حينئذ للساكن شيء يمدّ».

قال ابن الجزري في النشر: «وإذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلًا فأجمعوا على ترك الزيادة، نحو: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ و﴿ابْنَيْ ءَادَم﴾».

فيحتمل أن هذه الانفرادة التي ذكرها الأهوازي غير معمول بها؛ ولذلك لم ينبّه إليها، بل اكتفى بذكر الإجماع على عدم التمكين في مثل ذلك تحقيقًا للمسألة من كلّ جوانبها، والله أعلم.

---

(١) التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، أحمد المهدوي، (٥/ ٢٩٥).

www.quranonlinelibrary.com

وأغرب من ذلك ما ذكره سبط الخياط، قال: «وكذلك الياء والواو المفتوح ما قبلها: لا يجوز مدّهما على زيادة مقدار لفظها عند العراقيين، نحو: ﴿بَينكُم﴾ و﴿بَينه﴾ و﴿عَليه﴾ و﴿اثني عَشر﴾، ومن الواو ﴿حَولكُم﴾ و﴿قَولهم﴾.

ومِن المصريين مَن رأى تمكين ذلك حيث تكرّر، والمحقّقون منهم لم يروا ذلك إلا في: ﴿شَيْءٌ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ و﴿شَيْءٍ﴾ هذه اللفظة فحسب، ولم يروا ذلك مذهبًا مستمرًّا إلا عن ورش من طريقهم المنقول إلينا عنهم»[(١)].

المسألة الثانية: مدّ اللين في حرف العين من ﴿كهيعص﴾، و﴿عسق﴾:

فالمشهور من التيسير والشاطبية التوسط والطول في العَيْن، وزاد ابن الجزري في طيبته لجميع القرّاء وجه القصر، قال في النشر عن هذا الوجه لصاحب الكافي: «وهو الوجه الثاني فيه لورش»، وأضاف: «قلتُ: والقصر في (عَيْن) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله إلا عند مَن لا يرى مدّ حرف اللين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز كما سيأتي، والله أعلم».

(١) المبهج في القراءات السبع المتممة بابن محيصن والأعمش ويعقوب وخلف، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦، (١/ ٤١٩).

www.quranonlinelibrary.com

وقد نقل ابن الباذش الإجماع على ضعف قصر العَيْن لورش، فقال: «ولا أعلم أحدًا ترك مدّ (عَيْن) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئًا)، ومدّه لـ(شَيْء) يوجب مدّه لـ(عَيْن)»[(١)]. مِن أجلِ هذا لـمّا ذكر العلّامة الضباع رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ حكم (عَيْن) لم يكن في التجريد ولا في التلخيص «فالقياس إذن أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة»[(٢)]، عادَ فاستدرك متبعًا منهج الأزميري الذي أخذ لصاحب التجريد بالتوسّط والطول قياسًا على مذهبه في اللّين المهموز، ومنهج النّشر هو التوسّط والطول في اللين المهموز لصاحب التجريد، وأنّ عبارة النشر تقتضي الإشباع فقط؛ ولهذا جاء الاختلاف بين المحرِّرين في قياسهم مدّ (عَيْن) على مدّ اللين المهموز.

غير أنّ صاحب الكنز ذكر القصر لصاحب العنوان، حيث قال: «ومنهم مَن جزمَ بالقصر كأبي العز الواسطي وأبي محمد البغدادي وابن شريح الإشبيلي وأبي طاهر إسماعيل»[(٣)]، ولعلّه فهم ذلك من عبارته في العنوان والاكتفاء، فإنه

(١) الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، ص٤٧٩.

(٢) الإمتاع بجميع مؤلَّفات الضباع، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، محمد عليّ الضبّاع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٨، (٣/ ٥٢٠).

(٣) الكنز في القراءات العشر، عبد الله الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨، ص٨١.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

ذكر في العنوان تمكين العَين، ثم قال: «ولا يمدّون؛ لأنه ليس بحرف مدّ»[(١)]، وقال في الاكتفاء: «فكلّهم يمكّنها مِن أجلِ حرف اللّين الذي فيها، ولا يُمدّ؛ لأنّه ليس بحرف مدّ»[(٢)].

فيُؤخذ له القصر إذًا لسببين: تطابق عبارة ترك المدّ في (عَيْن) مع عبارة ترك المد في ما كان من حرفين، والسبب الثاني هو قوله: «ولا يمدّون»، أي: جميع القرّاء، والمشهور أنّ جميع القرّاء يقصرون العَين ما عدا ورشًا فيمكّنها، فدلّ هذا على أنّ ابن شريح لم ينفرد بوجه القصر، والله أعلم.

وقد ذهب المنتوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلًا عن شيخه القيجاطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنّ الخلاف يدور بين التوسّط والقصر فانفرد بذلك، وردّ المحقّقون هذا القول لمجانبته الصواب؛ ولأن جميع مَن رَووا عن الداني -ومنهم الشاطبي وابن الجزري- قد رَووا الطول والتوسّط فقط، فمدّ العَين ليس بمدّ لازم، وهو مدّ لين، وابن الجزري أجاز فيه الأوجه الثلاثة لجميع القُرّاء من طريق طيبة النشر، فهذه الانفرادة من الانفرادات التي يُعمل بها، ومن اللطائف في هذا المعنى قول

(١) العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، تحقيق: زهير زاهد ومن معه، دار عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٤، ص٤٢.

(٢) الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، إسماعيل بن خلف، تحقيق: حاتم الضامن، دار نينوى، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٥، ص٣٠.

www.quranonlinelibrary.com

الموصلي في مدّ اللين: «فليس فيه إلا القصر قولًا واحدًا كالوصل؛ لأن الموجب لمدّ مثل هذا مفقود، ولكون الواو والياء ليستَا حرف مدّ، وإنما هما حرفَا لين، وسكون آخره عارض.

فإن قيل: قد صرّحت بالمد في (عَيْن) في أول مريم و﴿عٓسٓقٓ﴾ الشورى، وقبل الياء فتحة! فَلِمَ منعته في (بَيْن) و(أَيْن) و(العَيْن بالعَيْن) إن كان المانع انفتاح ما قبل الياء، فهو فيها موجود؟

فالجواب: إنّ الساكن الثاني في (عَيْن) من أول مريم و﴿عٓسٓقٓ﴾ لازم، فأقمت السكون سببًا للمدّ بين الساكنين، وأقمت سكونه سببًا مقام الكسرة قبل الياء، وفي (بَيْن) وأمثالها عارض يزول بالوصل، وليس فيه ما يقوم مقام الكسرة قبل الياء، فاعلمه؛ فإنه لطيف يحتاج فيه إلى التعريف»[(١)].

فانظر كيف فرّق بين اللّين واللازم، وأثبت القصر في اللّين قولًا واحدًا، ولو كان المدّ في (عَيْن) مدّ لينٍ لكان فيه القصر فقط، فهو عنده مدّ لازم، وبناء على مذهبه فلو كان مدّ العين لازمًا ما جاز فيه إلا الطول، فلماذا أجاز فيه التوسط؟ والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١١٠.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب السادس: انفرادات ابن الجزري في (ءالآن) و(سَوْءَات) وعلاقة مدّ البدل بذوات الياء:

وقد منع ابن الجزري فيهما أوجهًا منفردًا بذلك عمّن سبقوه، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: انفراد ابن الجزري بأوجه ستة في (ءالآن):

وهذا مما انفرد به دون سائر المحققين، فإنّ له مذهبًا يربط بين المدّ الأوّل والثاني، فيجعل الأوّل أكبر أو يساوي المدّ الثاني، فيكون مع مدّ الأوّل المدّ التوسط والقصر في الثاني، ومع توسط الأول التوسط والقصر في الثاني ومع قصر الأول القصر في الثاني فقط، والجمهور على أنّ الأول مدّ فرق فيُمدُّ طولًا على الأصل ويُقصر اعتدادًا بالعارض، وزاد بعضهم التوسط اعتدادًا بالعارض أيضًا فجعل في الأُولى الأوجه الثلاثة على أنها مدّ بدل، أمّا الثانية فهي محلّ الاستثناء؛ ولذلك لم يربط المحقّقون علاقة بينها وبين الأُولى، بل تبقى الأُولى على أصلها أيْ مدّها بالأوجه الثلاثة، والثانية تُستثنى فتُقصر أو تُمكّن إمّا توسّطًا أو إشباعًا. وهذا ما حقّقه الجعبري في الكنز، وهو عمل المغاربة إلى اليوم نصًّا وأداءً، وهو ما حرّره أيضًا زين الدين الطبلاوي وقد كتب كتابه (الشمعة المُضيّة) بعد ابن الجزري بحوالي قرنين، قال: «وأمّا ورش فله عند إبدال الثانية ألفًا مدّها مع مدّ الثالثة وتوسّطها وقصرها، وله توسّط الثانية مع الثلاثة في الثالثة، وله قراءة الثانية -وأحسبه يقصد قصر الثانية- مع الثلاثة في الثالثة أيضًا،

www.quranonlinelibrary.com

هذا ما ذهب إليه الجعبري»[(١)]، ثم بَيّن بعد ذلك مذهب ابن الجزري واصفًا إياه بـ«شيخ مشايخ بعض مشايخنا العلّامة ابن الجزري».

والمغاربة لم يُكثِروا في هذه المسألة؛ لأنهم كانوا يختارون القصر فيها، قال الشيخ عبد الهادي حميتو: «وقد ذكرنا سابقًا أنّ المأخوذ به عند المغاربة هو القصر لا غير، أي الاكتفاء بالمدّ الطبيعي كما لو لم يكن فيها همز»[(٢)].

وهذا دليل على أنه لا علاقة للمدّ الثاني بالمدّ الأول ولا ترابط بينهما، قال العلّامة الضباع في تقريب النفع: «والمراد الألِف الأخيرة؛ لأن الأُولى ليست من هذا الأصل؛ لأن مدّها الساكن اللازم المقدر»[(٣)].

فإن أردت الدليل على صحة الأوجه جميعًا للمغاربة، فانظر قول البوجليلي عند ذكره أوجه (ءالآن): «فالأوجه اثنا عشر» ثم كتب[(٤)]: تنبيه: كيفية قراءة (ءالآن): ربما أقرأنَا شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما ذكر ابن الجزري نصّه.

(١) الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، زين الدين الطبلاوي، تحقيق: عليّ جعفر، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٣، (١/ ٣٧٧).

(٢) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، ص٩٧.

(٣) تقريب النفع في القراءات السبع، عليّ محمد الضباع، طبعه: محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٢٨، ص٢٧.

(٤) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، تحقيق: حسين وعليلي، دار بن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص١٧٧.

www.quranonlinelibrary.com

وقد فصّلها محقّق تكميل المنافع تعليقًا على ما وردَ في الكتاب، فقال: كيفية قراءتها للأزرق وصلًا[١]:

- تسهيل همزة الوصل مع قصر همزة (آن) وتوسيطها وإشباعها.
- توسيط همزة الوصل مع قصر همزة (آن) وتوسيطها وإشباعها.
- إشباع همزة الوصل مع قصر همزة (آن) وتوسيطها وإشباعها.
- قصر همزة الوصل مع قصر همزة (آن) وتوسيطها وإشباعها.

وقد بدأ بالتوسّط لأنه المشهور عند المغاربة، ثم الإشباع ثم القصر، وقد ذكرت لك هذا لتعلم تواتر هذه الأوجه من طرق المغاربة، وإن انقطعت من طرق ابن الجزري، فالأخذ بالستة من طريقه، والأخذ بالتسعة من طرق المغاربة، وكذلك بمجموع الطرق، والله أعلم.

المسألة الثانية: انفراد ابن الجزري بأوجه أربعة في (سَوءات):

انفرد بذلك ابن الجزري كانفراده في (ءالآن) فجعل في (سَوْءَات) أربعة أوجه: فجعل القصر في الواو مع ثلاثة البدل، ثم التوسّط في المدّين، فمنع القصر والإشباع في البدل مع توسط الواو، ومنع الإشباع في الواو مع الثلاثة في البدل.

(١) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، ص١٤١.

www.quranonlinelibrary.com

وقد حرّر الشيخ زين الدين الطبلاوي المسألة، وقد كتب كتابه (الشمعة المُضيّة) بعد ابن الجزري بحوالي قرنين كما نبّهت إليه، قال بعد أنْ ذكرَ استثناء الواو في (سَوْءَات) فتُقصر: «وزاد الجعبري عليهما المد والتوسط في واو (سَوْءَات)، فيحصل من ذلك تسعة أوجه من ضرب هذه الثلاثة في ثلاثة الهمزة»[(١)].

وبهذا لا يزال المغاربة يعملون إلى يومنا هذا ومنهم أهل الجزائر، قال الشيخ البوجليلي وهو أقرب مَن وصلتنا أسانيدهم وكتبهم: «وقوله تعالى: (سَوْءَات) حيثما كان بلفظ الجمع، للأزرق فيه تسعة أوجه بتفريع الهمزة على الواو بأن يُؤتَى في الواو بالتوسّط وهو المقدّم في الأداء وفي الهمزة ثلاثة التوسط كذلك فالإشباع فالطبيعي، ثم الإشباع في الواو والثلاثة في الهمزة، ثم الحذف أي عدم الطبيعي والثلاثة في الهمزة»[(٢)].

فبمجموع الطرق تكون للأزرق الأوجه التسعة في (سَوْءَات)، وقد فهم ابن الجزري فَهْمًا واستنبطه من خلال قراءاته واطّلاعه وتحقيقه، وقد أجاب الشيخ أبو العباس المنجور عن سؤال في هذه المسألة بأنها تسعة أوجه موضّحًا أدلة ذلك، ثم قال: «وبالجملة ففي كلام المتقدِّمين غنية وكفاية، سيّما المحقّق

(١) الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، زين الدين الطبلاوي، (١/ ١٥٣).

(٢) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٦٢.

www.quranonlinelibrary.com

الجعبري... هذا لو لم يكن إلّا مجرد نصوصهم، فكيف وقد لاحت وجوهها واستبانت أدلتها؟!

وفي مثل هذا المقام يقدّم ما قال المتقدّمون لا محالة، وإن كان يدّخر لبعض المتأخّرين ما عسر على كثير من المتقدِّمين، لكنه مقام آخر ليس مما نحن فيه»[(١)].

فقد ادُّخر لابن الجزري كثير، وتميّز عن كثير، وكان بحقّ خاتمة المحقّقين، ولكن فهم المسائل يتفاوت، فهو أخذ بأربعة أوجه، ولا ضير، والمغاربة بالتسعة، ولا بأس بجمع الطرق بالإسنادَيْن، فالوجوه كلّها متواترة، والله أعلم.

المسألة الثالثة: انفراد بعض المحرّرين بوجود علاقة بين البدل وذوات الياء:

وهذه المسألة لم يتعرض لها المتقدِّمون، وظاهر الشاطبية على أنه لا مانع من القصر مع الإمالة والتوسّط مع الفتح، وإن كانوا يعتمدون على الكتاب المسمَّى (مفقودات النشر)، والذي كتبه عثمان الناشري تلميذ ابن الجزري، وقد أجاز فيه وجهًا خامسًا وهو التوسّط مع الفتح من طريق ابن بليمة

(١) أجوبة حول استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلق بحرز الأماني، أحمد المنجور، تحقيق: أسامة بن العربي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة ١، ٢٠١٧، ص١٧١.

www.quranonlinelibrary.com

والأهوازي وأحد الأوجه في الإعلان للصفراوي ويُحتمل من الشاطبية؛ أمّا ابن بليمة فله في تلخيص العبارات الوجهان في مدّ البدل: القصر والتوسط، والإمالة في ذوات الياء، ولكن ابن الجزري نقل عنه الفتح في ذوات الياء، فمَن أخذ له بظاهر النشر جمع له الفتح مع القصر والتوسط، ومَن أخذ له بما في تلخيص العبارات جمع له الإمالة مع القصر والتوسط، وهو الوجه الذي منعه الناشري، فقال: «وبقي الوجه السادس وهو القصر مع بَيْن بَيْن، قال شيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ -يقصد ابن الجزري-: لا أعلم نصًّا لأحد عن الأزرق وإن كان يحتمله كلام الشاطبي، ولكني لا آخذ به، وإن كنت قرأت في ذلك ستة، فلا أقرئ إلا بما حقّقوه»[(١)].

وبعض المحرّرين لم يأخذ إلا بأربعة أوجه، قال المقرئ يوسف أفندي زادة في أجوبته حول مسائل منها مدّ البدل لورش مع ذوات الياء: «هذا، والحاصل أنّنا لم نأخذ في هذه الآية وأمثالها إلا بالأوجه الأربعة من طريق الشاطبية، والله أعلم»[(٢)]. وهذه الأوجه، هي: قصر البدل مع الفتح، والتوسط مع الإمالة، والإشباع مع الفتح والإمالة.

---

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦، مفقودات النشر، (٥/ ٢٩٣).

(٢) أجوبة يوسف أفندي على عدة مسائل فيما يتعلق بوجوه القرآن، عمر يوسف حمدان، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السادس، ٢٠٠٨، ص٣٤٩.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وليس للمغاربة هذا التفصيل، بل إنهم يرون أنّ هذه أوجه بأيِّها قرأ القارئ أجزأ؛ ولهذا لمّا سُئل المنجور[1]: «وهل الفتح والإمالة له -أي لورش من طريق الأزرق- طريقان، يعني هذا: لو اجتمع مدّ البدل والإمالة في كلمة كـ(ءاتَى) مثلًا أو (الدنيا والآخرة) هل يأتي على كلٍّ من الأوجه الثلاثة الفتح والإمالة أم لا؟ أو يفرّق بينهما بحسب الطرق عن الأزرق...؟

فكان من جوابه: «وأمّا كونهما طريقين بحيث أنّ راوي الإمالة ينفي الفتح ويقول: لم يقرأ به ورش من طريق الأزرق، ويعكس عليه الآخر، فهذا لا يتحقّق، ولا أعرف أحدًا نصّ الخلاف هكذا».

وقد ذكرتُ لك هذا لتعلم أنّ المحرّرين جعلوا من الكتب طرقًا، وكان المتقدّمون يسعون لضبط هذا العلم كلّما اتّسع، حتى يقلّلوا الخلاف ويصلوا إلى ما يُتّفق عليه، ولا أدري ماذا أصاب بعض المتأخرين؟ فإنهم يسعون لتوسيع الخلاف فيما اتّفقت عليه الجماعة، والله المستعان.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية: «منع الشيخ سلطان المزاحي ترقيق باب (ذِكْرًا) على توسّط البدل لورش لاختلاف الطرق، وردّ ذلك المتولي بكلام نفيس، وهو من باب زيادة الشاطبي

(١) أجوبة حول استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلق بحرز الأماني، أحمد المنجور، ص١٥٦.

www.quranonlinelibrary.com

على طرقه، وقد قطع الداني في التيسير بالتفخيم، فكان الأَوْلى لمن يحرّر أن يمنع الترقيق مطلقًا، لا أن يمنعه على التوسّط فقط، فالصواب هو ما ذكره الإمام المتولي، ولا يُحرّر بمنع الترقيق المذكور»[(١)].

وهو منهج صاحب الفريدة، حيث إنه أجاز كلّ وجوه البدل مع الترقيق والتفخيم كما في فريدة الدهر، لكن العلّامة الخليجي منع أيضًا ترقيق (ذِكْرًا) ونحوها على توسّط البدل، ومنعَ العلّامة الزيّات في شرح تنقيح فتح الكريم وجهَ التفخيم في (ذِكْرًا) على القصر في البدل مع التقليل في ذوات الياء، ومنع ترقيق باب (ذِكْرًا) على توسّط البدل مع الفتح في ذوات الياء -كما نقله الأستاذ أنور صبحي عابدين في كتابه (تحريرات النشر بين مدرسة الإمام الأزميري ومدرسة الإمام المنصوري)-.

والصحيح الأخذ بكلّ الأوجه فكلّها مروية عن ورش، وإنما اختلاف الكتب هو اقتصار من الأئمة، بعضهم جمع كالشاطبي وبعضهم اقتصر.

ومن الأمثلة أيضًا أنّ العلّامة الخليجي والعلّامة العبيدي قد ذكَرَا أنه إذا اجتمع مدّ بدل مع (فصالًا) فإنه يمتنع وجه قصر البدل مع تفخيم اللام، أمّا العلّامة الزيات فقرأ بالوجوه كلّها دون امتناعات، بل ذكر الأستاذ أنور صبحي عابدين أنّ ما ذكرناه للخليجي مختصّ بـ(فِصَالًا) فقط، ولم يمنع الخليجي شيئًا في (طَالَ) (أَفطَالَ) (فَطَالَ) (يصَّالَحا).

(١) تقريب الشاطبية، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية، ص٥٧٣.

www.quranonlinelibrary.com

وقال الأسقاطي في (أجوبة المسائل المشكلات) في كلمة (طالَ): «وبالأوجه الستة قرأت»[(١)].

وهذه من انفرادات المحرّرين، سببها اعتمادهم على المصادر لا على المنظومة وشروحها وأصلها الذي هو النّشر، والله أعلم.

(١) أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، أحمد الأسقاطي، تحقيق: أمين الشنقيطي، كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٨، ص١٤١.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الخامس: الهمزتان من كلمة:

وفيه مسائل مهمّة؛ منها ما ذُكرت في النّشر، ومنها ما وجدته عند المغاربة، والتنبيه إليها واجب، أسأل الله أن ينفعنا بما علّمَنا ويزيدنا علمًا.

المطلب الأول: الإدخال بين المفتوحتين:

لورش من طريق الأزرق وجهان في نحو: ﴿أَأَنذَرتهم﴾ و﴿أَأَلِد﴾ الإبدال أو تسهيل الثانية بَيْن بَيْن، ولا يفصل بين المحقّقة والمسهّلة أَلِف، «وانفرد به الداجوني في ﴿أَأَسجُد﴾، وكذلك انفرد به أبو الطيب بن غلبون، والخزاعي عن الأزرق عن ورش، قال ابن باذش: وليس بمعروف، قلتُ: وأحسبه وهمًا، والله أعلم».

فتدلّ عبارة ابن الجزري أن انفرادهم يكون في المفتوحتين فقط دون سواها، والظاهر أيضًا أن هذا الوجه انتشر لكونه منقولًا عن المقرئ أبي الطيب ابن غلبون صاحب الإرشاد وتلميذه مكّي في التبصرة ومن طريق الخزاعي أيضًا، وقال القرطبي في المفتاح: «اختلفوا في الهمزتين المفتوحتين في كلمة... والباقون بتحقيق الهمزة الأُولى وتليين الثانية، وفصَل بينهما بألِف: نافع وأبو عمرو بخلاف عن ورش من طريق أهل العراق...»[1]، ولا يفصل ورش في الباقيتين.

(١) المفتاح في القراءات السبع، عبد الوهاب القرطبي، ص٤٥.

www.quranonlinelibrary.com

وذكره الثعالبي في شرحه للدرر اللوامع نقلًا عن الشيخ عليّ بن عبد الكريم قال: «ورُوي عن ورش الإدخال مثل قالون في المفتوحتين خاصة، رواه عنه عبد المنعم، نصّ على ذلك ابن مطروح وغيره، ولكنها ليست بشهيرة».

وابن مطروح هو أحد شرّاح الحصرية، ولم يكن شرحه هذا عندي، والله المستعان. وعبارة الشيخ ابن عبد الكريم دليل على أنّ هذا الوجه غير شهير، ولا يُعمل به، ويُرَدّ أيضًا لكونه مخصوصًا بالمفتوحتين، ولعلّ مَن فعل هذا هُم مَن أخذوا بالتسهيل فقط من طريق الأزرق، وإلا فإنّ له التسهيل والإبدال مُشبعًا فيما كان بعد الألِف سكون، فلا يجتمعان، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: الإبدال في ﴿أَٱلهَتُنَا﴾ و﴿أَٱمِنتُم﴾:

اتّفق المحقّقون على التسهيل فقط في الكلمتين، ومنعوا الإبدال لورش، إلا ما نقله الداني عن الأذفوي، قال ابن الجزري في النشر: «وذكر الداني في غير التيسير أنّ أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها وفيما كان مثلها عن ورش في كتابه الاستغناء على أصله في نحو ﴿أَأَنذَرتهم﴾ وشبهه، قال الأذفوي: لم يمدّها هنا لاجتماع الألِف المبدلة من همزة القطع مع الألِف المبدلة من همزة الأصل لِئلّا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المدّ ليدلّ بذلك أن مخرجهما مخرج الاستفهام دون الخبر.

قلت: وهذا مما انفرد به وخالف سائر الناس، وهو ضعيف قياسًا وروايةً، ومُصادِم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام فلم نره يجيز المدّ في نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾، ويخرجه بذلك من الخبر إلى الاستفهام.

والعجب أنّ بعض شرّاح الشاطبية يجيز ذلك، ويجيز فيه أيضًا الأوجه الثلاثة التي في نحو: ﴿أَئِفكًا آلهةً﴾ فليت شعري ما يكون الفرق بينهما؟».

وقوله: «وفيما كان مثلها»، أي: كلمة ﴿أَآمنتُم﴾ أيضًا، وقد بدأ الشاطبي بذكر ﴿أَآمنتُم﴾ في الأصول ثم ذكر ﴿أَآلهتُنَا﴾ في موضعها في فرش حروف سورة الزخرف، ونبّه ابن الجزري في النشر على ﴿أَآلهتُنَا﴾ ثم على ﴿أَآمنتُم﴾ في الأصول، فالأذفوي والخزاعي -كما سنرى إن شاء الله- يقرآنها بالإخبار، ثم

www.quranonlinelibrary.com

يمدّان للفرق بين الإخبار والاستفهام، وبعض شرّاح الشاطبية يُجري في ذلك الأوجه الثلاثة كمدّ البدل.

وشرّاح الشاطبية الذي ذكروا ذلك منهم ابن شامة والجعبري، وهو خلاف المشهور عن ورش، إلا من طريق أبي الأظهر عبد الصمد العتقي عنه فهو يقرأ بالإخبار في الكلمتين، فأمّا ﴿أَآمنتُم﴾ فيوافقه فيها حفص وغيره، وأمّا الإخبار في ﴿أَآلهتُنَا﴾ فممّا خالف فيه سائر الناس، والله أعلم.

قال الداني في التعريف في فرش حروف سورة الأعراف: «وقرأ ورش في رواية عبد الصمد بخلاف عنه: ﴿أَآمنتُم﴾ هنا وفي طه والشعراء، و﴿أَآلهتُنَا خيرٌ﴾ في الزخرف على لفظ الخبر بغير مدّ»[(١)].

ولـمّا ذكر ابن الجزري مَن قرأ بالإخبار في ﴿أَآمنتُم﴾ قال: «وانفرد بذلك الخزاعي عن الشذائي عن النحاس عن الأزرق عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق»، وأضاف: «وكذلك لم يبدل الثانية ألِفًا عن الأزرق عن ورش كما تقدّم في ﴿أَآلهتُنَا﴾؛ إِذْ لا فرق بينهما، ولذلك لم يذكر في التيسير لورش سوى التسهيل، وأجراه مجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من المسهِّلين، وأمّا ما حكاه في الإيجاز وغيره من إبدال الثانية لورش فهو وجه قال

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥، ص٨٧.

www.quranonlinelibrary.com

به بعض مَن أبدلها في ﴿أَأَنذَرتهم﴾ ونحوه، وليس بسديد لِمَا بيّنّاه في ﴿أَآلهتُنَا﴾ فيما تقدّم؛ إِذْ لا فرق بينهما.

ولعلّ ذلك وَهْمٌ من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر فظنّ أنّ ذلك على وجه البدل، ثم حُذفت إحدى الألِفَيْن، وليس كذلك، بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح ويونس ابن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلّهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المدّ لِما بعد الهمز يمدّ ذلك، فيكون مثل: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾، لا أنه بالاستفهام وأُبدل وحُذف، والله أعلم».

وهذا الموضع فيه من الإشكال ما يدفعنا إلى احتمال صحة الوجهين عن ورش، فإنّ في ﴿أَآمنتُم﴾ الخلاف لعبد الصمد عنه، وانفرد بعضهم بالخلاف عن الأزرق، ورَوى المشارقة الإخبار للأصبهاني، والمغاربة بالاستفهام له عن ورش كما في كتاب التعريف، إلا أنّ الرواية قد ثبتَت بالاستفهام ولا يردّها احتمال ولا قياس، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث: انفراد المغاربة بالمدّ وقفًا في ﴿أأنتَ﴾ و﴿أرأيتَ﴾ المبدلتين:

وقد نصّ ابن الجزري على التسهيل فقط وقفًا، ونبّه إلى ضعف وجه الإبدال، قال ابن الجزري: «وكذلك الوقف على ﴿أَأَنتَ﴾ و﴿أَرَأَيتَ﴾ على مذهب من رَوى البدل عن الأزرق عن ورش فإنه يُوقف عليه بتسهيل بَيْن بَيْن عكس ما تقدّم في ﴿اللائِي﴾؛ وذلك مِن أجلِ اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب، وليس هذا كالوقف المشدّد كما سيأتي آخر باب الوقف على أواخر الكَلِم، والله أعلم».

وجمهور القرّاء -خاصّة من المشارقة- متّبعون ابن الجزري، وذلك وارد في نصوصهم، وللمغاربة وجوه أخرى، وذكر الشيخ عبد الفتاح القاضي الخلاف في البدور الزاهرة ورجّح التسهيل: «﴿أَأَنتَ﴾ حُكمُه حُكم ﴿أَأَنذَرتهم﴾ لسائر القرّاء، غير أنّ ورشًا إذا وقف ليس له إلا التسهيل، ويمتنع الإبدال لثقل اللفظ باجتماع ثلاث سواكن متوالية، هذا هو الصحيح، وأجاز بعضهم فيه الإبدال وقفًا كذلك، والأول أرجح»[(١)].

وللمغاربة في ذلك وجهان: أمّا الأوّل فهو الإبدال، وممن ذكر ذلك الشيخ إدريس الودغيري في ﴿أَرَأَيتَ﴾ دون ﴿أَأَنتَ﴾، حيث قال: «قال بعضهم: إذا

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار السلام، مصر، الطبعة ١، ٢٠١٦، ص١٥٦.

www.quranonlinelibrary.com

وقف لورش على ﴿أَرَأَيتَ﴾ يرجع لرواية التسهيل لئلّا يجتمع ثلاث سواكن، والذي أخذتُ به عن شيخنا أنه لا يرجع في الوقف لرواية التسهيل بل يبقى على روايته من البدل ويقف لثلاث سواكن، ووجهه أنّ الساكن الأوّل هو بدل الهمزة هو الساكن المؤصل اللازم مع سكون الياء بعد، وأمّا سكون التاء فهو عارض، والعارض لا يُعتدّ به، فكأنه لم يجتمع إلا ساكنان، وإذا كان كذلك فيكونان على حد اجتماعهما في ﴿مَحْيَايَ﴾ على رواية سكون الياء، فافهم ذلك»[(١)].

ومنهم من اختار المدّ في الألِف والتوسّط في الياء كشيخ الجماعة ابن القاضي، قال: «إذا وقفت على ﴿أَرَأَيتَ﴾ لورش في المشهور، فإنك تمدّ الألف مدًّا مشبعًا والياء بالتوسّط، فتفطّن له فإنه قلّ من يجد له خبرة»[(٢)].

والذي في نصوص المتأخّرين منهم دليلٌ على أنهم يَقرؤون بهذا الوجه ويُقرؤون، ففي الدليل الأوفق قولهم: «وجوّزه البعض -أي الإبدال- قراءة اختيارًا، بشرط تمكين مدّ الياء في ﴿أَرَأَيتَ﴾ توسّطًا»[(٣)].

وكثيرًا ما يختار المغاربة التوسط للأزرق في المدّ ثابتًا أو مغيّرًا؛ لأنه المشهور، والله أعلم.

---

(١) التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، إدريس الودغيري، مطبعة آنفو، المغرب، ٢٠١٠، ص٣٠٧.

(٢) الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أحمد البوشخي، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٠٧، (٤/ ١٢٠).

(٣) الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مصطفى البحياوي ومن معه، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ٢٠٠٩، ص٤٤٢.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع: انفراد شيخ الجماعة ابن القاضي ومَن تبعه من المغاربة بالتسهيل هاء خالصة:

وهذا لو كان في عصر ابن الجزري لَخَصّه بانفرادة، ولكن عموم أهل الإقراء في زمنه يثبتون التسهيل بَيْن بَيْن لا بالهاء الخالصة، فهذا مما يدلّ على احتمال صحة منهجنا في هذه البحوث الخاصّة بالانفرادات، وأنّ الانفرادات التي ذكرها ابن الجزري في النشر ليست أيّ انفرادات، بل هي تلك التي كان أهل الإقراء ما زالوا يعملون بها فضلًا عن عامة الناس، بل إني قرأت منشورًا للمقرئ الفاضل الشيخ كمال قدة الجزائري على صفحته الرسمية على الفيس بوك بتاريخ السابع والعشرين من أبريل سنة أربع وعشرين وألفين ما يأتي: «أضِف لعِلْمِكَ: مسألة أداء التسهيل بالهاء الخالصة (أَهنّكُم لَتشهَدُون) وهي قراءة مشايخنا ومُعلِّمي القرآن قديمًا في الجزائر مسألة لها تأصيل، وبها قرأ ويقرئ شيخ المغاربة سيدي عبد الرحمن بن القاضي المغربي».

ومسألة علمية أَصْلها ينتهي إلى عالم توفاه الله سنة ١٠٨٢ للهجرة وليس قبله أصل يُعتمَد عليه، فيها نظر؛ ولهذا لقي ردودًا كثيرة من آخرها ردّ العلّامة البارع الدكتور عبد الهادي حميتو في كتابه (قراءة نافع عند المغاربة)، وقد كنت أحفظ القرآن الكريم على شيخي عبد الله واجن -حفظه الله- منذ ٢٥ سنة فأقرأني بالتسهيل بَيْن بَيْن، ولم أكن أدري حينها لا تسهيلًا ولا إبدالًا، وإنما أقرأ كما أُعَلَّم.

www.quranonlinelibrary.com

ثم إنّ مصطلح التسهيل بَيْن بَيْن يقتضي أن يكون التسهيل بين شيئين، كما قال الموصلي: «فالهمزة الثانية في الأقسام الثلاثة تُسهّل بَيْن بَيْن؛ المفتوحة كالألِف، والمكسورة كالياء، والمضمومة كالواو»[(١)]، فكيف تحلّ الهاء محلّ هذه جميعًا وتعمل عملها؟ والهاء كالهمزة بعيدة المخرج ثقيلة النطق، فكيف نفرّ من الهمزة إلى الهاء؟ فلماذا يكون التسهيل إذن؟

وقد أفرد الشيخ عبد الهادي حميتو فصلَيْن كاملَيْن في إثبات النطق بالتسهيل والردّ على من جوّز التسهيل هاءً خالصة، وبيّن اضطراب الشيخ ابن القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (قرّة العين)[(٢)]، ونقل أقوال جمهور بل عامّة المحقّقين، وأنّه ليس في كتب الداني نصّ واحد يثبت أنّ التسهيل يكون بالهاء ولا عند غيره، وهذه هي الحقيقة، وإنما هي أمور تحدث، ومسائل تُستحدث، أرى من إيجابياتها إحياء البحوث والردود العلمية، والاشتغال بحفظ كتاب الله تعالى، ولكلّ جواد كَبْوة، ولكلّ عالم هَفْوة، وعبد الرحمن بن القاضي مجتهد، وحسناته أكبر في جانب هذه الهفوات التي لا يسلم منها بَشَر، نحسبه كذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والله أعلى وأعلم بالصواب.

---

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١١٤.

(٢) قراءة نافع عند المغاربة، عبد الهادي حميتو، من الصفحة ١٩١ إلى الصفحة ٢٠٥.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المبحث السادس: الهمزتان من كلمتين:

وهذا الباب عمل فيه بعض القرّاء بالقياس وليس كذلك، فالرواية أحقُّ أن تُتّبع، والله أعلم.

المطلب الأول: إبدال الثانية من المضمومتين واوًا:

روى الأزرق عن ورش تسهيل الهمزة الثانية من المتّفقتين من كلمتين أو إبدالها حرف مدّ طولًا أو قصرًا من طرق الشاطبية وطيبة النشر، وبالطول أو بالأوجه الثلاثة كما فصّلنا للمغاربة.

وفي ﴿هَؤُلاءِ إِنْ﴾، و﴿البِغَاءِ إِنْ﴾ تسهيل الثانية أو إبدالها حرف مدّ أو إبدالها ياء خفيفة الكسر، قال ابن الجزري: «وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق بجعل الثانية من المضمومتين واوًا مضمومة خفيفة الضمّ، قال الداني: كجعْلِه إياها ياء خفيفة الكسرة في ﴿هَؤُلاءِ إِنْ﴾، و﴿البِغَاءِ إِنْ﴾، قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش وترجموا عنه بهذه الترجمة.

ثم حكى مثل ذلك عن النحاس عن أصحابه عن ورش، ثم قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه وأقرأني به عنهم، قال: وذلك أيضًا على غير قياس التليين.

قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء في سائر الأمصار؛ ولذلك لم يذكره في التيسير مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله أعلم».

www.quranonlinelibrary.com

والصحيح المعمول به أن تكون الثانية من المضمومتين واوًا مدّية، أو تُسهّل بَيْن بَيْن، وهو ما نبّه إليه أيضًا الشيخ محمد يحيى شريف في الإيجاز والبيان رغم شدّة حرصه على تحرير طريق التيسير فقال[1]:

حـال اتفـاق الهمـزتين أبـدلا ثانيهمـا مـدًّا وعنـه هـؤلا
مـع البغـا يـاءً بكسـرِ اِلْـزَمَنْ والـواوَ مـعْ ضـمٍّ بأَوليـاءُ زِنْ
والجـزريّ قـال بـانفرادِهِ لكونـه مخالفًـا لشـرْطِهِ

ولبعض المحرّرين في الهمزتين المفتوحتين من كلمة والمتفقتين من كلمتين اختيار خاصّ انفردوا به؛ فإنهم اختاروا للداني الإبدال فقط، منهم الشيخ المقرئ عليّ النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه كان يختار ما سمّاه «طريق الداني»، ويمنع القراءة بما سمّاه «خروجًا عن طريق الداني»، فتُقرأ زيادات الشاطبي على التيسير بمضمن طيبة النشر لا بمضمن الشاطبية نفسها، رغم أنّ العلماء أحصوا زيادات الشاطبي فلم تخرج عن طرق الداني إلا في مسائل قليلة جدًّا.

ففي الهمزتين المفتوحتَيْن من كلمة اختار الإبدال له، وكذلك في المتفقتَيْن من كلمتين رغم أن الداني في التيسير لم يذكر إلّا التسهيل، قال الشيخ النحاس: «ورواية الداني في التيسير هي التسهيل لثاني الهمزتين المتفقتين في كلمتين، وهي

(١) الإيجاز والبيان فيما اختصت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان، محمد يحيى شريف، منشورات سيرتا، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٨، ص١٣.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

خروج عن طريق التيسير؛ لذلك نختار الإبدال لأنها رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب الأزرق، وهي أَوْلَى أن تكون في التيسير؛ لأنها طريقه الذي قرأ به عن ابن خاقان»[(١)].

(١) الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء، عليّ النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة ٢، ٢٠٠٤، ص٤٩.

المطلب الثاني: الانفراد في ﴿يشاءُ إلى﴾ ونحوه، وفي ﴿جاءَ ءَال﴾:

للقراء الوجهان في ﴿يَشاءُ إِلى﴾ ونحوها مما تكون فيه الهمزة الأولى مضمومة والتي في الكلمة التي تليها مكسورة، وهما التسهيل بينها وبين الياء أو إبدالها واوًا خالصة، وللصاحب الكافي انفراد ذكره في النشر، فقال: «وقد أبعد وغرّب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يُصِبْ مَن وافقه على ذلك؛ لعدم صحتِه نقلًا وإمكانِه لفظًا، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة أو تكلّف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح».

فهو صعب لفظًا وغريب قياسًا ورواية، وقد اشتهر المغاربة بالأخذ بكلّ ما هو نادر، والتمسّك بوجوه يراها غيرهم صعبة، غير أن هذا الوجه لا يصحّ، فحتى عندما اختلف النحاة مع القرّاء كان اختلافهم حول تسهيل الثانية أو إبدالها، كما جاء عن ابن بري في الدرر اللوامع:

وإن أتت بالكسر بعد الضمِّ ... فالخُلْفُ فيها بين أهل العلمِ
فمذهب الأخفش والقرّاءِ ... إبدالها واوًا لدى الأداء
ومذهب الخليل ثم سيبويهْ ... تسهيلها كالياء والبعض عليهْ

وللقرّاء في ﴿جاءَ ءَال﴾ تسهيل الثانية مع مدّ البدل، أو إبدالها قصرًا أو طولًا، ومن المغاربة مَن يأخذ بالإبدال قصرًا وتوسطًا وطولًا، وأكثرهم على تضعيفه، وذكر ابن الجزري هذه الانفرادة في النشر فقال: «وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف الزيادة في المدّ على مذهب مَن رَوى المدّ عن الأزرق لوقوع

www.quranonlinelibrary.com

حرف المدّ بعد همز ثابت، فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله تعالى أعلم».

وانفرد المغاربة باختيار التسهيل فقط وترجيحه، ولا يبدلون، قال الأزروالي في تقريب النشر: «﴿فَلَمَّا جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ و﴿جَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ كلّ منهما يجري على حكمه، باعتبار ترجيح التسهيل في الثانية على إبدالها في اللفظة الأولى، هنا، وفيما وقع في سورة القمر لورش»[(١)]، وذكر الرحامني الموضعين أيضًا ثم قال: «إلّا أنّ البدل ليوسف في الأول ضعيف؛ ولذلك قال بعضهم:

في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ مذهب الحُذّاق تسهيلها قد شاع في الآفاق

وبالتسهيل فقط قرأت له، وهو في المدّ على أصله من الأوجه الثلاثة، وكذا على البدل لمن أخذ به»[(٢)].

أي إذا سهّل فله الأوجه الثلاثة في البدل، وكذلك في حالة الإبدال، وهو الوجه الذي ذكرنا أن ابن الجزري ضعّفه، والله أعلم.

(١) تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١، (١/ ٥٦٧).

(٢) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، ص١٦٠.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث السابع: أحكام النقل:

وفيه اختيار أبي شامة في الابتداء بهمزة الوصل، وأكتفِي بذكر كلام ابن الجزري في النشر، فإنّ المسألة متّفق عليها وليس فيها خلاف مشهور، ولعلّ ابن الجزري نبّه على اختيار أبي شامة لشُهرة شرحه للشاطبية لئلّا يُؤخذ بذلك، والله أعلم.

«ولـمّا رأى أبو شامة إطلاق النحاة ووقف على تقييد القرّاء استشكل ذلك فتوسّط وقال ما نصّه: جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في جميع القرآن غير (عادًا لُولى) هو على قسمين:

أحدهما ظهرت فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً﴾، ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ﴾، ﴿وَيَدْعُ الإِنْسَانُ﴾، ﴿قَالُوا الآنَ﴾، ﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ﴾، ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم ترد حروف المدّ التي حذفت لأجل سكون اللام، ولم تسكن تاء التأنيث التي كسرت لسكون (لازفة) فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعدُ ساكنة.

والقسم الثاني: ما لم يظهر فيه أمارة نحو: ﴿وَقَالَ الإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾ فإذا ابتدأ القارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران، انتهى.

www.quranonlinelibrary.com

وهو حسن لو ساعده النقل، وقد تعقّبه الجعبري فقال: وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر، وفيه حظر.

قلت: صحّت الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل بنصّ مَن يحتج بنقله، فلا وجه للتوقّف فيه، فإن قيل: لِمَ اعتدّ بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرّق بينهما رواية مع الجواز فيهما لغة؟ فالجواب: أنّ حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه، فأُبقِي على حاله لِطَرآن النقل عليه، ولم يعتدّ فيه بالحركة، وأمّا حالة الابتداء، فإن النقل سابق للابتداء، والابتداء طارئ عليه، فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لمّا قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محرّكة، ونظير ذلك حذفهم حرف المدّ من نحو: ﴿وَقَالَا الحَمْدُ للهِ﴾ و﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ﴾ و﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾، وإثباتهم له في: ﴿وَلَا تَوَلَّوا﴾ و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾؛ لِطَرآن الإدغام عليه كما قدّمنا، وذلك واضح، والله أعلم».

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الثامن: الإظهار والإدغام:

وليس في هذا الباب انفرادات كثيرة، وهو من المتفق عليه بين رواة الأزرق إلا موضعين، والله أعلم.

المطلب الأول: ﴿يلهَثّ ذلِك﴾ الأعراف:

قال ابن الجزري: «ورَوى إظهارَه عن ورش جمهورُ المشارقة والمغاربة، وخصّ بعضهم الإظهار بالأزرق وبعضهم بالأصبهاني، ورَوى إدغامَه عن ورش من جميع طرقه أبو بكر بن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي».

وجمهور أهل الأداء رووا الإظهار عنه، والإدغام عزيز، وقد أخذ ابن الجزري بهذا الوجه في طيبته فقال:

كنـون لا قـالون يلهـث أظهِـرِ حِـرم لهـم نـال خلافهـم وَرِي

قال الشيخ إيهاب فكري: «ثم بيّن أنه أظهر الثاء من قوله تعالى: ﴿يَلْهَثْ﴾ عند الذال من ﴿ذَلِكَ﴾ في الأعراف: نافع وأبو جعفر وابن كثير وهشام وعاصم باختلاف عنهم»[(١)].

وقد بيّن ابن الجزري أنّ الإدغام أصحّ قياسًا، وهو الأَوْلى، غير أنّ الرواية قد ثبتت بالإظهار فلا رادّ لها؛ ولهذا قال بعد أن فصّل أحوال القرّاء في هذه

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٢٨.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة: «قلتُ: فقد ثبت الخلاف في إدغامه وإظهاره عن مَن ذكرت، وصحّ الأخذ بهما عنهم جميعًا، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام وعن آخرين الإظهار، فإنّ الذي يقتضيه النظر ويصحّ في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام، وذلك أنّ الحرفَيْن إذا كانَا من مخرج واحد وسكن الأول منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه...».

وأودّ أن أنبّه هنا على أمر مهمّ، وهو أنّ ابن الجزري قد اعتمد في كلّ رواية على مصادر منها ما أسندها ومنها ما لم يفعل، وله طرق أدائية مشهورة، فأمّا المصادر المسندة فأخذ منها كلّ ما فيها من أحكام تقريبًا كما بَيّن في النشر، وأمّا المصادر غير المسندة فقد أخذ منها بعض الأوجه بما يقوّي الوجه الذي أراد إثباته، كذِكره الإشباع في مدّ البدل للأزرق من كتاب الهادي، فهو يريد إثبات صحة وجه الإشباع، وهو هنا اعتمد على ابن مهران في إثبات وجه الإدغام للأزرق، وعلى الخزاعي صاحب المنتهى، ولم يسند رواية ورش من طريقهما.

فأمّا قول المحرّرين أنه لا ينبغي الأخذ بوجه من المصادر غير المسندة فهو غير صحيح، فإنما المصادر للإثبات والتوثيق ولبيان التواتر والشهرة والاستفاضة، وهي ليست طرقًا، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: ﴿يس والقُرْءَان﴾:

وليس للأزرق في الشاطبية إدغام في ﴿يس والقُرْءَان﴾ قال ابن الجزري: «وقطع بالإظهار من الطريق المذكور صاحب التجريد حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم».

فقد رَوى جمهور الأئمة عن ورش الإدغام قولًا واحدًا، إلا ما رواه صاحب التجريد، وهو انفراد أخذ به ابن الجزري وضمنه في طيبة النشر، قال:

حـط كـم ثنـا رضـى ويـس روى ظعن لوى والخلف مز نل إذ هوى

فالخلاف فيه عن نافع من روايتيه معًا، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث التاسع: أحكام النون الساكنة والتنوين:

وفي هذا الباب مسألة لا تزال تشغل المحرِّرين، ومسألة أخرى لا بد من التنبيه إليها كما سيأتي إن شاء الله.

المطلب الأول: الغنة في اللام والراء:

أثبتَ ابن الجزري الغنّة في اللام والراء في قراءة نافع من طرقه، فهي صحيحة عن ورش وعن قالون، ورُويت الغنة في اللام والراء وجهًا واحدًا للأصبهاني من العشر النافعية، وليس فيها الغنة للأزرق أو لقالون، فيكون لهم الغنة بمجموع الطرق، والله أعلم.

وقد انفرد بعض المحرِّرين فمنعوا وجه الغنة في اللام والراء للأزرق من طريق طيبة النشر رغم ثبوته في الطيبة وفي حواشيها التي قيل إنها شرح ابن الناظم، وأثبت الدكتور السالم الجكني أنها حواشي ابن الجزري نفسه، وأظنّ -ولست بمتأكّد- أنهم حقّقوا النسخة الحقيقية من شرح ابن الناظم للطيبة، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، فقد حالَت بيننا وبين كثير من المصنّفات ندرتها وقلّتها أو بُعْد المسافة أو قلّة الزاد، وإلى الله المشتكى والله المستعان.

فأمّا ابن الجزري فقال في الطيبة:

وادغـــم بـــلا غنـــة في لام ورا وهـي لغيـر صـحبة أيضًـا تـرى

www.quranonlinelibrary.com

أي: المشهور هو الإدغام في اللام والراء بغير غنة، لكن صحّ وجه الغنة لغير صحبة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب وحفص.

وشارحو الطيبة كابن الناظم(١) والنويري(٢) أجازوا الغنة في اللام والراء لجميع من ذكرهم الناظم في النّشر، إلا أنّ الشيخ محمد سالم محيسن في شرحه للطيبة ذكر أنّ الغنة تجوز لغير «مدلول صحبة والأزرق»(٣).

وهذه الزيادة لم يزدها ابن الجزري، فهو قال: «لغير صحبة»، ولم يقل: «لغير صحبة والأزرق»، واعتراض المحرّرين على الغُنّة سببه عدم ورودها مِن كتاب من الكتب أو مصدر من المصادر، وليس هذا بلازم، وعبارة ابن الجزري في الطيبة كافية فهي عمدة الرواية، وعبارته في النشر واضحة، وأمّا من منَعَ فإنه أخذ بوجه وترك وجهًا آخر، ويسّر اللهُ لكتابه الحفظ فبقي هذا الوجه محفوظًا مقروءًا به، والكلّ مجتهد نسأل الله لنا ولهم العافية.

---

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين ابن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ٢، ٢٠٠٠، ص١١٤.

(٢) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم النويري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ص٥٥٧.

(٣) الهادي في شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل، لبنان، الطبعة ١، ١٩٩٧، (١/ ٢٨٦).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وما زال إلى اليوم مَن يقرأ بالغنة من طريق الأزرق كما ذكرت، فهذا الشيخ إيهاب فكري يؤكّد في تقريب الطيبة أنه قرأ بها على شيخه المقرئ محمد عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو تابع في ذلك للشيخ الخليجي[١]، وذكر أنه لمّا بدأ القراءة عليه قال له: «أنا عارف أنّ هناك من يمنعها» فأجاب: «منعهم لها خطأ يا مولانا»، ثم قال: «ثم قرأتُ بها عليه»[٢].

وقد منع الدكتور عمرو عبد الله الغنة مع المانعين، وانتقد الهذليَ وابنَ الجزري في بحثه، وانتقدهما كثيرًا في تحقيقه لكتاب الكامل، ومن باب الإنصاف العلمي فإنّ كتاب الكامل للهذلي بتحقيقه يحتاج إلى مراجعة وإحقاق للحقائق، ولم ييسر اللهُ لي ذلك بعد، وهو مجتهد أرجو لي وله الأجر، أحسبه كذلك والله حسيبه، والله أعلم.

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص٤٦٤.

(٢) نقد منهج الإمامين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص١١٩.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: حكم القلب:

حكم القلب هو أن تُقلب النون الساكنة ميمًا خالصة مع الغنة فيها، فتكون ﴿أَن بُورِكَ﴾ كمثل ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ﴾ لا خلاف بينهما، قال ابن الجزري: «وما وقع في كتب بعض متأخِّري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوَهْمٌ، ولعلّه انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء».

وأضاف: «والعجب أنّ شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان ذلك في كتاب التمهيد، والله أعلم».

وشارح أرجوزة ابن بري هو الشريشي المشهور بالخراز صاحب مورد الظمآن في رسم القرآن، وقد قال ابن بري:

وقلبوهمـــا لحـــرف البـــاء ميمًـــا وقـــالوا بعـــدُ بالإخفـــاء

وليبيّن انفصال كلّ حكم عن الآخر وأنّ الإخفاء المذكور في البيت هو الحكم الرابع لا صفة الباء المنقلبة ميمًا قال: «وقالوا بعد هذه الثلاثة الأحكام المذكورة بإخفائها عند باقي الحروف، وهو الحكم الرابع من الأحكام المذكورة، ولا يرجع لحكم الميم بعد القلب عند الباء؛ لِمَا يؤدّي إليه من نقص ذكر حكم من الأحكام الأربعة، وإن كان حكمها في المشهور كذلك، لأنّ حكم الميم الساكنة عند الباء بعد القلب إمّا إظهار وإمّا إخفاء»[(١)]، فهذا هو الخلاف الذي ذكره ابن الجزري.

(١) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، محمد الشريشي، ص٢٣٧.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

ثم حكى خلاف أبي عمرو، فقال: «قد نصّ على ذلك أبو عمرو وغيره، لكن رجّح الإخفاء، وقال: هو مذهب الحُذّاق من أهل الأداء».

والمشهور عند أئمة التجويد والقراءة قلب النون الساكنة والتنوين وإخفائها مع الغنة، قال الشيخ الجمزوري في تحفة الأطفال:

والثالث الإقلاب عند الباء ميمًا بغنة مع الإخفاء

وقد جئتك بمنظومة تحفة الأطفال لتعلم أنّ وجه إظهار الميم الساكنة عند الباء ما زال منتشرًا بين أئمة القراءات إلى زمن قريب، ففي شرح تحفة الأطفال قال الجمزوري: «الأول من أحكام الميم الساكنة الإخفاء فيجب إخفاؤها، أي: مع الغنة إذا وقعت قبل الباء، نحو: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللهِ﴾، ﴿إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ﴾ وهذا هو المختار، وقيل بإظهارها، وقيل بإدغامها، أي: بلا غنة، وهذان القولان غريبان لم يُقرأ بهما»[(١)].

قال الشيخ سيد شلتوت في حواشيه على هذا الشرح عن إظهارها: «وممن ذهب إلى ذلك أحمد بن المنادي وغيره، وهو اختيار مكي القيسي وغيره، وهو الذي عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القرّاء عليه. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أنّ الإخفاء

(١) فتح الأقفال شرح تحفة الأطفال، سليمان الجمزوري، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ص٤٢.

www.quranonlinelibrary.com

أَوْلى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في قراءة أبي عمرو ويعقوب حالة الإدغام».

وهذا رغم ما نَبّه إليه ابن الجزري وجمهور العلماء من بعده، ورغم التفصيل الذي فصّله في النَّشْر، وما حقّقه في طيبة النشر، حين قال:

وأظهـر الغنـة مـن نـون ومِـنْ مـيم إذا مـا شُـدِّدَا وأخفِـيَنْ
المـيم إن تسـكن بغنـة لـدى باء على المختار من أهل الأدا

نسأل الله -عز وجل- أن يلهمنا الصواب، والحمد لله الذي تكفّل بحفظ كتابه، وسخّر لذلك خِيرة خلقه، نسأل اللهَ أن يجعلنا من أهل القرآن وخاصّته.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث العاشر: باب الفتح والإمالة:

وقعت في هذا الباب انفرادات كثيرة لكثرة المسائل المتعلّقة بالفتح والإمالة، والعمدة في إثبات القراءة طيبة النشر والشاطبية والعشر النافعية، ومَن اعتمد على غيرها أخطأ، والله أعلم.

المطلب الأول: الانفرادات الخاصة برؤوس الآي:

المسألة الأُولى: إمالة رؤوس الآي اليائية والواوية:

قال ابن الجزري: «وانفرد صاحب الكافي ففرّق في ذلك بين اليائي فأماله بَيْن بَيْن، وبين الواوي ففتحه».

وقال: «وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء، ولعلّ مراده ما كُتب بالياء، والله أعلم».

وهذا الوجه كان مقروءًا به في زمن ابن الجزري ولهذا نبّه عليه، قال صاحب البستان: «وورش آي: طه والنجم وسأل والقيامة والنازعات وعبس والأعلى والشمس والليل والضحى واقرأ، إلّا ما بدّلوا من ذوات الواو، وروى عنه فيهن بَيْن بَيْن أيضًا»[(١)].

(١) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، ص٢٢١.

www.quranonlinelibrary.com

وإنه من الأسباب التي دفعتني إلى جمعِ هذه الانفرادات ودراستها ما استحدثه الشيخ محمد يحيى شريف في كتابه: (السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر)، وهو مصطلح «صحيح على شرط ابن الجزري»، ولا أعلم فيما قرأت مَن ذكَر مثل هذا القول والله أعلم، إلّا أنّ مذهبه لا يختلف عن مذاهب المحرّرين الذين يأخذون أوجهًا من الكتب مثبِتين صحّتها لأنها موجودة في الكتب التي أَسند منها ابن الجزري تلك الرواية أو ذلك الطريق، فالإسناد منها يعني إمكانية الأخذ بكلّ ما فيها عندهم، وهذا منهجُ مَن غابت عنه سنن الأمصار واختيارات الأئمة فغرف من الكتب، وأهل التحقيق يأخذون بالأصحّ.

وقد ذكر ابن الجزري انفراد ابن شريح ومكّي بهذا، وجمهور أئمة الأداء على خلافه، فهم لا يفرّقون بين واوي أو يائي، فيميلونه جميعًا بَيْن بَيْن ليأتي على نسق واحد، روايةً لا استحسانًا أو قياسًا أو تشهّيًا، أمّا الذين فرّقوا فلعلّ لهم في ذلك رواية ضعيفة ككثير من الروايات التي تُرك العمل بها لوجود ما هو أقوى منها، والله أعلم.

والعجيب أنّ ما وقعت فيه ذوات الواو دون هاء رأسَ آيةٍ أربعةُ مواضع فقط: ﴿ضُحى﴾ بِطَه، و﴿القُوى﴾ بالنجم، و﴿وَالضُّحَى﴾ بالضحى، و﴿سَجَى﴾ بالضحى، ورغم ذلك نبّه إليها المحقّقون وشدّدوا على تقليلها، وهو ما يُثبِت أن هذا العلم لا قياس فيه ولا استحسان، وأنّ القراءة سُنّة متّبعة، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: انفراد السخاوي فيما اتصل به (هَا):

قال ابن الجزري: «وقال السخاوي: إنّ هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

- ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو: ﴿ذِكْرَاهَا﴾.

- وما لا خلاف عنه في فتحه، نحو: ﴿ضُحَاهَا﴾ وشبهه من ذوات الياء.

- وما فيه الوجهان، وهو ما كان من ذوات الياء».

وتبعه في ذلك بعض شراح الشاطبية، وهو تفقّه لا تساعده رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي من غير تفرقة، كما أنه لم يفرّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي إلا ما قدّمناه من انفراد الكافي.

والظاهر أنّ مذهب السخاوي قد اشتهر سواء عن شرّاح الشاطبية أو غيرهم، لهذا نبّه عليه ابن الجزري في النشر، فقد ذكر أبو موسى الموصلي أقسام ما يُمال من رؤوس الآي، فقال: «القِسم الثاني: يلتحق بالألِف ضميرها المؤنث بعدها ألِف، وذلك على ثلاثة أقسام:

- تكون الألِف من ذوات الواو، نحو: ﴿طَحَاهَا﴾ و﴿تَلاهَا﴾ و﴿دَحَاهَا﴾ و﴿ضُحَاهَا﴾ فهذه لا تُمال.

- الثاني: ما يقع بعدها الهاء وقبل الألِف راء، وهو موضع واحد ﴿ذِكْرَاهَا﴾ لا غير، فهذه لا خلاف في إمالتها.

www.quranonlinelibrary.com

- الثالث: يكون الألِف من ذوات الياء ملتحقة بها ضمير المؤنث، ففيها وجهان: الفتح والإمالة، وذلك مثل: ﴿بَنَاهَا﴾ و﴿سَوَّاهَا﴾ و﴿جَلَّاهَا﴾ و﴿أَرْسَاهَا﴾ وشبهه، والفتح أشهر وعليه نصّ صاحب التيسير وبه التلاوة»[(١)].

وخصّص ابن الجزري ذِكْر السخاوي لأنه تلميذ الشاطبي وأوّل شارح للحرز، وشرحه ذو قيمة بالغة، وقد كان له الأثر البالغ فيمن جاء بعده؛ كتخصيصه الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو فقط، رغم صحته من الروايتين عن الشاطبي كما بيّن ابن الجزري في طيبته وكذلك بيّنه الأداء عند المغاربة، والله أعلم.

المسألة الثالثة: انفراد ابن الفحام بالفتح في رؤوس الآي:

قال ابن الجزري: «وانفرد صاحب التجريد عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًّا، سواء كان واويًّا أو يائيًّا، فيه هاء أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق».

ولعلّ ابن الجزري لم يذكر معه الشاطبي لأنّ الشاطبي روى الخلاف في ذلك: «قَلّ فتحها»، هذا ما فهمه بعض شراح الشاطبية، وأكثرهم على أنّ عبارة: «قَلّ فتحها» تعني التقليل، يقول العلّامة الضبّاع في كتاب (المطلوب): «وخرج

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١٢٨.

www.quranonlinelibrary.com

من الاتفاق صاحب التجريد على ما حكاه في النشر والشاطبي على قول اليمني، ففَتَحَا جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًّا»[(١)].

أي: عند صاحب التجريد فالفتح باتفاق، أمّا عند الشاطبي فإنه يقصد الخلاف، أي أنّ فيها الوجهين: الفتح والتقليل، ولكن التقليل أكثر من الفتح «قد قَلّ فتحها».

وممن قرأ بالفتح من الشاطبية ومن الطيبة المحقّقان المتولي والضباع، قال صاحب السبيل الأوثق في تعليقه على مذهب صاحب التجريد: «وقد أخذ له بالفتح المتولي والضباع».

وقال صاحب فريدة الدهر الشيخ محمد إبراهيم محمد سالم: «الفتح مطلقًا في ذات الياء ورؤوس الآي، وحقّق في النشر أن هذا الحكم انفرادة من صاحب التجريد خالف فيه سائر الرواة عن الأزرق، أقول: ولم أقرأ بهذا الحكم في أداء السبعة والعشرة، ولا مانع من القراءة به فقد قرأ به المحرّرون»[(٢)].

---

(١) الإمتاع بجميع مؤلفات الضباع، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، محمد عليّ الضبّاع، ص٥٣٥.

(٢) فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ص١٠١.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وقال الشيخ إيهاب فكري في تقريب الشاطبية: «ومنه يُفهم لماذا قرأ المتولي بفتح رؤوس الآي، وكذلك الشيخ عامر»، فزاد أيضًا قراءة الشيخ عامر بالفتح أيضًا.

وقد جزم الشيخ يحيى شريف بصحة هذا الوجه على شرط ابن الجزري، بل كساه حلّة التحرير فقال: «فإن قُرئ به تعيّن عليه الإشباع في مدّ البدل»[(١)].

صحيح أنّ ابن سفيان في الهادي ذكر الفتح في رؤوس الآي مطلقًا، ونقله المنتوري عن شيخه القيجاطي، إلا أنه لم يُؤخذ به في طيبة النشر، فهذا وحده كفيل بردّه، ويُحتمل من الشاطبية، والله أعلم.

المسألة الرابعة: إطلاق الحكم في جميع رؤوس الآي:

قال ابن الجزري: «وأجمعوا أيضًا على تقييد رؤوس الآي بالسور الإحدى عشرة المذكورة إلّا ما انفرد به صاحب العنوان بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ في الكهف، و﴿مَثْوَاكُمْ﴾ في القتال، في هذا الإطلاق».

وأضاف: «وقد كان بعض شيوخنا المصريين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور، والله أعلم».

---

(١) السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، ص٢٤٨.

www.quranonlinelibrary.com

قال صاحب العنوان: «وقرأ أبو عمرو ما كان من ذلك كلّه رأس آية... بَين اللفظين.. وقرأ نافع جميع ذلك بين اللفظين»[(١)]، ومثل ذلك في كتابه الاكتفاء.

والظاهر أنّ هذا الانفراد ليس خاصًّا بأبي عمرو فقط، بل يدخل معه ورش في ذلك؛ لقوله: «وأمَال نافع جميع ذلك بَين اللفظين».

والمتأمّل في هذه السور الإحدى عشرة يدرك سبب تخصيص رؤوس آيِهَا بالتقليل، فإنها تميزت عن غيرها بذلك، وقياس غيرها عليها خطأ، وهو غريب، والله أعلم.

(١) العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، ص٦٠.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: كلمات مخصوصة:

المسألة الأولى: كلمات (هُداي، ومَثواي، ومَحياي) في التيسير:

نبّه ابن الجزري على وجوب التقليل في هذه الكلمات خلافًا لمَن تعلّق بظاهر التيسير، فقال: «ظاهر عبارة التيسير في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة وطه، و﴿مَحْيَايَ﴾ في الأنعام، و﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف؛ الفتح لورش من طريق الأزرق.

وذلك أنه لـمّا نصّ على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه في الفصل المختص به، وأضاف إليه ﴿رُؤْيَاكَ﴾، نصّ بعد ذلك على إمالة ﴿رَؤْيَاكَ﴾ بَيْن بَيْن لورش وأبي عمرو دون الباقي، وقد نصّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرّح به نصًّا في (كتاب الإمالة) وهو الصواب خلافًا لمن تعلّق بظاهر عبارته في التيسير».

قال ابن القاصح في قرة العين: «وأمّا ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ هنا، و﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾ بِطَه، فأمالهما الكسائي وحده في رواية الدوري عنه، وورش بالفتح وبَين اللفظين»[(١)]، وفي سورة الأنعام «الكسائي في رواية الدوري عنه ﴿مَحْيَايَ﴾ بالإمالة، وورش بالفتح وبَين اللفظين»[(٢)]، وذكر لفظ ﴿مَثْوَاه﴾ بيوسف بالفتح والتقليل.

---

(١) قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، عليّ بن القاصح، تحقيق: إبراهيم الجرمي، دار عمّار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٥، ص١٣٢.

(٢) قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، عليّ بن القاصح، ص١٥٦.

www.quranonlinelibrary.com

فالإجماع على ذلك بَيِّن واضح، ومنهج أبي عمرو الداني في كتابه هو التقليل فيهن، والله أعلم.

المسألة الثانية: كلمتا (مُرسَاهَا، والسُّوأَى) في العنوان:

نبّه ابن الجزري إلى وجوب التقليل في الكلمتين، فقد انفرد صاحب العنوان بفتحهما، قال: «وكذلك ظاهر عبارة العنوان في (هود) يقتضي فتح ﴿وَمُرْسَاهَا﴾ لورش، وكذا ﴿السُّوأَى﴾ في الروم، والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدّم في باب الإمالة، فيؤخذ له بِبَين بَين بلا نظر، والله أعلم».

قال في العنوان: «ولم يختلفوا في ضمّ الميم من ﴿مُرْسَاهَا﴾، وأمال السينَ الأخوان»[(١)]، فلم يذكر لورش فيها التقليل، هذا ظاهر عبارة العنوان، وعبارة (الاكتفاء) صريحة في ذِكر الإمالة لحمزة والكسائي والفتح للباقين ومنهم ورش، قال: «ولم يختلفوا في ضمّ الميم من ﴿وَمُرْسَاهَا﴾، وأمال السينَ الأخوان، وفتح الباقون»[(٢)].

والإجماعُ على التقليل فيهما ظاهرٌ روايةً ونصًّا كما ذكر ابن الجزري، والله أعلم.

---

(١) العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، ص١٠٧.

(٢) الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، إسماعيل بن خلف، ص١٥٧.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: كلمات (مَرْضَاتِي، ومَرْضَات، ومِشْكَاة، والرِّبا، وكِلاهُما):

نقل ابن الجزري الإجماع على الفتح في هذه الكلمات فقال: «وأجمعوا على أنّ: ﴿مَرْضَاتِي﴾ و﴿مَرْضَات﴾، ﴿كَمِشْكَاة﴾ مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرَأْنَا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجْلِ أنهما واويّان».

وأضاف: «وأمّا ﴿الرِّبَا﴾ و﴿كِلَاهُمَا﴾ فقد ألحقه بعض أصحابه بنظائره من ﴿القُوَى﴾ و﴿الضُّحَى﴾، فأماله بَيْن بَيْن، وهو صريح العنوان وظاهر جامع البيان.

والجمهور على فتحه وجهًا واحدًا، وهو الذي نأخذ به من أجْلِ كون ﴿الرِّبَا﴾ واويًّا، و﴿كِلَاهُمَا﴾ و﴿الرِّبَا﴾ إنما أُمِيلَا من أجلِ الكسرة.

وإنما أُميل ما أُميل من الواوي غير ذلك كـ﴿الضُّحَى﴾ و﴿القُوَى﴾ من أجلِ كونه رأسَ آية، فأُميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نصُّ أحدٍ منهم بخلافه، والله أعلم».

وخالفه المغاربة في العشر الصغير، لعلهم أخذوا بذلك رواية من طرق الداني كما في جامع البيان، ففي التبصرة: «وقوله تعالى: ﴿مَرْضَات﴾ التصدير بالفتح فالإمالة للأزرق»[(١)]، وفيها: «وقوله تعالى: ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ لأبي يعقوب وجهان: التصدير بالفتح وبعده الإمالة، وغيره بالفتح خاصة»[(٢)].

(١) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٣٣.

(٢) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٨٧.

www.quranonlinelibrary.com

وفي أنوار التعريف الوجهان في ﴿كِلَاهُمَا﴾ و﴿مَرْضَات﴾، قال: «وأمّا (كِلَاهُمَا وكِلْتَا) وقفًا بالوجهين مع تقديم الفتح للأزرق»، و«وأمّا (مَرْضَات) فبالوجهين قرأته للأزرق مع تصدير الفتح»[(١)].

قال الدكتور عبد الواحد الصمدي في (القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق):

وفي كِلَاهُمَـــا وكِلْتَـــا وَقْفـــا مَرْضَـاتِ فتحُ العتقي لا يخفى
وذي الثلاثـــة بخلـــف الأزرق من طرْق تعريفٍ على المحقّق

أي أنّ الخلاف واقع في هذه الكلمات للأزرق بين الفتح والتقليل من طرق نافع العشرة على الصحيح المحقّق، إلا أنّ الذي يُؤخذ به عند اجتماع الطرق هو الفتح لقوّته، والله أعلم.

المسألة الرابعة: فتح ﴿الكافِرين﴾:

قال ابن الجزري: «وانفرد بذلك صاحب العنوان عن الأزرق عن ورش فخالف سائر الناس عنه».

قال أبو طاهر في الاكتفاء: «أمال أبو عمرو والدوري عن الكسائي ﴿الكَافِرين﴾ و﴿كَافِرين﴾ في موضع النصب والجر، إذا كانتا جميعًا، حيث وقَعَا، وفتح الباقون»[(٢)].

---

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤، ص٧٧ – ٨٠.

(٢) العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، ص٥٦.

www.quranonlinelibrary.com

هذا من المصدر النشري، ووافقه صاحب المستنير، على أنّ جمهور أهل الأداء يميلون هذا اللفظ بَيْن بَيْن عن الأزرق باتفاق، والله أعلم.

وأغرب من هذا ما ذكره صاحب البستان: «وورش وشعبة وقالون والدوري بخلاف على ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ البقرة»[(١)]، وليس لأحد من القرّاء الإمالة في هذا الموضع من طرق النشر، إلا ما حكى ابن الجزري من انفراد صاحب المبهج عن الضرير عن دوري الكسائي بإمالته، والله أعلم.

(١) بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، ص٢٤٩.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث: إمالة حروف فواتح السور:

المسألة الأولى: إمالة (هاء) طه:

قال ابن الجزري: «وانفرد في الهداية بالفتح عن الأزرق، وهو وجه أشار إليه بالضعف في التبصرة».

والإمالة هي المشهورة من الشاطبية، وفي طيبة النشر زيادة وجه التقليل، والظاهر أن هذا الوجه كان منتشرًا في زمن ابن الجزري، ولعلّه ممن يأتي من المغرب الإسلامي أو مما يؤخذ من كتبهم، قال في البستان: «وقرأ بالثلاثة ورش»، أي: بالإمالة والتقليل والفتح.

ويثبت هذا الوجه من طرق المغاربة أداءً ونصًّا، قال الشيخ عبد الواحد الصمدي في منظومته (القول الأوثق فيما خالف فيه العتقي الأزرق):

كهـــاء طـــه بثلاثـــة قُـــرِي ... ليوسفٍ والمحضَ عنه صَدِّرِ

فللأزرق عن ورش ثلاث حالات: الإمالة المحضة وهي من التعريف، والتقليل والفتح وهما من غير التعريف والكلّ مقروء به، والمقدّم الإمالة المحضة.

ذكر العلّامة السحابي في تحقيقه لكتاب التعريف معلّقًا: «وأمّا أبو عبد الله القيسي شيخ الجماعة بفاس، فقال:

لعثمـــان في طـــه ثلاثـــة أوجـــه ... الاضجاع والتقليل والفتح مع قصر

www.quranonlinelibrary.com

والاوّل مختـــار وذاك الـــذي رَوَى الازرق عـن عثمـان خـذها بـلا هجـر

ولو لم تكن الرواية عنهم صحيحة متواترة لاتّبعتُ في ذلك ابن الجزري، فإنّ من المحرّرين من أخذوا بهذا الوجه زعْمًا أنه في الهداية والتبصرة وأنه صحيح على شرط ابن الجزري، والله أعلم.

المسألة الثانية: إمالة (ياء) يس و(الطاء) من (طسم وطس) و (الطاء) من ﴿طه﴾:

فعَن (ياء) يس قال ابن الجزري: «واختُلف أيضًا عن نافع: فالجمهور له على الفتح، وقطعَ بِبَيْن بَين أبو عليّ بن بليمة في تلخيصه وأبو طاهر بن خلف في عنوانه وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذاك ذكره في الكامل من جميع طرقه فيدخل فيه الأصبهاني، وكذا رواه صاحب المستنير عن شيخه أبي عليّ العطار عن أبي إسحاق الطبري عن أصحابه عن نافع».

وقد أثبت ابن الجزري التقليل في طيبة النشر لنافع من طرقه جميعًا.

وعن (طاء) طه قال ابن الجزري: «إلا أنّ صاحب الكامل رَوَى بَيْن بَيْن فيها عن نافع سوى الأصبهاني... ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في تلخيصه، وكذلك أبو عليّ العطار عن الطبري عن أصحابه عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار».

وعن طاء (طسم وطس) قال ابن الجزري: «وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع ببَيْن اللفظين... ووافقه في ذلك صاحب العنوان، إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا».

www.quranonlinelibrary.com

وقد ذكرتُ هذه المسائل في بحث انفرادات الأصبهاني، وكذلك الطاء من (طسم وطس) بما لا داعي لإعادته هنا، والله أعلم.

المسألة الثالثة: انفراد المغاربة بالفتح في الحاء من ﴿حم﴾:

لا خلاف في تقليل الحاء من ﴿حم﴾ لجميع الرواة عن الأزرق، في التيسير والشاطبية وطرق طيبة النشر، إلا ما رُوي عن المغاربة من طرق نافع العشرة، ووافقهم ابن بري في الدرر اللوامع فذكر خلافًا في ذلك عن الأزرق رغم أنه كان شديد الاتّباع للشاطبي، فقال: وبعضهم حَا مع هَا يَا فَتحا.

أمّا المارغني في شرحه للدرر اللوامع فاعتبر هذا الوجه انفرادة، وأنه غير مقروء به: «ثم أخبر أنّ بعضهم فتحَ حَا من ﴿حم﴾ وهَا يَا من فاتحة مريم» ثم أضاف: «وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا».

ووجه الفتح من الزيادات على التعريف، فليس في التعريف سوى التقليل: «وتفرّد أيضًا بإمالة فتحة الحاء من قوله: ﴿حم﴾ في جميع الحواميم».

إلا أنّ للمغاربة طرقًا أخرى عن الداني غير التي في التعريف، وطرقًا أخرى عن الحصري وابن شريح وغيرهما؛ ولهذا نجد في أنوار التعريف: «وأمّا ﴿حم﴾ فبالوجهين قرأته للأزرق مع تقديم الإمالة»[(١)].

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٠.

www.quranonlinelibrary.com

والمقدّم أداءً والمشهور هو التقليل، قال البوجليلي في التبصرة: «الإمالة في ﴿حم﴾ خاصة بالأخوين، ويزيد يوسف الفتح».

وذكر الثعالبي قول الداني في إيجاز البيان: «وقد روى فارس بن أحمد عن قراءة ﴿حم﴾ بإخلاص فتح الحاء، قال: والأول أصح -يعني الإمالة- لورود النصّ به عنه»[(١)].

وفي جامع البيان روى الداني الفتح لورش من طريق الأصبهاني، ولورش وقالون وإسماعيل وإسحاق عن نافع من جميع طرقهم عن أبي الفتح، وقراءته على ابن خاقان وأبي الحسن التقليل بَيْن بَيْن، وهو الذي أخذ به المغاربة، وأمّا الداني فلم يُثْبِت هذا الوجه في التعريف كعادته في إثبات الوجوه التي انفرد بها شيخه أبو الفتح فارس بن أحمد.

(١) المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، عبد الرحمن الثعالبي، تحقيق: محفوظ بوكراع وعمار بسطة، دار عالم المعرفة، الجزائر، ٢٠١١، ص٨٦.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع: الوقف على المال وصلا بالإمالة:

قال ابن الجزري: «كلّ ما يُمال أو يُلطّف وصلًا فإنه يُوقف عليه كذلك من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة، إلا ما كان من كَلِمٍ أُميلت الألِف فيه من أجلِ كسرة، وكانت الكسرة متطرّفة نحو: (الدارِ، والحمارِ، وهارٍ، والأبرارِ، والناسِ، والمحرابِ)، فإنّ جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب مَن أمالَهُ في الوصل محضًا أو بَيْن اللفظين بإخلاص الفتح، هذا إذا وقف بالسكون اعتدادًا منهم بالعارض؛ إذ الموجب للإمالة حالة الوصل هو الكسر وقد زال بالسكون فوجب الفتح، وهذا مذهب أبي بكر الشذائي وأبي الحسن ابن المنادي وابن حبيش وابن أشته وغيرهم، وحكى هذا المذهب أيضًا عن البصريين، ورواه داوود بن أبي طيبة عن ورش وعن ابن كيسة عن سليم عن حمزة»، وأضاف: «وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب مَن أمالَ بالإمالة الخالصة، وفي مذهب مَن قرأ بَيْن بَيْن كذلك بَيْن اللفظين كالوصل سواء؛ إذ الوقف عارض والأصل أن لا يُعتدّ بالعارض... وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحقّقين، وهو الذي عليه العمل من عامة المقرئين، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلِّفين سواء كصاحب التيسير والشاطبية والتلخيصين والهادي والهداية والعنوان والتذكرة والإرشادين وابن مهران والداني والهذلي وأبي العزّ وغيرهم، واختاره في التبصرة...».

www.quranonlinelibrary.com

ومذهب الداني في ذلك التقليل في الوقف كالتقليل في الوصل، قال في التيسير: «وكلّ ما أُميل في الوصل لِعِلّة تعدم في الوقف أو قُرئ بين اللفظين، نحو: ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ و﴿بِدِينَارٍ﴾... وشبهه مما تقع الراء والجر فيه طرفًا، فهو ممال أيضًا وبَيْن بَيْن في الوقف؛ لكون الوقف عارضًا»(١).

وقد نبّه إليه الشاطبي، فقال:

ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضًا إمالة ما للكسر في الوصل مُيِّلا

قال ابن القاصح في قرة العين: «وكلّ ما أُميل في الوصل لأجل كسرة بعده، نحو: ﴿الأبرارِ﴾ و﴿بدينارٍ﴾... فتلك الكسرة تزول في الوقف ويُوقف بالسكون، فهذا السكون في الوقف لا يمنع الإمالة لأنه عارض، ولأنّ الإمالة سبقت الوقف، وذهب قوم إلى منع الإمالة لزوال الكسر الموجب لها»(٢)، وكلامه يدلّ على ضعف القول بمنع الإمالة، وأنّ الوجه الصحيح هو الإمالة وصلًا ووقفًا، وفيما نقله ابن الجزري من الأدلة كفاية، والله أعلم.

وأغرب مما ذكرنا ما رواه ابن سفيان في الهادي، فقد ذكر الترقيق في نحو: ﴿الأبرارِ﴾ وغيرها وصلًا ووقفًا، ثم قال: «وقد استثنى أصحابنا موضعين في

(١) دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،٢٠١٥، ص٢٢٥.

(٢) قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، عليّ بن القاصح، ص١٢٣.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

كتاب الله، وهو قوله تعالى: ﴿بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾، أنه يقف عليها بالتفخيم ويصلها بالترقيق، وما سوى ذلك بالترقيق في وَصْله ووقفه»[(١)]، وهو مذهب ابن خيرون كما ذكر، والذي سمّاه الداني بالأخذ الشديد عن ورش، وكتب ابن خيرون مفقودة، والله المستعان.

(١) الهادي في القراءات السبع، محمد بن سفيان، تحقيق: خالد أبو الجود، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ٢، ٢٠١٩، ص٢١٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الخامس: الوقف بالإمالة على المنوّن وصلًا، ومذهب الشاطبي فيه:

قال ابن الجزري: «ورَوى حبيب بن إسحاق عن داوود بن أبي طيبة عن ورش عن نافع: ﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾، مفتوحة في القراءة مكسورة في الوقف، وكذلك: ﴿قُرًى مُحَصَّنَةٍ﴾، و﴿سِحْرٌ مُفْتَرًى﴾، قال الداني: ولم يأتِ به عن ورش نصًّا غيره، انتهى.

وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء وأبو العباس المهدوي وأبو الحسن بن غلبون وأبو معشر الطبري وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم، وهو الذي لم يحْكِ أحدٌ من العراقيين سواه.

أمّا الأداء فهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا، ولم أعلم أحدًا أخذ عَلَيّ بسواه، وهو القياس الصحيح، والله أعلم».

ولكن بعض أهل الأداء ذهب إلى غير ذلك، قال ابن الجزري: «وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنوّن مطلقًا من ذلك في الوقف عمّن أمال أو قرأ بَيْن بَيْن، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ... وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي... وحكاه مكّي وابن شريح عن أبي عمرو وورش من طريق الأزرق، فذكَرَا الفتح عنهما في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور».

www.quranonlinelibrary.com

ثم ذكر مذهب ابن الفحام والداني في المفردات وجامع البيان، وقد نبّه الشاطبي إلى الخلاف فقال:

وقد فخّموا التنوين وقفًا ورققوا وتفخيمُهُم في النصب أجمعُ أَشمُلا
مُسمّى ومَولى رَفعُهُ مع جرّهِ ومنصوبُه غُزّى وتَترا تَزَيّلا

واختلف شراح الشاطبية في ذلك، وأكثرهم يبيّن الخلاف، ثم يذكر مذهب الداني ومكّي وغيرهما، ولكن السخاوي بَيّن وجود الخلاف بين مَنْ فتح ذلك كلّه وبين مَنْ أمال ذلك كلّه وبَيْن من أمال المنصوب دون سواه[(١)].

وقد اختار الداني في هذه المسألة الوقف بالتقليل لورش على أصله في اختيار التقليل له، وكذلك في نحو: ﴿الأَقْصَا الذِي﴾ و﴿مُوسَى الكِتَابَ﴾ و﴿حَتى نرَى اللهَ جَهْرَةً﴾، قال في التيسير: «وكلّ ما امتنعت الإمالة فيه في حال الوصل، من أجلِ ساكن لقيه تنوين أو غيره، نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى﴾... و﴿الأَقْصَا الذِي﴾... فالإمالة فيه سائغة في الوقف»[(٢)]. ولورش من طريق الأزرق الوجهان في ذوات الياء فليُعلم ذلك، فيُوقَف على نحو ما ذكرنا من ذوات الياء بالتقليل أو بالفتح رواية، وبالتقليل وجهًا واحدًا في ذوات الراء، ولا علاقة في ذلك بالمنصوب أو المرفوع أو المجرور، والله أعلم.

---

(١) فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٢، (٢/ ٤٦٩).

(٢) دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، ص٢٢٥.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

قال ابن القاصح في قرة العين: «قرأ حمزة والكسائي ﴿هُدًى للمتّقِين﴾ بإمالة (هُدًى) في الوقف عليه، وورش بالفتح وبَيْن اللفظَيْن، والباقون بالفتح، ولا خلاف في فتحه في الوصل»[(١)].

وقد أثّر النحو في هذه المسألة، وبيّن النحاة والقرّاء مسائل خلافية كثيرة نحسبهم جميعًا مجتهدين خدموا بذلك كتاب الله -عز وجل- المُصيب منهم والمخطئ، وأخطأ مَن جعلَ من ذلك رواية، قال ابن الجزري: «قلتُ: ولم أعلم أحدًا من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحويّ لا أدائيّ، دعا إليه القياس لا الرواية».

وفصّل المالقي في الدرّ النثير مذاهبَ النحاة، فقال: «أمّا الذي لحقه التنوين فإنه يكون منصوبًا ومجرورًا ومرفوعًا... فإذا تقرّر هذا فاعلم أنّ النحويين اختلفوا في الألِف اللاحقة لهذه الأسماء وما أشبهها في الوقف:

فحَكى عن المازني أنها بدل من التنوين، سواء كان الاسم مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أُبدل في الوقف ألِفًا، ولم يراعِ كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك، وحكى عن الكسائي أن هذه الألِف ليستْ بدلًا من التنوين وإنما هي بدل من لام الكلمة لزم

(١) قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، عليّ بن القاصح، ص١٢٢.

www.quranonlinelibrary.com

سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلمّا زال التنوين بالوقف عادت الألِف، قال: وهذا أَوْلى من أن يقدّر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي، وإثبات الألِف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

ومذهب الفارسي أنّ الألِف فيما كان من هذه الأسماء منصوبًا بدل من التنوين، وفيما كان منه مرفوعًا أو مجرورًا بدل من الحرف الأصلي اعتبارًا بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إِذْ لا تبدل فيها الألِف من التنوين إلّا في النصب خاصّة.

ومن النحويين من ينسب هذا المذهب إلى سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومنهم من يرى أن مذهب سيبويه موافق لمذهب الكسائي، فإذا تقرّر هذا لزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة على مذهب الكسائي مطلقًا، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم مرفوعًا أو مجرورًا، وأن يُوقف عليها بالفتح على مذهب المازني مطلقًا، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوبًا؛ لأن الأصل في الألِف المبدلة من التنوين الفتح، ولا تُمَال إلا على لغة مَن أجاز الإمالة لأجل الإمالة، كمن أمال الألِف في مثل: (رأيت عمادًا) بخلاف الألِف المبدلة من الياء فإنها محلّ الإمالة، ومذهب الحافظ هنا جارٍ على مذهب الكسائي؛ لأنه أطلق القول بالإمالة بالجميع ولم يفصل»[(١)].

(١) شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، عبد الواحد المالقي، تحقيق: عادل عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ص٥٠٣.

www.quranonlinelibrary.com

ولهذا قال ابن الجزري مرجّحًا: «فدلّ مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنوّن لا اعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلّق للقرّاء به، والله تعالى أعلم».

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الحادي عشر: إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف:

والصحيح المتّفق عليه أنه لا إمالة للأزرق عن ورش في هذا الباب، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي بالإمالة أيضًا عن خَلَف في اختياره، وعن النحاس عن الأزرق عن ورش وغيرهم إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع وابن عامر وأبي عمرو وأبي جعفر بين اللفظَيْن، ولمّا حكى الداني عن ابن شنبوذ عن أصحابه في رواية نافع وأبي عمرو إمالة هاء التأنيث، قال عُقيب ذلك: ولا يَعرف أحدٌ من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح، قال: وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها بَيْن بَيْن وليست بخالصة.

قلتُ: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القرّاء إلا في قراءة الكسائي وما ذُكر عن حمزة، والله تعالى أعلم».

ولعلّه وقع خلط بناء على ما اصطلح عليه بعض المتقدِّمين في لفظ الترقيق، فإنهم اصطلحوا على ترقيق الرّاء بمصطلح الإمالة اليسيرة، وهو الذي نبّه عليه ابن الجزري، فقال: «وأمّا نحو: (الآخِرة، وباسِرة، وكَبِيرة، وصَغِيرة) في رواية ورش من طريق الأزرق، حيث يرقق الراء في ذلك، فليس كمذهب الكسائي، وإن سمّاه بعض أئمتنا إمالة كالداني»، قال الداني في التعريف: «وتفرّد ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بإمالة فتحة الراء يسيرًا مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة...»[1].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٧١.

www.quranonlinelibrary.com

وأضاف ابن الجزري عن الداني: «وقد فرّق بين ذلك، فقال: لأنّ ورشًا إنما يقصد إمالة فتحة الراء فقط؛ ولذلك أمالها في الحالين، والكسائي إنما قصد إمالة الهاء؛ ولذلك خصّ بها الوقف لا غير، إِذْ لا توجد الهاء في ذلك إلا فيه»؛ ولهذا نبّه ابن سفيان في الهادي على هذه المسألة، فقال: «ولم نذكر مذهب ورش في ﴿الآخِرة﴾؛ لأنّ ورشًا لا يميل الهاء وإنما يقرأ الراء رقيقة»[(١)].

وقد قدّمت هذا التنبيه هنا لتعلّقه بالإمالة، وقد ذكره ابن الجزري في باب الإمالة ثم أعاد بيانه في باب الراءات لأهميته فقال: «وقد عَبّر قوم عن الترقيق في الراء بالإمالة بين اللفظين كما فعل الدّاني وبعض المغاربة، وهو تجوّز؛ إذ الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألِف إلى الياء كما تقدّم، والترقيق إنحاف الصوت، فيمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة»، وقد كان بعض القرّاء قديمًا يدرجون ترقيق الراءات لورش في باب الإمالة ويسمّون ترقيق الراء إمالة أو بين اللفظين، والله أعلم.

(١) الهادي في القراءات السبع، محمد بن سفيان، ص١٩٧.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني عشر: باب الراءات:

كثير ممن قرأ طريق الأزرق من الشاطبية لا يعلم وجودَ خلاف واسع في باب الراءات بينها وبين طيبة النشر، وإلى وجود عدد من الانفرادات سنبيّنها إن شاء الله.

المطلب الأول: انفراد أبي شامة في باب (ذِكّرًا) واتّباع الجعبري له:

قال ابن الجزري: «تنبيه: قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أَوْلَى بالتفخيم؛ لأنّ التنوين حاصل مع ثقل الضم، قال: وذلك كقوله تعالى: ﴿هَذا ذِكْر﴾، انتهى.

قلت: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسَلَّمًا فغلّط الشاطبي في قوله: (وتفخيمُه ذِكْرًا وسِتْرًا وبَابه)، حتى غيّر هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كـذِكرًا رقيـق للأقـلّ وشـاكِرًا خبيـر لأعيـان وسِـترًا تعـدلا

لنصّ على الثلاثة.

فسَوّى بين ﴿ذِكْرًا﴾ المنصوب و﴿ذِكْرٌ﴾ المرفوع، وتمحّل لإخراج ذلك من كلام الشاطبي، فقال: ومثالَا النّاظم دلّا على العموم، فـ﴿ذِكْرٌ مُبَارَكٌ﴾ مثال للمضمومة، ونصبها لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد، انتهى.

وهذا كلام من لم يطّلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن من مذهبه ترقيق

www.quranonlinelibrary.com

المضمومة لم يفرّق بين ﴿ذِكْر﴾ و﴿بِكْر﴾ و﴿سِحْر﴾ و﴿شَاكِر﴾ و﴿قَادِر﴾ و﴿مُستَمِرّ﴾ و﴿يَغفِر﴾ و﴿يَقدِر﴾، كما سيأتي بيانه إن شاء الله، والله أعلم».

وبكلامه أكتفي والحمد لله، ورحم اللهُ أبا شامة والجعبري وابن الجزري وسائر علماء الأمة ومصلحيها.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: تفخيم المنوّن المنصوب وقفًا وترقيقه وصلًا:

قال ابن الجزري: «وانفرد صاحب التبصرة في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه فعيلًا في الوقف وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيب».

ولم ينفرد به صاحب التبصرة عن أبي الطيب بن غلبون، فقد ذكرها صاحب الهادي، فقال: «فإن كانت منوّنة وقبلها ياء ساكنة أو كسرة، مثل: ﴿قَدِيرًا﴾ و﴿بَصِيرًا﴾ و﴿خَبِيرًا﴾ و﴿شَاكِرًا﴾، فلا خلاف بينهم في الوقف أنه بَيْن اللفظين، واختلفوا في الوصل؛ فبعضهم يفخّم، والآخرون يصلون كما وقفوا»[(١)].

وخلاصة مذهب الأزرق في الراء المنصوب المنوّن الذي قبله ياء أو كسرة من طريق الشاطبية والعشر الصغير الترقيق ما عدا (ذِكْرًا وأَخواتها) فبالوجهين، وأمّا من طيبة النشر فله الوجهان عمومًا كالوجهين في المضموم الذي قبله كسر أو ياء، وذلك التفصيل لا طائل منه، وكذلك تفخيم ذِكرًا وأَخواتها دون (صِهرًا) وغير ذلك، والله أعلم.

(١) الهادي في القراءات السبع، محمد بن سفيان، ص٢٢٠.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث: كلمات مخصوصة:

المسألة الأولى: كلمة (حِذْرهم):

ذكر ابن الجزري الوجهَيْن في كلمة: (حِذركم) فقال: «فخّمَه مكّي وابن شريح والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، وانفرد بتفخيم حِذرهم».

والمتّفق عليه هو الترقيق من طيّبة النشر في كلمة (حِذرهم)، إلا أنّ ابن الجزري فهمَ جواز التفخيم من عبارته في التجريد: «ويكون الساكن من أحد عشر حرفًا جُمعت على (زد سوف تذنب ثم)، وتكون المكسورة قبل الحرف الساكن من حروف الحلق أو ما قرب منها، أو ما يهوي فيتصل بها»[(١)]، فعلى هذه القاعدة يكون حكم (حِذرهم) كحكم (حِذركم)؛ لأنّ الحاء من حروف الحلق، وإن لم يصرّح بذلك صاحب التجريد، ولهذا نبّه ابن الجزري عليه، والصحيح الترقيق في (حِذرهم) فقط، والله أعلم.

ومذهب ترقيق الراء على هذه القاعدة مشهور، ولهذا ذكر ابن الجزري الوجهين في طيبة النشر، وإلى الخلاف أشار الجعبري في شرحه للشاطبية وهو مذهب الحصري في رائيته.

---

(١) التجريد في القراءات السبع، عبد الرحمن بن الفحام، تحقيق: ضاري الدوري، دار عمار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٢، ص١٧٨.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: كلمة (حَصِرَت):

فُخّمت وصلًا لأجلِ حرف الاستعلاء بعدها، والجمهور على الترقيق، ولا خلاف في ترقيقها وقفًا، قال ابن الجزري: «وانفرد صاحب الهداية بتفخيمها أيضًا في الوقف في أحد الوجهين».

وذكر في النَّشْر أنّ الترقيق في الحالين هو الصحيح، وعبارته في النشر تقتضي ترك العمل بوجه التفخيم، لكنه اختار الوجهين معًا في طيبة النشر، قال في النشر: «والأصح ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدُ لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ الزخرف، و﴿لِتُنذِرَ قَومًا﴾ يس، و﴿الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ المدثر، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم».

ولعلّ اختيار التفخيم كوجهٍ ثانٍ هو لإدغام التاء في الصاد بعدها فيكونان حرفًا واحدًا مفخّمًا، وكأنه لا فاصل بينهما؛ لذلك فُخّمت، عكس المواضع الأخرى التي يكون فيها الانفصال واضحًا، وربما لوجود حرف الاستعلاء قبله وإن كان مكسورًا، والله أعلم.

وقد أخذ ابن الجزري بهذا الوجه في طيبة النشر كما ذكرتُ، فقال:

....إنْ وَصَلْ
كشَاكِرًا خيرًا خَبِيرًا خَضِرَا وَحَصِرَت.....

المسألة الثالثة: الحكم في (كِبْرٌ، وعِشْرُون، وعِبْرَة):

ذكر ابن الجزري الوجهين مطلقًا في الراء المضمومة المسبوقة بكسر أو ياء، ثم استثنى كلمتين، هما: (كِبْرٌ وعِشْرُون) لمن رقّق، فذكر له فيها الوجهين، قال في طيبة النشر:

كـذاك ذات الضـمّ رَقِّـقْ في الأصـحّ والخُلـف في كِـبرٌ وعِشـرُون وَضَـحْ

قال في النشر: «واختلف هؤلاء الذين رَوَوا ترقيق المضمومتين في حرفين... منهم أبو محمد صاحب التبصرة والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، ورققهما أبو عمرو الداني وشيخاه أبو الفتح والخاقاني وأبو معشر الطبري وأبو عليّ بن بليمة وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم».

وإثبات الخلاف في طيبة النشر دليل على صحّته، وإن كنت أرى أنّ الأخذ بالوجهين مطلقًا في ذات الضم أَوْلى، فإنّ الخلاف هنا انفرادة من هؤلاء، والله أعلى وأعلم.

واختلف المحرِّرُون في كلمة واحدة وهي (عِبْرَة)؛ وذلك لعدم التصريح بها في النشر، قال ابن الجزري: «(لَعِبْرَة وكِبْرَهُ) فخّمها صاحب التبصرة والتجريد والهداية والهادي ورقّقها الآخرون».

وإثباتُ الوجهين في (لَعِبْرَة) يلزم إثباتهما في (عِبْرَة)؛ فإنّ اللام زائدة للتوكيد، خاصّة أنّ صاحب التجريد الذي فخّم إنما ذكر كلمة (عِبرَة) فقط، ولو لم تُفخّم لنبّه إليها ابن الجزري كما نبّه على كلمة (حِذرهم)، كيف وتلك مذكورة في التجريد وهذه لم تُذكر، فتأمّل ذلك.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: انفراد المغاربة بترقيق راء (قرية ومريم والمرء):

قال الجعبري في الكنز مشيرًا إلى مذهب الشاطبي في الراءات عند قوله:

وفي الراءِ عن ورشٍ سوى ما ذَكرتُه مذاهبُ شَذّت في الأداء تَوَقُّلا

«أي: ما قدّمتُ لك من أصول ورش هو الذي عليه المحقّقون، ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم الراءَيْن وترقيقها اختيارات عن ورش غير الجملة التي ذكرتها، أمسكتُ عنها لخروجها عن القياس، أو لضعف رواتها، أو لمخالفة روايتنا».

وقد انفردت المدرسة القيروانية بترقيق ما بعده كسرٌ أو ياء، وذلك في ثلاث كلمات (مريم، وقرية، والمرء)، والصحيح ما ذكره ابن الجزري في النشر: «وذهب المحقّقون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصُّ أحدٍ من الأئمة المتقدِّمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلّط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه»، وكذلك في راء (المرء): «والتفخيم هو الأصحّ والقياس لورش وجميع القرّاء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية والتيسير والكافي والهادي والهداية وسائر أهل الأداء سواه، وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرمِيهِم﴾ و﴿في السَّردِ﴾ و﴿رَبّ العرشِ﴾ و﴿الأَرض﴾ ونحوه، ولا فرق بينه وبين المرء، والله أعلم».

www.quranonlinelibrary.com

وقد حدَث خلاف بين الداني وابن شريح في ترقيق راء (مريم، وقرية)، وقد أشار الدكتور مراد زهوي إلى الخلاف بينهما في هذه المسألة في كتابه (منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي القيسي)، قال: «والذي يهمنا هنا ما ألّفه الإمام أبو الحسن بن شريح وهو تأليف لم يبلغنا منه إلا اسمه، وهو كتاب (الانتصاف) من الحافظ أبي عمرو الداني في ردّه ترقيق (قرية، ومريم)، ولقد فاتنا بضياع الكتاب أن نتعرّف على ما ساقه من الأدلة في تأييد مذهبه ونقض مذهب أبي عمرو»[(١)].

وإني نبّهت على هذه المسألة؛ لأنّ الشيخ محمد يحيى شريف نبّه على صحة وجه الترقيق في الكلمات الثلاث على شرط ابن الجزري في كتابه (السبيل الأوثق)، وكذلك الشيخ جمال فياض في كتابه (سلسلة تيسير القراءات القرآنية من طريق طيبة النشر رواية ورش)، والصحيح ما أجمع عليه أهل الأداء، والله أعلم.

(١) منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكي، مراد زهوي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٤، ص٣٣٦.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة: الراء الساكنة بعد كسر بعدها حرف استعلاء نحو ﴿قِرطَاس، فِرقَة، إِرصَادًا﴾:

قال ابن الجزري: «وقد شذّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق كما ذكره في الكافي وتلخيص ابن بليمة في أحد الوجهين، وهو غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم».

وقد يُتَوهَّمُ من عبارة ابن الجزري أنه يقصد تفخيم ما وقع بعد حرف استعلاء، نحو: ﴿قِرْطَاس﴾ أقصد حرف القاف لا حرف الطاء، والصواب أن يقول: «وقد شذّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعدها حرف استعلاء»، خاصة أنّ عبارة ابن بليمة واضحة: «وإن جاء بعدها حرف من حروف الاستعلاء فرُوي عنه الترقيق والتفخيم نحو ﴿قِرطَاس، وإِرصَادًا، والمِرصَاد﴾»، ولم أجد تنبيهًا عليها في تحقيق الشيخين أبي الجود والجكني، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع: الراء في آخر الكلمة:

المسألة الأولى: لا خلاف في ترقيق راء ﴿استغفِر، واصطبِر﴾ ونحوهما:

وذكر ابن الجزري «ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها»، أي الراء المتطرّفة، فيكون حرف الاستعلاء في الكلمة بعدها، فهو يقصد نحو ﴿فَاصبِر صَبرًا﴾.

وقد نبّه الموصلي على هذا، فقال: «وكذلك تفخّم الراء المكسور ما قبها إذا كان بعدها قاف أو صاد أو طاء، مثل ﴿فِرقَة﴾ و﴿قِرطَاس﴾ و﴿مِرصَادًا﴾ و﴿إِرصَادًا﴾ و﴿لَبِالمِرصَاد﴾.

وشرط هذه الأحرف الثلاثة أن يتّصل أحد الثلاثة بالرّاء في كلماتها، فإن انفصلت الراء عن حرف الاستعلاء مثل: ﴿فَاصبِرْ صَبرًا﴾ و﴿أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾، فالترقيق لا غير، وذهب بعضهم إلى تفخيم الراء في حالة انفصال حرف الاستعلاء عنها كالمتّصل بها، والأشهر في المنفصل الترقيق وعليه أكثر المصنّفين»[1].

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١٣٩.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الوقف على نحو ﴿الأبرارِ﴾ الممالة والراء المرققة وصلًا:

وأكتفي بذكر كلام ابن الجزري في النشر فإنه فصّل فيه، قال ابن الجزري: «إذا وقفت على نحو: ﴿الدارِ، والنّارِ، والنّهارِ، والقرارِ، والأبرارِ} لأصحاب الإمالة في نوعيها رققت الراء بحسب الإمالة، وشذّ مكّي بالتفخيم لورش مع إمالة بَيْن بَيْن فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرّوْم قال ما نصّه: فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر منويّ.

وقال: في آخر باب الراءات: فأمّا (النّارِ) في موضع الخفض في قراءة ورش فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت، انتهى.

وهو قول لا يعوّل عليه ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسكنت أم رُمت، لا نعلم في ذلك خلافًا، وهو القياس، وعليه أهل الأداء، والله أعلم.

وأمّا الراء الساكنة فوجدناها ترقّق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: ﴿فردوس﴾، وتفخم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة، ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها، فأمّا تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو: ﴿أَمِ ارتَابُوا﴾، فلِمَ

www.quranonlinelibrary.com

لا يكون حملًا على المضارع إِذْ قلت (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أنّ صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أنّ الأمر يشبه المقطع من المضارع فلم يعتدّ بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعيّن القول بأنّ أصلها التفخيم.

قلتُ: والقولان محتملان والثاني أظهر لورش من طرق المصريين؛ ولذلك أطلقوا ترقيقها، واتسعوا فيه كما قدّمنا. وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي الترقيق، فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول، وترقق على القول الثاني من حيث إنّ السكون عارض وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتّجه الترقيق.

وقد أشار في التبصرة إلى ذلك حيث قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعًا، ولو قال قائل: إنني أقفُ في جميع الباب كمَا أَصِلُ، سواءٌ أسكَّنتُ أو رَمْتُ، لكان لقوله وجه من القياس مُستَثبت، والأوّل أحسن.

وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحًا أبو الحسن الحصري، فقال:

وما أنتَ بالترقيقِ وَاصِلُهُ فقِفْ ... عليهِ بهِ إذ لستَ فيه بمضطرّ

www.quranonlinelibrary.com

وقد خصّ الترقيق بورشٍ أبو عبد الله بن شريح وأبو علي بن بليمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة. واستثنى بعضهم كسرة النقل، قال في الكافي: وقد وقَفَ قوم عن ورش على نحو: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾، و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ بالترقيق كالوصل، واستثنوا: ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّا﴾، ﴿وَانْحَرْ إِنَّ﴾، قال: ولا حُجّة لهم إلا الرواية، وكذا قال ابن بليمة وزاد فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرققة في الوصل، انتهى.

وقد قدّمنا أنّ القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء.

وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدّم وننبّه عليه بعد هذا، والله أعلم.

وتظهر أيضًا فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (أَر)، كما تقول (أَب، أَت)، فعلى القول بأنّ أصلها التفخيم تفخّم، وعلى القول الآخر ترقّق، وكلاهما محتمل؛ إِذْ لا نعلم كيف ثبتَ اللفظ في ذلك عن العرب.

والحقّ في ذلك أن يُقال: إنّ مَن زعم أنّ أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقًا من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مرّ، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لـمّا عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويتْ بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن

www.quranonlinelibrary.com

وُجِد سبب، وحينئذ يتصوّر فيها رعي السبب فترقّق ورفضه، فتبقى على ما استحقّه من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد، والله أعلم».

وينبغي الانتباه إلى هذه الأحكام، والصحيح الوقف على الراء باعتبار ما قبلها، لا باعتبار حركتها، فقوله تعالى: ﴿كَلَّا والقَمَرِ﴾، مرققة وصلًا لأجل الكسرة مفخمة وقفًا للفتحة قبلها، وقد بَيّن ابن سفيان في كتابه الهادي أنّ الحذاق بمصر يقف على الباب كلّه بالتفخيم إذا انضم ما قبل الراء أو انفتح، والمغاربة يقفون على ذلك كله كما يصلون إلا حرفين: ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّا﴾ و﴿وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ﴾، رواه بسنده إلى محمد بن خيرون، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الخامس: انفراد المغاربة بتفخيم ﴿عزير﴾ لأنه أعجمي:

وقد كنتُ ذكرت الخلاف في كتابي (الأودق) على أنّ للمغاربة الوجهين والترقيق فقط من الشاطبية والطيبة؛ لأني ركّزت فقط على مسألة «العجمة» ولم أنبّه إلى أنّ الخلاف ثابت أيضًا من طرق طيبة النشر؛ وذلك لأنّ راءه مضمومة، حتى أعدتُ قراءة مسائل ابن الجزري، فإنه سُئِل: «لفظ (عزير) هل هو أعجمي أم عربي؟ وحكم رائه للأزرق، فأجاب: نعم يُفخّم له، لا لأنه أعجمي، بل لأن راءه مضمومة»[(١)].

والراء المضمومة فيها خلاف من طريق طيبة النَّشْر للأزرق، ونبّه الجعبري إلى الخلاف فيه، فقال: «وفخّم ورش الراء الحاصلة في الاسم الأعجمي وإن وُجد فيها سبب الترقيق، وهي ثلاثة متّفقة: (إبراهيم، وإسرائيل، وعمران) حيث حلّت»، ثم ذكر الخلاف في أعجمية (إِرَم) ثم الخلاف في (عزير)، فقال: «وحصْرُ الداني الأعجمية في ثلاثة غيره، ونصّ النّاظم عليه يعيّن ترقيق (عزير) أخذًا بظهور عربيته لظهور الاشتقاق، وأجاز أبو حاتم عجميّته فيتّجه فيه خلاف»[(٢)].

---

(١) أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، عبد العزيز الزعبي، ص:١٠٥.

(٢) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، إبراهيم الجعبري، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، الطبعة ١، ٢٠١١، (٢/ ٨٩٥).

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

غير أنّ حكمه عند المغاربة سببه الخلاف فيه هل هو أعجمي أم عربي، قال صاحب أنوار التعريف: «وأمّا (عزير) فبالوجهين مع تقديم الترقيق»[1]، ثم أضاف: «وفي تعليل الوجهين قال بعضهم:

الخلف في عزير قيل أعجمي ... وقيل هو عربي فاعلمِ
فمَن يفخّمْه يقل بالأول ... ومن يُرقّقه بثان يَقُلِ

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٢.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الثالث عشر: باب اللامات:

هذا الباب مما اختلف فيه أهل الأداء جمعًا واقتصارًا، وشذّ فيه بعضهم فزادوا فيه، وسنبيّن كلّ ذلك إن شاء الله.

المطلب الأول: انفرادات الكتب المسندة:

المسألة الأولى: اختلاف بعض المحقّقين في تعيين الحروف التي تكون سببًا في تغليظ اللام:

قال ابن الجزري: «وقد اختصّ المصريون بمذهب عن ورش في اللام، ولم يشاركهم فيها سواهم، ورَووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم، واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد، أو طاء، أو ظاء، بشروط ثلاثة، وهي: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة مفتوحًا، أو ساكنًا، واختلفوا في غير ذلك. وشذّ بعضهم فيها بما لم يروِه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيَّنًا».

لكنّ الرواة عن الأزرق لم يلتزموا بهذه الشروط جميعًا؛ فمنهم من اقتصر على بعضها دون بعضها، وقد بَيّن ابن الجزري خلافهم، فقال: «ورَوى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة، وهو الذي في العنوان والمجتبى والتذكرة وإرشاد ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكّي على أبي الطيب إلا أن صاحب التجريد استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال (الطّلاق، وطلّقتُم)، ومنهم من رققها بعد الظاء، وهو الذي

www.quranonlinelibrary.com

في التجريد وأحد الوجهين في الكافي، وفصّل في الهداية فرقّق إذا كانت الظاء مفتوحة، نحو: (ظَلَمُوا، وظَلَّلْنَا)، وفخّمها إذا كانت ساكنة، نحو: (أظلَمَ، ويَظْلَلْنَ)، وذكر مكّي ترقيقها بعدها إذا كانت مشدّدة من قراءته على أبي الطيب، قال: وقياس نصّ كتابه يدلّ على تغليظها وإن كانت مشدّدة، وقال الحافظ أبو عمرو الداني ما نصّه: وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخمها إلا مع الصاد المهملة».

وكذلك يظهر الخلاف عنهم في تغليظ وترقيق: ﴿طَالَ﴾ و﴿أَفَطَال﴾ و﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالَحا﴾، وهنا يظهر الفرق بين الراوي والمحقّق والجامع والمقتصر، فإنّ الصحيح المرويّ عن ورش من طريق الأزرق التغليظ مع الحروف الثلاثة، وبالشروط الثلاثة كما ذكر ابن الجزري، والجمع أَوْلى من التفريق، وتمسّك الراوي برواية قرأ بها على شيخه زيادة توثيق لمذهب مَن جمع الروايات كلّها، والله أعلم.

وأنبّه أيضًا على ما ذكره الشيخ محمد يحيى شريف في كتابه (السبيل الأوثق) من صحة وجه ترقيق اللام المشدّدة، نحو: (يُصلّى) و(يُصَلّبوا) على شرط ابن الجزري، لورود ذلك عن ابن الفحام وابن شريح والمهدوي وابن سفيان ومكّي، والصحيح ما نبّه إليه ابن الجزري قائلًا: «اللام المشدّدة، نحو: (يُصَلّبوا، وطلّقتُم، وظلّ وجهُه)، لا يُقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجرى الوجهان لأنّ ذلك الفاصل أيضًا لام

www.quranonlinelibrary.com

أدغمت في مثلها فصار حرفًا واحدًا فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وَلِيَها، وقد شذّ بعضهم فاعتبر ذلك فصلًا مطلقًا، حكاه الداني، وبعضهم قد أثبته فيما تقدّم، والله أعلم».

المسألة الثانية: تنبيهات حول ﴿فِصَالًا، وفَطَال﴾:

ذكر الشاطبي الخلاف في تغليظ اللام إذا فصل بينها وبين الصاد والطاء فاصل، فقال:

وفي طالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وعندما يسكّن وقفًا والمفخَّم فُضِّلا

واستدرك عليه أبو شامة وغيره، قال الشيخ أحمد السديس: «ووجه الاستدراك أنّ ظاهر النّظْم يوهم اقتصار الخلاف على ﴿طَالَ﴾ و﴿فِصَالًا﴾، وليس كذلك، بل الحكم يشمل ما وقعت فيه الألِف بين اللام وحرف الاستعلاء، ومن ذلك أيضًا كلمة: ﴿يَصَّالَحا﴾... قال أبو شامة: ولو قال:

وفي طالَ خُلفٌ معْ فِصَالًا ونحوه وساكن وقف والمفخَّم فُضِّلا

لزال الإبهام»[(١)].

ولم يتعرّض شراح الشاطبية والطيبة للوقف على نحو (طالَ)، وأرى أن النّص يشمل كل ذلك كما في قول الشاطبي:

---

(١) استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من حرز الأماني جمعًا ودراسة، أحمد السديس، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٥، ٢٠٠٨، ص٥٢.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وفي طالَ خُلْفٌ معْ فِصَالًا وعندما يسكّن وقفًا والمفخَّم فُضِّلا

فسكون الوقف سواء في نحو (بَطَل) أو (طالَ) فيه التفخيم والترقيق والتفخيم مقدّم في الأداء، والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد ذكر العلّامة البوجليلي في التبصرة مسألة لم أجد من تعرّض لها وهي كيفية قراءة اللام في الوقف على (طالَ) أو (أَفَطَالَ)، قال: «وقوله تعالى: ﴿أَفَطَالَ﴾ في حاشية سيدي محمد العربي (الوقف في ﴿طال﴾ بالترقيق للأزرق)»، ونقل أيضًا عن صاحب أنوار التعريف: «وأمّا في الوقف فلم أَرْوِ فيه إلا الترقيق»، ونقل عن الشيخ البشير العدلي: «وفي الوقف بالترقيق صدّرنا»، فهذا يعني الخلاف والمصدَّر -أي المقدَّم- هو الترقيق.

قال البوجليلي بعد ذكر هذه النصوص: «فقد رأيتُ أن الراجح الوقف بالترقيق؛ لأنه الذي كثر قائله، وبه كنت أقرأ وأقرئ أولًا، وقال لي شيخنا قولًا عامًّا ما نصّه: خذ بما في كفاية التحصيل للشيخ مسعود جموع لأنه القريب زمانه إلينا».

غير أنه تارة أخرى يأخذ بالوجهين: «ثم في بعض الأحيان -آخر عصري- تارة أُقرئ بقول الشيخ البشير العدلي ومَن وافقه بالوجهين مع التصدير بالترقيق، والقراءتان جيدتان»[(١)].

(١) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٩٦، ١٩٧.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: تنبيه حول اللام في لفظ الجلالة:

وقد سُقته لزيادة بيان منهجي في هذه البحوث، فإنّ أهل الأداء متّفقون على تغليظ اللام ولو كان قبلها راء مرقق، نحو: ﴿أَغَيْرَ اللهِ﴾.

وقد بيّن ابن الجزري هذه الانفرادة، وما كان ليبيّنها لولا أنه كان يُقرئ بها في زمانه، واطلاعك على المقدّمة الجزرية وما بَيّن فيها من أخطاء -يتعجّب القارئ حين يعلم أنها تُقرأ كما ذكر- يؤكّد ذلك.

قال ابن الجزري في مسألة اللام: «وهو مما لا يُحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأكيد الإشارة إليه لظهوره ووضوحه، ولو أنّ بعض أهل الأداء من أهل عصرنا بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرقّقة وأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة...».

وقد نبّه الموصلي إلى أغرب من ذلك، فقال: «وقد عكس ذلك عوام حفّاظ ما وراء النهر كأهل بخارَى وسمرقند ونواحيها، فخّموا بعد الكسرة، ورقّقوا بعد الفتح والضم، لا يستندون إلى نقلٍ شافٍ، بل ذلك جارٍ على ألسنتهم طبعًا وخِلقةً، والحقّ أحقّ أن يُتّبع، والقرآن نزل بلغة قريش لا بلغة ما وراء النهر وخراسان، والله أعلم»[(١)].

(١) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١٥٠.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: شذوذ المغاربة في باب اللامات:

قال ابن الجزري: «واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدّمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة... واختلفوا في غير ذلك، وشذّ بعضهم بما لم يروه غيره».

فالمتفق عليه بين أهل الأداء عن الأزرق عن ورش هو تغليظ اللام بشروط: أن يسبقها صاد أو طاء أو ظاء، وبعض المحقّقين اكتفى بحرف أو حرفين، أو بالمفتوح دون ذلك، وبعضهم غلّظ بعد الضاد، وبعضهم غلّظ حروفًا أخرى، وسنبيّنها -إن شاء الله- كما جاء عن ابن الجزري في النشر.

والمسألة تكون أحيانًا مضطربة، يأتي فيها العالم بما قرأ به على شيخه والآخر كذلك، ثم يأتي المحقّق فينقّحها ويضبطها ويستخرج منها الصحيح المشهور، ويترك ما سواه، فكذلك مسألة تغليظ اللام في غير لفظ الجلالة للأزرق عن ورش.

ولعلّ سبب عدم إسناد ابن الجزري طريق الأزرق من كتاب الهادي لابن سفيان هو كثير من المسائل التي انفرد بها من طريق المصريين كمسألة فتح رؤوس الآي مطلقًا وترقيق الراءات وتغليظ اللامات، لكن هذا لم يمنع أن يأخذ من الهادي أحكامًا؛ كالإشباع في البدل.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: شذوذ المغاربة في تغليظ اللام المضمومة:

قال ابن الجزري في النشر: «وقد شذّ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا، فرَوى صاحب الهداية والكافي والتجريد تغليظها بعد الظاء والضاد الساكنتين إذا كانت مضمومة أيضًا، نحو: ﴿مَظْلُومًا﴾، و﴿فَضلُ اللهِ﴾».

والتغليظ بعد الضاد هو مذهب ابن خيرون مطلقًا، ففي كتاب تاريخ القراءات في المشرق والمغرب ذكر مذهب ابن خيرون عن الأزرق: «كما روى عنه للمصريين تغليظ اللام مع الضاد إذا سكنت لا غير، نحو: ﴿فَضْلًا مِن ربِّكَ﴾ و﴿أَضْلَلْنَ﴾»[(١)].

وقد فسّر الموصلي سبب عدم إلحاق الضاد بهذه الحروف الثلاثة، فقال: «فإن قلت: لِمَ خُصّت الصاد والطاء والظاء بتفخيم اللام دون باقي حروف الاستعلاء؟ قلت: لزيادة الإطباق فيهن، فإن قلتَ: فلِمَ امتنع تغليظ اللام بعد الضاد وفيها الاستعلاء والإطباق؟ قلت: لِبُعدِ خروجها عن مخرج اللام»[(٢)].

---

(١) تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد ابّاه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة بني إزناسن، المملكة المغربية، ٢٠٠١، ص١٨٩.

(٢) مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، ص١٥٠.

www.quranonlinelibrary.com

أمّا تغليظ المضمومة مطلقًا فوصفه ابن الجزري بالشذوذ، وأجمعت الأئمة على خلافه، والعجيب قول الشيخ محمد يحيى شريف: «قلت: والغريب أنّ ابن الجزري حَكم عليه بالشذوذ مع ثبوته عن غير واحد من الحذّاق، بل صرّح بأنّه مذهب المغاربة والمصريين، وهذا اعتراف منه بثبوته عن جماعة، مما ينافي ويناقض الشذوذ بعينه، نعم قد يكون الوجه مخالفًا للقياس، لكن لا يصير بذلك شاذًّا؛ لأنه ورَدَ عن أربعة من الأئمة من طرق مختلفة، وهذا فيما عُلم منها؛ لأجل ذلك فإن التغليظ صحيح على شرط ابن الجزري»[(١)].

والعبرة ليست بثبوت الوجه عن جماعة، ولا بوُروده عن أربعة من الأئمة الحذّاق، وما دور المحقّق إذن؟ وقد تعلّمنا أن العُمدة في الإقراء هو ما حوته المنظومات لا ما وردَ في الكتب، والله أعلم.

المسألة الثانية: شذوذ المغاربة في تغليظ اللام في كلمات مخصوصة:

وقد ذكر ابن الجزري هذه الكلمات في النشر، فقال: «ورَوى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء، نحو: (خَلَطُوا، وأَخلَصُوا، واستَغلَظ، والمخلصِين، والخُلَطاء، واغلُظ)، ذكره في الهداية والتجريد وتلخيص ابن بليمة وفي وجه في الكافي ورجّحه، وزاد أيضًا تغليظها في: (فاختَلَط، وليتلَطّف)، وزاد في التلخيص تغليظها في تلظّى، وشذّ صاحب التجريد من قراءته على عبد الباقي

(١) السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، ص٢٦٥.

www.quranonlinelibrary.com

فغلّظ اللام من لفظ ثلاثة حيث وقع إلّا في قوله -عز وجل-: ﴿ثَلاثَةِ آلافٍ﴾، و﴿ثُلاثَ ورُباع﴾، و﴿ظُلُماتٍ ثَلاث﴾، ﴿ظِلٍّ ذِي ثَلاثَ شُعَب﴾.

وهذا مما اتفقت الأئمة على شذوذه، وقد اجتهد الشيخ محمد يحيى شريف في إثبات وجه التغليظ، مستدلًّا بما ورد في بعض المصادر، وبما نقله المنتوري عن الداني وابنُ الباذش عن الأهوازي، ثم قال: «قلت: وهذا دليل أيضًا على أنّ وجه التغليظ في هذا الجنس كان معروفًا عند الأئمة -عليهم رحمة الله-، متلقًّى بالقبول، فلا وجه لردّه ومنعه، وعليه يظهر جليًّا أن التغليظ في هذا النوع صحيح على شرط ابن الجزري»[(١)].

وقال مثل ذلك في حكم التغليظ في اللام من كلمة (ثلاثة)، ولو اعتمدنا على هذا لأخذنا بوجوه كثيرة من المصادر لم يضمّنها ابن الجزري في طيبة النشر، فالانفرادات كثيرة، والاتّباع خير، وفتحُ هذا الباب قد لا تُحمَد عُقباه، يغفر الله لي وللشيخ، والله أعلم.

وقد ذكرت لك دور المحقّق وأهمية تحقيقه، فمِن بين هذه الكلمات كلّها أخذ ابن الجزري بالتفخيم في كلمة (صَلصَال) قال في النشر: «واختلفوا أيضًا في تغليظ اللام من ﴿صَلصَال﴾، وهو في سورة الحِجر والرحمن، وإن كانت ساكنة لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب الهداية وتلخيص

(١) السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، ص٢٧٠.

www.quranonlinelibrary.com

العبارات والهادي، وأجرى الوجهين فيها صاحب التبصرة والكافي والتجريد وأبو معشر، وقطع بالترقيق صاحب التيسير والعنوان والتذكرة والمجتبى وغيرها، وهو الأصح رواية وقياسًا حملًا على سائر اللامات السواكن».

فهذا دليل على أنه لو حقّق صحة الوجهين في غيرها من الكلمات لأثبتها في طيبة النشر، وهذا وحده كافٍ للردّ على مَن قال بصحة التغليظ في غيرها من الكلمات التي ذكرنا، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الرابع عشر: الوقف على مرسوم الخط:

والصحيح عن نافع اتّباع مرسوم الخط عند الوقف، وقد انفرد بعض أهل الأداء بغير ذلك وهو ضعيف، والله أعلم.

المطلب الأول: الوقف على ما حُذفت ياؤه للتنوين أو لالتقاء الساكنين:

المسألة الأولى: الوقف على ما حُذفت ياؤه للتنوين:

وهي سبع وأربعون ياء كما في النشر، نحو: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ و﴿أَنَّهُ نَاجٍ﴾ وغير ذلك، فأثبت فيها الياء ابنُ كثير في أربعة أحرف في عشرة مواضع، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثباتها في الجميع وقفًا.

أمّا ورش فيقف عليها بالسكون، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي أيضًا عن ابن شنبوذ عن النحاس وعن أبي عدي عن ابن سيف كلاهما عن الأزرق عن ورش بإثبات الياء في ﴿قاضٍ﴾، وفي ﴿باغٍ﴾ مخيَّرٌ، فخالف سائر الرواة، والله أعلم».

أمّا الداني فإنه ذكر وجود الخلاف في مثل هذا وشبهه، نحو: ﴿هادٍ﴾ و﴿مِن والٍ﴾ و﴿ولَا واقٍ﴾، فقال: «ورَوى النحاس عن أبي يعقوب، قال: قال لي ورش: الوقف على هذا وشبهه من المنوّن بالياء، قال: وإن شئت وقفت بغير ياء على ما في السواد»[1].

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٢٥٠.

والصحيح هو الوقف بإسكانها جميعًا، عليه اتفق القرّاء والنحويون، نقل الإجماع في ذلك الأنباري في كتابه (الإيضاح)، فقال: «اعلم أنّ الياء إذا سكنت ولقيها تنوين سقطت؛ كقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا﴾ كان الأصل فيها (ناجِي) فاستثقلوا الضمة في الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكن، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، فالوقف عليه (ناج) بغير ياء لهذا المعنى... هذا مذهب القرّاء أجمعين، ومذهب الفرّاء والكسائي ومَن قال بقولهما»[(١)].

وهذا توجيه للقراءة، والفرّاء والكسائي من نحاة الكوفة، وخلاف النحاة والقرّاء كثير، والقرآن إنما أُنزل بلسان عربي، وفي القراءات تُقدّم الرواية والنقل.

وقد ثبتت الرواية أيضًا بالوقف عليها بالياء، وهو مذهب نحاة البصرة، وهو ما بيّنه الأنباري فقال: «وكان بعض البصريين يقف على هذا كلّه بالياء»، إلا أنه ثابت أيضًا رواية كما ذكرنا في النشر، قال الأنباري: «وقد رُوي هذا عن بعض قرّاء البصريين، واحتجّوا بأنّ الياء حُذفت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفنا زال التنوين الذي أسقَطَ الياء؛ فرجعت الياء»، وينطبق مثل هذا على المخفوض أيضًا، نحو: ﴿بَاغٍ﴾ و﴿مِن هَادٍ﴾؛ لاستثقال الكسرة أيضًا، والله أعلم.

(١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، محمد الأنباري، تحقيق: أحمد المعصراوي ومن معه، منشورات وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، البحرين، الطبعة ١، ٢٠١٢، ص١٤٨.

www.quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الوقف على ما حُذفت ياؤه لالتقاء الساكنين:

وعددُ هذه الياءات سبعة عشر كما في النشر، وقف عليها يعقوب بالياء، ووافقه الكسائي وحمزة وابن كثير في مواضع قليلة، والوقف عليها للباقين بالسكون ومنهم ورش، قال ابن الجزري: «وانفرد الهذلي عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في: ﴿صَالِ الجَحِيمِ﴾، مثل يعقوب، فخالف سائر الرواة، والله أعلم».

وهذا انفراد بعيد روايةً وقياسًا، ولا يُلتفت إليه، والصحيح الوقف عليها بالسكون إجماعًا، والله أعلم.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: الوقف على ﴿مَالِ﴾ في المواضع الأربعة:

قال ابن الجزري: «وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في جامعه عن يعقوب أيضًا وعن ورش الوقفَ على (ما) كأبي عمرو والكسائي... واتفق هؤلاء على أنّ الباقين يقفون على اللام... على أنّهُ صُرِّح بالوجهين جميعًا عن ورش، فقال إسماعيل النحّاس في كتابه: (كان أبو يعقوب صاحب ورش -يعني الأزرق- يقف على ﴿فمَالِ﴾ و﴿قالُوا مَالِ﴾ وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على ﴿فمَا﴾ ويطرح اللام، انتهى.

فدلّ هذا على جواز الوجهين جميعًا عنه، وكذا حكم غيره، والله أعلم».

وقد وقع الخلاف لعدم وجود نصّ فيها لبعض القُرّاء سوى ما ذكروا من اتّباعهم لرسم الخطّ عند الوقف كما ذكر الداني في جامع البيان، إلا أنّ ابن الجزري رأى جواز الوجهين معًا، الوقف على (ما) أو (اللام) لوجود النصّ عن غيرهم، ولأن نافعًا كان يتّبع مرسوم الخط إلا أنه وردَ النصّ عن ورش بالخلاف فيهما، والله أعلم.

وهو كالخلاف في ﴿أَيَّامًا تَدعُوا﴾؛ فنقل الأهوازي أنّ حمزة ورويسًا عن يعقوب يجعلانها حرفَيْن، والباقون يجعلونها حرفًا واحدًا لا يرون الوقف على أحدهما دون الآخر[1]، واختار الداني في جامع البيان الوقف على ﴿مَا﴾ لغير

(١) الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، ص٢٠٣.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

حمزة والكسائي؛ لعدم ورود النصّ عنهم، ونقل صاحب بستان الهداة الخلاف فيها، ورجّح ابن الجزري جواز الوقف على ﴿أيًّا﴾ أو ﴿أيَّامًا﴾ لجميع القرّاء، والله أعلم.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المبحث الخامس عشر: ياءات الإضافة:

ولم يذكر ابن الجزري انفرادًا في هذا الباب، إلا أن خلافًا في ياء ﴿مَحيَاي﴾ وجب التنبيه إليه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: انفراد بعض المحققين بأنّ الفتح اختيار من ورش خالف فيه نافعًا:

ذكرَ الحافظ الداني في كتاب التيسير الوجهَيْن لورش؛ الإسكان والفتح، واختار الإسكان، قال: «سكّنها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقرأني به ابن خاقان عن أصحابه عنه بالإسكان وبه آخذ»(١).

وذكر الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ الوجهين في الحرز:

ومَعْ غيرِ همزٍ في ثلاثين خُلفُهُم ومَحيَاي جِي بالخُلفِ والفتحُ خُوِّلا

أي: وقع الخلاف لورش في ياء الإضافة من كلمة (محياي) بين الفتح والإسكان، وكذلك ذكر في الدرر اللوامع:

وياء محياي وورشٌ اصطفى في هذه الفتح والاسكانَ روى

قال صاحب النجوم الطوالع: «والحاصل أنّ الإسكان والفتح في (محياي) ثابتان عن ورش ومقروء بهما له، والمقدّم الإسكان»(٢).

---

(١) دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، ص٣٥٣.

(٢) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص١٣٦.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وذكر الحافظ في التعريف الوجهين لكنّه فصّل، فقال: «وأقرأني أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ﴿وَمَحيَاي﴾ بفتح الياء، وقرأت على غيره بالإسكان، وبه آخذ»(١).

وكذلك الوجهان في طيبة النشر:

فتًى ومحياي بـه ثَبْـتٌ جَـنَحْ خُلْـفٌ وبعـد سـاكنٍ كـلٌّ فَـتَحْ

فالوجهان متواتران مشهوران، إلا أنّ بعض المحرِّرين منعوا وجه الفتح؛ قال الشيخ النحاس في الرسالة الغراء: «روى الخلاف عن ورش من طريق الأزرق في ﴿محياي﴾ بالأنعام بالفتح للياء أو إسكانها، وصرّح الداني في التيسير أن قرأ على ابن خاقان بالإسكان مع المدّ ﴿محياْيْ﴾ وهو طريق الكتاب، قال: وبه آخُذ، وذكر بإسناده عن ورش ما يدل على أن ورشًا كان يروي عن نافع الإسكان ويختار الفتح -أي مِن روايته عن غير نافع- فالمقدّم من طريق التيسير هو الإسكان، وبه نأخذ»(٢).

وقال صاحب السبيل الأوثق: «وعلى ما سبق من البيان نخلص إلى أن رواية فتح الياء في ﴿محياي﴾ لا تصحّ عن ورش عن نافع، فينبغي الاقتصار على وجه الإسكان من جميع طرقه»(٣).

---

(١) كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٨٦.

(٢) الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء، عليّ النحاس، ص٨٠.

(٣) السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، ص١٦٨.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

وسبب هذا الخلاف أنّ بعض العلماء نبّهوا إلى أنّ الإسكان هو قراءة نافع، وبها يقرأ جميع رواته؛ قالون وإسحاق وإسماعيل وورش من طريق العتقي والأصبهاني، إلا الأزرق له فيها خلاف، فعلّلوا ذلك أنّ الفتح اختيارٌ من ورش لمّا تعمّق في النحو، غير أن هذا يُردّ عليهم بقول أبي يعقوب الأزرق لورش: «يا أبا سعيد، إني أحبّ أن تقرئني مقرأ نافع خالصًا، وتدعني مما استحسنته لنفسك».

وليست هذه هي المسألة الوحيدة التي قيل إنّ الرواة فيها خالفوا القرّاء، فقد خصّص ابن الباذش في الإقناع بابًا سمّاه: ما خالف به الرواة أئمتهم، وخصص الروذباري في جامعه بابًا سمّاه: باب ذكر شرح ما خالف به الرواة مَن نقلوا عنهم القرأة والأئمة من القراءة.

وبيانُ هذا الخلاف أنّ رواية ورش كلّها اختيار من ورش زكّاه نافع -على قول مَن قال بذلك-، أو هي اختيار من نافع خصّ به ورشًا لتمكّنه، وفي كلتا الحالتين فإنّ ورشًا رحل من مصر إلى المدينة فقرأ على نافع خمس ختمات كافية وافية، فكيف يترك ما قرأ به على نافع ثم يختار لنفسه؟ بل كيف يترك وجوهًا كثيرة ويختار فقط الفتح في ﴿مَحياي﴾ والتقليل في ﴿أَرَاكَهُم﴾؟ وهو الذي خالف قالون وإسحاق وإسماعيل في عشرات الحروف؟ وقد عَلِمْنا من النظر في هذا العلم أنّ الاختيار توقّفَ عند القرّاء، وما الرواة وأصحاب الطرق إلا أَمَنَةٌ على ما قرؤوا به، لم يخرجوا عنه، ولا زادوا فيه ولا أنقصوا، وإنما كان

www.quranonlinelibrary.com

دور المحقّقين بعد ذلك ضبط هذه المرويات وتقعيدها وبيان صحيحها ومشهورها، والله أعلم؛ ولهذا قال الثعالبي: «وقول الداني أنّ ورشًا اختار الفتح من تلقاء نفسه ولم يبيّنه للقارئ؛ لا يليق به لأنه تدليس»[(١)].

فالإسكان والفتح صحيحان عن ورش عن نافع روايةً، والمشهور المقدّم الإسكان، والله أعلم.

(١) المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، عبد الرحمن الثعالبي، ص١٣٣.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: انفراد أبي شامة باختيار الفتح في ﴿محياي﴾ للأزرق:

ذكر ابن الجزري في النشر ترجيح أبي شامة لوجه الفتح عن ورش، ولا عجب في أن يتعصّب العالم لوجهٍ في مسألة معيّنة وهو يرى صحَّتَها ويرى أنّ هناك مَن يحاول منع القراءة بها، وهذا مما يحفظ الله به العلم.

وقد اعتمد أبو شامة على الرواية القائلة بأنّ ورشًا كان يقرأ بإسكان ﴿محياي﴾ ثم رجع إلى تحريكها، ولكنّه ضعّف بها رواية الإسكان فقال: «هذه الرواية تقضي على جميع الروايات»، ثم قال: «فلا ينبغي لذي لُبّ إذا نُقِل له عن إمام روايتان إحداهما أصوب وجهًا من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجعَ عن الضعيف إلى الأقوى».

وقد انتصر الثعالبي لرأي أبي شامة، فقال: «وإنما أَتيت بكلام هذا الشيخ -يعني أبا شامة- لأنه في غاية الحُسن، وقول الداني أنّ ورشًا اختار الفتح من تلقاء نفسه ولم يبيّنه للقارئ؛ لا يليق به لأنه تدليس».

وأطال ابن الجزري في الردّ على أبي شامة في النشر، معتمدًا على أقوال الإمامَين الجعبري والداني، ورحم اللهُ هؤلاء الأئمة جميعًا، فإنهم كانوا حريصين على بيان الحقّ وتصحيح اللحن، جزاهم الله خير الجزاء.

www.quranonlinelibrary.com

المبحث السادس عشر: فرش الحروف:

ولم يكن في هذا الباب خلاف بين رواة ورش من طريق الأزرق، فإنهم متّفقون فيه بالكلية، والله أعلم.

المطلب الأول: في فرش حروف سورة الأعراف:

كلمة ﴿تُخْرَجُونَ﴾ في الأعراف للأزرق، تُقرأ: ﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ و﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ في أول الروم والزخرف، و﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ في الجاثية بضم التاء والياء وفتح الراء لنافع، واتفق القرّاء على الموضع الثاني من الروم: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ بفتح التاء وضم الراء.

قال ابن الجزري: «قال الداني: وقد غَلِطَ فيه محمد بن جرير الطبري مع تمكّنه ووفور معرفته غلطًا فاحشًا على ورش، فحَكَى عنه أنه ضم التاء وفتح الراء، قال: وذلك قلم إمعان وغفلة، قلت: وقد وردَ الخلاف فيه في رواية الوليد ابن حسان عن ابن عامر وهبيرة من طريق... وهي قراءة أبي السمال، وأمّا عن ورش فلا يُعرف ألبتة، بل هو وَهْمٌ كما نبّه عليه الداني».

وفي جامع البيان أنه غلط عن يونس عن ورش، وسبب وقوعه في الغلط: «ذِكْر يونس ﴿تخرجون﴾ مجرّدًا من الكلمة التي قبله أو بعده، التي ترفع الإشكال في معرفته وتبيّن المختلف فيه من المتفق عليه»[1]

(١) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٠٨٦.

www.quranonlinelibrary.com

والفتح في التاء وضم الراء اختيار أبي عبيد القاسم بن سلّام، قال الشيخ أحمد سلّوم: «﴿تَخْرُجُونَ﴾ ومثله الحرف الأول في الروم وموضع الزخرف»[(١)].

وقد اجتمع في هذا مخالفة القرّاء جميعًا ومخالفة الرواة عن نافع وورش جميعًا، وإنما وجب التنبيه إليه لوجود موضعين متشابهين في الروم، ولئلّا يختلط أيضًا بالموضعين المذكورين في الأعراف والزخرف، والله أعلم.

(١) جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام في علوم القراءات، أحمد السلّوم، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦، ص٢٧٢.

www.quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني: في فرش حروف سورة التوبة:

كلمة ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾ في التوبة: واختلفوا في ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ التوبة، وبالتأنيث قرأ نافع، قال ابن الجزري: «وما حكاه الإمام أبو عبيد في كتابه من التذكير عن عاصم ونافع فهو غلط، نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو».

والتذكير اختيار أبي عبيد القاسم بن سلّام، قال الشيخ أحمد سلّوم: «﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾»[(١)]، أي: بالياء.

ونبّه إلى ذلك الداني في جامع البيان أيضًا، فقال: «قرأ حمزة والكسائي ﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ بالياء، وكذلك حَكى أبو عبيد عن نافع وعاصم بالياء، وهو غلط منه عليهما، وقرأ الباقون بالتاء»[(٢)].

والمتأمِّل في فرش حروف طريق الأزرق عن نافع يدرك اتفاق الرواة من طريقه على مسائل الفرش، حتى بين الشاطبية وطيبة النشر يظهر الاختلاف في الأصول فقط، وما ذكره ابن الجزري من انفراد في موضعي التوبة والروم إنما هي قراءة ابن جرير الطبري وأبي عبيد القاسم بن سلّام، ويُحتمل أن الداني وابن الجزري نبّهَا إليها لوجود مَن كان يقرأ بذلك، أو لعلةٍ أخرى الله أعلم بها، والله بكلّ شيء عليم.

---

(١) جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام في علوم القراءات، أحمد السلّوم، ص٢٧٦.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١١٥٣.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

خاتمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

احتوى كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري على مسائل تُسَمَّى (الانفرادات)؛ منها ما حَكم عليه بالضعف، ومنها ما سَكت عنه، والمسكوت عنه صنفان: صنف لم يثبته في طيبة النشر التي هي عُمدة الرواية وهو الأكثر، وصنف أثبته فيها وأقرأ به.

إنّ تتبّع المسائل التي ترك ابن الجزري ذِكْرها في طيبة النشر والحُكم على انفراداتٍ ضعّفها بالصحة أو الحُكم على مسائل صحيحة بالمنع من طرفِ بعض المحرِّرين يفتح الباب على مصراعيه للاضطراب، وقد بُني هذا العلم على أركان ثلاثة: الرواية، واحتمال الرسم، والصحة في اللغة، فيلتزم القارئ باتّباع ما رُوي وعدم الخروج من دائرة المرويّ، من أجْلِ هذا بيّنتُ في هذا البحث صحةَ وجوهٍ حَكم عليها ابن الجزري بالضعف ولم يُقرئ بها؛ لأنها ثبتَت عند قوم آخرين ثبوتًا قويًّا نصًّا وأداءً فلم يبقَ مجال لمنعها، وتأمَّل في عبارتي «ثبوتًا قويًّا».

نتائج البحث:

- الانفرادات التي وردت عن بعض الطرق عن الأزرق عن ورش كثيرة، وقد ذكَر في النشر جزءًا يسيرًا منها.

www.quranonlinelibrary.com

- بعض الانفرادات اختيارٌ من الأئمة وبعضها روايةٌ وبعضها للتنبيه فقط.

- اختار ابن الجزري الانفرادات التي كانت لا تزال مشهورة يُقرأ بها في زمنه وترَكَ ما سوى ذلك.

- لا يُمنع انفراد إلا برواية، وكذلك لا يُصحَّح إلا برواية.

توصيات البحث:

أُوصي في ختام هذا البحث نفسي وإخواني من طلبة العلم بدراسة الانفرادات الموجودة في النَّشْر من بقية الروايات، خاصّة رواية أبي جعفر.

وأسألُ اللهَ أن يتقبّل هذا العمل وينفع به، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى اللهُ وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

قائمة المراجع:

- أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية في القراءات، عبد العزيز الزعبي، مؤسسة الضحى، لبنان، ٢٠١٦.
- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، أحمد الأسقاطي، تحقيق: أمين الشنقيطي، كنوز إشبيليا، السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٨.
- أجوبة حول استشكالات وأبحاث في القراءات تتعلّق بحرز الأماني، أحمد المنجور، تحقيق: أسامة بن العربي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- أجوبة يوسف أفندي على عدّة مسائل فيما يتعلّق بوجوه القرآن، عمر يوسف حمدان، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السادس، ٢٠٠٨.
- أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، عبد الوهاب المزي، تحقيق: أحمد السلّوم، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٤.
- استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي في أبواب الأصول من حرز الأماني جمعًا ودراسة، أحمد السديس، مجلة جامعة أُم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٥، ٢٠٠٨.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

- الإعانة على اختلاف القراء في القراءات السبع، إبراهيم المالكي، الطالبة: مشاعل باجابر، رسالة دكتوراه، جامعة أُم القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.
- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن الباذش، تحقيق: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، سورية، ١٩٨٣.
- الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، إسماعيل بن خلف، تحقيق: حاتم الضامن، دار نينوى، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٥.
- الإمتاع بجميع مؤلّفات الضباع، المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، محمد علي الضبّاع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٨.
- أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤.
- الأهوازي وجهوده في علوم القراءات، ومعه قطعة من كتاب الإقناع وقطعة من كتاب التفرّد والاتفاق للأهوازي، عمر يوسف حمدان، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٩.
- الإيجاز والبيان فيما اختصّت به رواية الداني لورش من طريق ابن خاقان، محمد يحيى شريف، منشورات سيرتا، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٨.

www.quranonlinelibrary.com

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، محمد الأنباري، تحقيق: أحمد المعصراوي ومن معه، منشورات وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، البحرين، الطبعة ١، ٢٠١٢.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، دار السلام، مصر، الطبعة ١، ٢٠١٦.
- بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة، أبو بكر بن الجندي، الطالب: حسين العواجي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.
- تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد ابّاه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مطبعة بني إزناسن، المملكة المغربية، ٢٠٠١.
- التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، تحقيق: حسين وعليلي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣.
- التجريد في القراءات السبع، عبد الرحمن بن الفحام، تحقيق: ضاري الدوري، دار عمّار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٢.
- تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، السملالي الشنقيطي، مكتبة التوبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، أحمد المهدوي، تحقيق: محمد شعبان من معه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة ١، ٢٠١٤.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥.
- تقريب الشاطبية، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية.
- تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
- تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١.
- تقريب النفع في القراءات السبع، عليّ محمد الضباع، طبعه: محمد أمين عمران، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٢٨.
- تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- التوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن، إدريس الودغيري، مطبعة آنفو، المغرب، ٢٠١٠.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

- جامع أبي معشر المعروف بسوق العروس، عبد الكريم الطبري، الطالب: محمد القبيسي، رسالة دكتوراه، جامعة أُم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومن معه، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- جامع القراءات، محمد الروذباري، تحقيق: حنان العنزي، برنامج الكراسي البحثية بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام في علوم القراءات، أحمد السلّوم، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- دراسة وتحقيق لكتاب التيسير في القراءات السبع، خلف حمود الشغدلي، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.
- الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مصطفى البحياوي ومن معه، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ٢٠٠٩.

www.quranonlinelibrary.com

- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء، عليّ النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة ٢، ٢٠٠٤.
- السبيل الأوثق في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر، محمد يحيى شريف، دار الفضيلة، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦.
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، محمد المنتوري القيسي، دار الحديث الحسنية، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أبو القاسم النويري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين ابن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ٢، ٢٠٠٠.
- شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، عبد الواحد المالقي، تحقيق: عادل عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، زين الدين الطبلاوي، تحقيق: عليّ جعفر، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، تحقيق: زهير زاهد ومن معه، دار عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

- فتح الأقفال شرح تحفة الأطفال، سليمان الجمزوري، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- فتح الوصيد في شرح القصيد، علم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٢.
- الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أحمد البوشيخي، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ٢٠٠٣.
- قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، عليّ بن القاصح، تحقيق: إبراهيم الجرمي، دار عمار، الأردن، الطبعة ١، ٢٠٠٥.
- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع، محمد الخراز، محمد التلميدي، دار الفنون، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٣.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٧.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

www.quranonlinelibrary.com

- كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، إبراهيم الجعبري، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، الطبعة ١، ٢٠١١.
- الكنز في القراءات العشر، عبد الله الواسطي، تحقيق: هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨.
- ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، سامي عبد الشكور، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العدد الثامن، ٢٠٠٩.
- المبهج في القراءات السبع المتمّمة بابن محيصن والأعمش ويعقوب وخلف، عبد الله سبط الخياط، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، عبد الرحمن الثعالبي، تحقيق: محفوظ بوكراع وعمار بسطة، دار عالم المعرفة، الجزائر، ٢٠١١.
- المغني في القراءات، محمد النوزاوازي، تحقيق: محمود الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، المملكة العربية السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٨.

www.quranonlinelibrary.com

- المفتاح في اختلاف القرأة السبعة المسمَّين بالمشهورين، عبد الوهاب القرطبي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، سورية، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- مفردة الإمام نافع المدني من كتاب الكامل الفريد في التجريد والتفريد، جعفر الموصلي، الطالبة: مرام اللهيبي، جامعة أُم القرى، قسم القراءات، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- المنتهى وفيه خمس عشرة قراءة، محمد الخزاعي، تحقيق: محمد رباني، مجمع الملك فهد، الملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، محمد بن عظيمة الإشبيلي، تحقيق: توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة ١، ٢٠٠٨.
- منهج الإقراء بالأندلس من خلال اختيارات الداني ومكّي، مراد زهوي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٤.
- موجز في القراءات، الحسن الأهوازي، الطالب: حافظ محمود الحسن، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: السالم الجكني، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦.
- نقد منهج الإمامَين الأزميري والمتولي في تحريراتهما على الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة ١، ٢٠١٣.
- الهادي في القراءات السبع، محمد بن سفيان، تحقيق: خالد أبو الجود، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ٢، ٢٠١٩.
- الهادي في شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل، لبنان، الجزء ١، الطبعة ١، ١٩٩٧.
- الوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، الحسن الأهوازي، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ٢٠٠٦.